

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية
لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

الوحدة ٢٩ - ضريبة الدخل



مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بما فيها النص الكامل للقسم ٢٩ "ضريبة الدخل" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩،

مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندن EC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠ (٠) ٤٤+

فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠ (٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)

ص.ب: ٩٢٢١٠٤، عمان ١١١٩٢

هاتف: ٥١٠٠٩٠٠ ٦-٩٦٢+

فاكس: ٥١٠٠٩٠١ ٦-٩٦٢+

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

بريد إلكتروني: asca.jordan@tagi.com

موقع: www.ascasociety.org

This training material has been prepared by IFRS Foundation education staff. It has not been approved by the International Accounting Standards Board (IASB). The training material is designed to assist those training others to implement and consistently apply the IFRS for SMEs. For more information about the IFRS education initiative visit

<http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm> .

IFRS Foundation®
30 Cannon Street | London EC4M 6XH | United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7246 6410 | Fax: +44 (0)20 7246 6411
Email: info@ifrs.org Web: www.ifrs.org

Copyright © 2010 IFRS Foundation®

Right of use

Although the IFRS Foundation encourages you to use this training material, as a whole or in part, for educational purposes, you must do so in accordance with the copyright terms below.

Please note that the use of this module of training material is not subject to the payment of a fee.

Copyright notice

All rights, including copyright, in the content of this module of training material are owned or controlled by the IFRS Foundation.

Unless you are reproducing the training module in whole or in part to be used in a stand-alone document, you must not use or reproduce, or allow anyone else to use or reproduce, any trademarks that appear on or in the training material. For the avoidance of any doubt, you must not use or reproduce any trade mark that appears on or in the training material if you are using all or part of the training materials to incorporate into your own documentation. These trademarks include, but are not limited to, the IFRS Foundation and IASB names and logos.

When you copy any extract, in whole or in part, from a module of the IFRS Foundation training material, you must ensure that your documentation includes a copyright acknowledgement that the IFRS Foundation is the source of your training material. You must ensure that any extract you are copying from the IFRS Foundation training material is reproduced accurately and is not used in a misleading context. Any other proposed use of the IFRS Foundation training materials will require a license in writing.

Please address publication and copyright matters to:
IFRS Foundation Publications Department
30 Cannon Street London EC4M 6XH United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7332 2730 Fax: +44 (0)20 7332 2749
Email: publications@ifrs.org Web: www.ifrs.org

The IFRS Foundation, the authors and the publishers do not accept responsibility for loss caused to any person who acts or refrains from acting in reliance on the material in this publication, whether such loss is caused by negligence or otherwise.

The Arabic translation of the Training Material for the IFRS® for SMEs contained in this publication has not been approved by a review committee appointed by the IFRS Foundation. The Arabic translation is copyright of the IFRS Foundation.



The IFRS Foundation logo, the IASB logo, the IFRS for SMEs logo, the 'Hexagon Device', 'IFRS Foundation', 'eIFRS', 'IAS', 'IASB', 'IASB Foundation', 'IASCF', 'IFRS for SMEs', 'IASs', 'IFRS', 'IFRSs', 'International Accounting Standards' and 'International Financial Reporting Standards' ar

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعيار الدولي إعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بما فيها النص الكامل للقسم ٢٩ "ضريبة الدخل" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩، مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندن EC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١٠

فاكس: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١

البريد الإلكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٣٠

فاكس الإصدارات: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تصميم المادة التدريبية لمساعدة من يدرسون غيرهم على تنفيذ وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل متناسق. وللمزيد من المعلومات حول مبادرة التعليم بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني <http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm>

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH، المملكة المتحدة.
هاتف: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١ فاكس: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١
بريد الكتروني info@ifrs.org، الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

حق الانتفاع

بالرغم من أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشجع استخدام هذه المادة التدريبية، بكاملها أو استخدام أجزاء، للغايات التعليمية، فيجب القيام بذلك وفقاً لشروط حقوق التأليف الواردة أدناه. نرجو أن تلاحظ أن استخدام هذه الوحدة من مادة التدريب لا يخضع لدفع أي رسوم.

حقوق التأليف

جميع الحقوق، بما فيها حقوق التأليف، الواردة في محتوى هذه الوحدة من المادة التدريبية مملوكة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ما لم تتم إعادة إنتاج الوحدة التدريبية بشكل جزئي أو كامل ليتم استخدامها في وثيقة مستقلة، فلا يجوز استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها. ولتجنب أية شكوك، يجب عدم استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها في حال استخدام كامل المادة التدريبية أو جزء منها لإدراجها في وثيقة أخرى. وتشمل هذه العلامات التجارية، على سبيل المثال لا الحصر، أسماء وشعارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

وعند نسخ أي مستخلص، بشكل كامل أو جزئي، من وحدة من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فينبغي ضمان شمول المستندات لإقرار حقوق تأليف بأن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو مصدر المادة التدريبية. وينبغي ضمان إعادة أي مستخلص يتم نسخه من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل دقيق ولا يستخدم في سياق مضلل. وينبغي الحصول على ترخيص خطي لأي استخدام آخر مقترح للمواد التدريبية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يرجى إرسال المسائل المتعلقة بالإصدارات وحقوق التأليف على العنوان التالي:

دائرة إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH، المملكة المتحدة
هاتف: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩ فاكس: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

لا تتحمل كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمؤلف والناشر مسؤولية أي خسارة تلحق بأي شخص يقوم أو يمتنع عن القيام بالاعتماد على المادة الواردة في هذا الإصدار سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن إهمال أو غير ذلك.

لم توافق لجنة المراجعة التي عينتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الترجمة العربية لمادة التدريب لمؤسسة المعايير الدولية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الواردة في هذا الإصدار.



“IASB Foundation”، “eIFRS”، “IAS”، “IASB”، “IASB Foundation”، “IASCF”، “IFRS for SMEs”، “IASs”، “IFRIC”، “IFRS”، “IFRSs”، “International Accounting Standards”، “International Financial Reporting Standards”، هي علامات تجارية تخص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المحتويات

١	المقدمة
١	أهداف التعلم
٢	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
٢	مقدمة إلى المتطلبات
٤	المتطلبات والأمثلة
٤	نطاق هذا القسم
٨	خطوات محاسبة ضريبة الدخل
٨	الاعتراف والقياس للضريبة الحالية
١٦	الاعتراف بالضريبة المؤجلة
٥١	قياس الضريبة المؤجلة
٦٦	قياس كل من الضريبة الحالية والمؤجلة
٦٩	اقتطاع الضريبة على أرباح الأسهم
٧٠	عرض
٧٣	إفصاحات
٧٨	التقديرات الهامة والأحكام الأخرى
٧٨	النطاق
٧٨	الاعتراف
٧٩	القياس
٨٣	مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كاملة
٨٥	اختبار المعرفة
٩٠	تطبيق المعرفة
٩٠	دراسة الحالة ١
٩٣	إجابة على دراسة الحالة ١
٩٩	دراسة الحالة ٢
١٠٠	إجابة على دراسة الحالة ٢
١٠٢	دراسة الحالة ٣
١٠٦	إجابة على دراسة الحالة ٣

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تحديد المتطلبات التي تنطبق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو ٢٠٠٩.

المقدمة

تركز هذه الوحدة على محاسبة وإعداد تقارير ضريبة الدخل وفقا للقسم ٢٩ ضريبة الدخل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تعرفك هذه الوحدة بالموضوع وترشدك من خلال النص الرسمي وتطور فهمك للمتطلبات من خلال استخدام الأمثلة وتشير إلى الأحكام الهامة اللازمة لمحاسبة ضريبة الدخل. علاوة على ذلك، تحتوي الوحدة على أسئلة مصممة لاختبار معرفتك بالمتطلبات ودراسات الحالات لتطوير قدرتك على محاسبة ضريبة الدخل وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

أهداف التعلم

عند الإكمال الناجح لهذه الوحدة، يتعين عليك معرفة متطلبات إعداد التقارير المالية لضريبة الدخل وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، يتعين عليك تعزيز كفاءتك في محاسبة ضريبة الدخل وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال إكمال دراسات الحالات التي تحاكي جوانب التطبيق العالمي الفعلي لتلك المعرفة. يتعين عليك على وجه التحديد، في سياق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، أن تكون قادرا على:

- تحديد إذا كانت الضريبة عبارة عن ضريبة دخل
- الاعتراف والقياس لأي أصول أو التزامات ضريبية متداولة
- تحديد الالتزامات والأصول المتوقع تأثيرها على الأرباح الخاضعة للضريبة إذا تم استردادها أو تسويتها بقيمتها المسجلة حاليا
- تحديد الأساس الضريبي للأصول والالتزامات والبنود الأخرى التي لديها أساسا ضريبيا بالرغم من عدم الاعتراف بها كأصول أو التزامات
- تحديد وحساب الفروقات المؤقتة والخسائر الخاضعة للضريبة غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة
- الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المؤجلة
- تقييم عندما يكون من الضروري الاعتراف بعلاوة تقييم مقابل أصل ضريبي مؤجل
- تأكيد أي معدلات ضريبية أو قوانين ضريبية يتعين استخدامها لقياس الأصول والالتزامات الضريبية المتداولة والمؤجلة
- تخصيص الضريبة الحالية والمؤجلة للمكونات ذات العلاقة من الدخل الشامل وحقوق الملكية
- تحديد متى يمكن أن تكون الأصول الضريبية المتداولة والالتزامات الضريبية المتداولة، الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة، مقاصة
- عرض والإفصاح عن ضريبة الدخل في البيانات المالية
- الإشارة إلى فهم التقديرات الهامة والأحكام الأخرى المطلوبة في محاسبة ضريبة الدخل

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى تطبيقها على البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة (انظر القسم ١ "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم").

وتشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات إلزامية ومواد أخرى (غير إلزامية) تم نشرها معها:

وتشمل المواد غير الإلزامية:

- تمهيدا يوفر مقدمة عامة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويوضح غايتها وتنظيمها وصلاحياتها.
- إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق للإفصاح.
- أساس الاستنتاجات الذي يلخص الاعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- الآراء المعارضة لعضو مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي لم يوافق على نشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- اعتبار قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات الإلزامية.
- يوجد ملحقات في القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" والقسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٣ "الإيراد" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية.

مقدمة إلى المتطلبات

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة التي تعتبر مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة. يهدف القسم ٢٩ إلى وصف المحاسبة ومتطلبات إعداد التقارير لضريبة الدخل. تشمل ضريبة الدخل جميع الضرائب المحلية والخارجية التي تعتمد على الأرباح الخاضعة للضريبة. تشمل أيضا الضرائب مثل اقتطاع الضرائب التي تكون مستحقة الدفع من قبل شركة تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك عند التوزيع على المنشأة المعدة للتقارير.

الضريبة المتداولة

إن الضريبة المتداولة عبارة عن قيمة ضريبة الدخل مستحقة الدفع أو القابلة للاسترداد فيما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة لفترة التداول أو فترات إعداد التقارير السابقة. ستعترف المنشأة بالالتزام الضريبي المتداول للضريبة المتداولة مستحقة الدفع. إذا تجاوز المبلغ المدفوع المستحق، فإن المنشأة تعترف بأصل ضريبي متداول.

تقيس المنشأة الضريبة المتداولة باستخدام قانون الضريبة المستخدم والمعدلات المطبقة أو المعمول بها بشكل أساسي، في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك سريان النتائج المحتملة لمراجعة من قبل السلطات الضريبية.

الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة لضريبة الدخل المتوقع أن تكون قابلة للاسترداد أو مستحقة الدفع فيما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة لفترات إعداد التقارير المستقبلية بسبب المعاملات أو الأحداث الماضية. تنجم الضريبة المؤجلة عن الفرق بين المبالغ الاعتراف بها لأصول والتزامات المنشأة في بيان المركز المالي والاعتراف بتلك الأصول والالتزامات من قبل السلطات الضريبية، وترحيل الخسائر والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة حالياً.

يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بقيمة تشمل سريان النتائج المحتملة لمراجعة من قبل السلطات الضريبية باستخدام معدلات ضريبية متوقع أن يتم تطبيقها، على أساس قانون الضريبة المطبق أو المعمول به بشكل أساسي في نهاية فترة إعداد التقرير، عندما يتم تحقيق الأصل الضريبي المؤجل أو تتم تسوية الالتزام الضريبي المؤجل. يتم الاعتراف بعلاوة تقييم مقابل الأصول الضريبية المؤجلة بحيث يساوي المبلغ الصافي المبلغ الأعلى الذي يكون أكثر احتمالاً بأن لا يتم تحقيقه على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة الحالية أو المستقبلية.

العرض والإفصاح عن الضريبة الحالية والمؤجلة

يتم تخصيص الضريبة الحالية والمؤجلة للمكونات ذات العلاقة بالأرباح أو الخسائر، والدخل الشامل وحقوق الملكية.

لا يتم الخصم من الأصول والالتزامات الضريبية المتداولة أو المؤجلة.

يتطلب القسم ٢٩ من المنشأة أن توفر إفصاحات محددة حول الضريبة الحالية والمؤجلة.

المتطلبات والأمثلة

يتم تحديد محتويات القسم ٢٩ ضريبة الدخل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أدناه وتظليلها باللون الرمادي. وتعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات. وتكون في المرة الأولى التي تظهر فيها في القسم ٢٩ بخط غامق. ولم يتم تظليل الملاحظات والأمثلة التي تم إدراجها من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتم عرض الملاحظات الأخرى لموظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين أقواس **بخط غامق ومائل**. ولا تشكل الإضافات التي قام بها الموظفون جزء من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

نطاق هذا القسم

٢٩.١ لغايات هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، تشمل **ضريبة الدخل** جميع الضرائب المحلية والخارجية التي تعتمد على **الأرباح الخاضعة للضريبة**. تشمل أيضا الضرائب مثل اقتطاع الضرائب التي تكون مستحقة الدفع من قبل شركة تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك عند التوزيع على المنشأة المعدة للتقارير.

ملاحظات

كيف تحدد المنشآت إذا كانت الضريبة عبارة عن ضريبة دخل؟

يتم وضع ضرائب الدخل من قبل السلطات الضريبية على الدخل الذي تربحه المنشآت والأفراد. في هذا السياق، تعتبر الضريبة صافي المبلغ الذي يعكس الإيراد الخاضع للضريبة ناقص النفقات القابلة للاقتطاع من الضرائب. تعرف الفقرة ٢٩.١ ضريبة الدخل لغايات القسم ٢٩. إن الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الخاضعة للضريبة) عبارة عن الربح (الخسارة) لفترة إعداد التقارير التي تكون فيها ضرائب الدخل مستحقة الدفع أو قابلة للاسترداد، التي يتم تحديدها وفقا للقواعد المقررة من قبل سلطات الضرائب (الهيئات الحكومية). يساوي الربح الخاضع للضريبة الدخل الخاضع للضريبة ناقص المبالغ القابلة للاقتطاع من الدخل الخاضع للضريبة. يحكم معدل الضريبة أيضا (مثل النسبة المئوية المطبقة على الربح الخاضع للضريبة من أجل حساب قيمة الضريبة خلال السنة) من قبل تلك القواعد.

ينطبق القسم ٢٩ على ضرائب الدخل التي يتم تعريفها على أنها الضرائب التي تعتمد على الربح الخاضع للضريبة. بناء على ذلك لن تتدرج جميع الضرائب في نطاق القسم ٢٩. مع ذلك ولأن الربح الخاضع للضريبة لا يكون نفس الربح المحاسبي، فإن الضرائب لا تحتاج لأن تعتمد على الرقم الذي يكون بالضبط الربح المحاسبي الذي سيكون ضمن نطاق القسم ٢٩. لا يكون عادة الربح الخاضع للضريبة نفس الربح أو الخسارة أو إجمالي الدخل الشامل. تتطلب أحيانا عملية تحديد إذا كانت الضريبة "ضريبة دخل" أم لا حكما يعتمد على حقائق وظروف محددة.

هل تتدرج منافع الضريبة ضمن نطاق القسم ٢٩؟

يخصص القسم ٢٤ المنح الحكومية المحاسبية لجميع المنح الحكومية. لا تتم المحاسبة للمنح الحكومية بناء على ذلك بموجب القسم ٢٩. ومع ذلك، تلاحظ الفقرة ٢٤.٣ على وجه التحديد أن القسم ٢٤:

"لا يغطي المساعدة الحكومية التي يتم تقديمها لمنشأة على شكل منافع تتوفر عند تحديد الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة الخاضعة للضريبة، أو يتم تحديدها أو قصرها على أساس التزام ضريبة الدخل. من الأمثلة على هذه المنافع عطل ضريبة الدخل والتخفيضات الضريبية على الاستثمار ومخصصات الاستهلاك المعجل ومعدلات ضريبة الدخل المخفضة. يغطي القسم ٢٩ ضريبة الدخل محاسبة الضرائب اعتماداً على الدخل".

تسرع مخصصات الاستهلاك المعجل المعدل الذي يتم عنده شطب تكلفة بند ملكية ومنشأة ومعدات جديد مقابل الدخل الخاضع للضريبة (مثل، تعني المخصصات أنه يتم استهلاك الأصل بمعدل أسرع للغايات الضريبية من معدل الاستهلاك المحدد في البيانات المالية لغايات إعداد التقارير المالية). يكون التأثير عبارة عن تخفيض الدخل الخاضع للضريبة (وبالتالي تخفيض ضريبة الدخل) في فترات سابقة (كما هو موضح في المثال ٢). يغطي القسم ٢٩ المحاسبة لتأثيرات ضريبة الدخل هذه.

مثال - الضريبة التي لا تعتبر ضريبة دخل بموجب القسم ٢٩

مثال ١ إن ما يلي عبارة عن أنواع الضرائب التي لن تتم محاسبتها كضريبة دخل وفقاً للقسم ٢٩ لأنها لا تعتمد على الأرباح الخاضعة للضريبة:

- ضرائب المبيعات، لأنها تعتمد على قيمة المبيعات (مبلغ إجمالي) بدلا من الأرباح الخاضعة للضريبة (مثل، الضريبة التي تعتمد على إجمالي قيمة المبيعات من مبيعات الكحول أو السجائر).
- ضرائب الاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة البضائع والخدمات، التي تعتبر ضرائب مفروضة على أية قيمة مضافة إلى منتج.
- يمكن أن لا تلي بعض ضرائب المنتجات تعريف ضريبة الدخل اعتماداً على الشروط المحددة (مثل، الضريبة المفروضة على شركات التعدين لكل وحدة يتم التنقيب عنها (بالاعتماد على شرط منفرد)).
- الضرائب مستحقة الدفع على منافع الموظفين المدفوعة (مثل، ضرائب الضمان الاجتماعي مستحقة الدفع بالاعتماد على نسبة مئوية من أجور الموظفين). ستتم المحاسبة على هذه الضريبة بموجب القسم ٢٨ منافع الموظفين.
- رسوم الطوابع، شكل من الضريبة يفرض على الوثائق.

٢٩.٢ يغطي هذا القسم محاسبة ضريبة الدخل. يتطلب ذلك من المنشأة الاعتراف بنتائج الضريبة الحالية والمستقبلية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تم الاعتراف بها في البيانات المالية. تشمل هذه المبالغ الضريبية الاعتراف بها الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة. إن الضريبة الحالية عبارة عن الضريبة مستحقة الدفع (القابلة للاسترداد) فيما يتعلق بالربح الخاضع للضريبة (خسارة خاضعة للضريبة) للفترة الحالية أو الفترات السابقة. إن الضريبة المؤجلة عبارة عن الضريبة مستحقة الدفع أو القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية، نتيجة لاسترداد أو وضع المنشأة لأصولها أو التزاماتها لقيمتها المسجلة الحالية، والتأثير الضريبي لتحويل الخسائر الخاضعة للضريبة أو التخفيضات الضريبية غير المستخدمة حالياً.

ملاحظات

الطريقة العامة لضريبة الدخل (ولماذا)

يتطلب القسم ٢٩ عمليتين حسابيتين لضريبة الدخل في نهاية فترة إعداد التقارير:

• حساب نفقات الضريبة الحالية (أو الدخل) - قيمة ضريبة الدخل مستحقة الدفع (أو القابلة للاسترداد) للفترة الحالية والتعديلات المتعلقة بالضريبة الحالية للفترة السابقة.

• حساب نفقات الضريبة المؤجلة (الدخل) - المبلغ الناجم عن الاعتراف بأصول والتزامات ضريبية مؤجلة جديدة، والاعتراف بالتغيرات في الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الموجودة.

إذا كانت الأرباح المحاسبية (مثل، الأرباح في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل) مساوية دائماً للأرباح الخاضعة للضريبة (مثل، الأرباح التي تكون ضريبة الدخل فيها مستحقة الدفع) وتم تحديد كلا النوعين من الأرباح باستخدام نفس القواعد، فإن المحاسبة لضريبة الدخل ستكون دقيقة. ستشمل حساب المبلغ مستحق الدفع عن طريق تطبيق معدل الضريبة على الأرباح المحاسبية والاعتراف بالتزام ونفقات لذلك المبلغ مستحق الدفع والتسجيل لاحقاً للدفع النهائي في تسوية الالتزام. ومع ذلك، تختلف غالباً الأرباح الخاضعة للضريبة لفترة محددة، وأحياناً بشكل كبير، عن الأرباح المحاسبية. يعزى ذلك إلى اختلاف القوانين الضريبية في الأنظمة القضائية المختلفة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة متوسطة الحجم في اعترافها وقياسها للدخل والنفقات والأصول والالتزامات. بناءً على ذلك، لا يمكن ببساطة تحديد النفقات الضريبية عن طريق ضرب الأرباح المحاسبية في معدل الضريبة. بدلاً من ذلك، تشمل المحاسبة لضرائب الدخل تحديد ومحاسبة الفروقات بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة، وتحديد الفروقات بين الأصول والالتزامات الاعتراف بها في البيانات المالية وكيفية قياس تلك الأصول والالتزامات بموجب القوانين الضريبية.

من المتأصل في الاعتراف بأصل أو التزام بأن تتوقع المنشأة المعدة للتقارير استرداد أو تسوية المبلغ المسجل لذلك الأصل (أنظر الفقرة ٢. ٣٧) أو الالتزام (أنظر الفقرة ٢. ٣٩). إذا كان من المحتمل أن يقدم استرداد أو تسوية ذلك المبلغ المسجل دفعات ضريبية مستقبلية أكبر (أقل) مما يمكن أن تكون عليه إذا لم يكن لهذا الاسترداد أو التسوية نتائج ضريبية، فإن المنشأة تعترف بالتزام ضريبي مؤجل (أصل ضريبي مؤجل). يوفر ذلك معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة.

يوضح المثال البسيط التالي عملية حساب الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة.

مثال - الضريبة المؤجلة الناجمة عن الاستهلاك الضريبي المعجل

مثال ٢ ينجم الاختلاف الوحيد بين الربح المحاسبي لمنشأة وربحها الخاضع للضريبة عن القوانين التي تسمح لتكلفة نوع معين من الآليات ذات عمر تشغيلي من ثلاثة سنوات بالاقتطاع الكامل للغايات الضريبية في سنة الشراء. لغايات إعداد التقارير المالية، تستهلك المنشأة الآلة على أساس القسط الثابت خلال ثلاث سنوات إلى قيمة متبقية صفرية. استلمت المنشأة الآلة مقابل ٦٠٠ وحدة عملة بتاريخ ١ كانون ثاني ٢٠١٠. ربحها المحاسبي ١٠٠٠ وحدة عملة لكل من السنوات ٢٠١٠-٢٠١٣. تتكبد المنشأة ضريبة دخل بمعدل من ٣٠% من ربحها الخاضع للضريبة.

تقوم المنشأة بحساب الضريبة الحالية كالتالي:

تراكمي	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١		
-٢٠١١ ٢٠١٣					
الحساب	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	
الربح المحاسبي	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	
إعادة إضافة الاستهلاك المحاسبي	٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٦٠٠ وحدة عملة ÷ ٣ سنوات
اقتطاع الاستهلاك الضريبي	(٦٠٠)	-	-	(٦٠٠)	

٣٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	٦٠٠		الربح الخاضع للضريبة
٩٠٠	٣٦٠	٣٦٠	١٨٠	٣٠% × الربح الخاضع للضريبة	نفقات الضريبة الحالية

تقوم المنشأة بحساب الضريبة المؤجلة على الآلة كالتالي:

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١			
وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	الحساب		
-	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠ وحدة عملة ناقص ٢٠٠ وحدة عملة استهلاك لكل سنة	المبلغ المسجل	
-	-	-	صفر على شكل ٦٠٠ وحدة عملة جميعها مقطوعة في ٢٠١١	الأساس الضريبي (مثل، الاقتطاعات الضريبية المستقبلية)	
-	٢٠٠	٤٠٠		الفرق المؤقت (في هذا المثال، أيضا فرق الزمن)	
-	٦٠	١٢٠	٣٠% × الفرق المؤقت	الالتزام الضريبي المؤجل	
(٦٠)	(٦٠)	١٢٠	التغير في الالتزام الضريبي المؤجل للفترة	النفقات/ (الدخل) الضريبية المؤجلة	

سيتم تقديم نفقات ضريبة الدخل للمنشأة في بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل أو بيان الأرباح المستقبلية كالتالي:

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١			
وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	الحساب		
				...	
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	الربح المحاسبي	الربح قبل الضريبة	
(٣٠٠)	(٣٠٠)	(٣٠٠)	الضريبة الحالية + الضريبة المؤجلة	نفقات ضريبة الدخل	
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠		أرباح السنة	

ملاحظات:

إن الفرق المؤقت (بدل الضريبة المعجل) في هذا المثال عبارة عن الفرق في توقيت الاعتراف بالنفقات للمحاسبة والغايات الضريبية (أحيانا يشار إليها كفرق توقيت) - يتم إدراج النفقات الاعتراف بها في الربح أو الخسارة في فترة واحدة (مثل، ٢٠٠ وحدة عملة لكل سنة في ٢٠١١-٢٠١٣) بموجب القوانين الضريبية في الدخل (الربح) الخاضع للضريبة في فترة مختلفة (مثل، ٦٠٠ وحدة عملة في ٢٠١١). يكون إجمالي المبلغ المدرج في الربح المحاسبي (٦٠٠ وحدة عملة) والربح الخاضع للضريبة نفسه خلال فترة الثلاث سنوات.

من خلال الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل فيما يتعلق بالفرق المؤقت، تعكس النفقات الضريبية للمؤسسة الطبيعة المؤقتة لبدل الضريبة المؤجل. بناء على ذلك، في هذا المثال البسيط إجمالي نفقات الضريبة (مثل، النفقات الضريبية الحالية + النفقات الضريبية المؤجلة تساوي ٣٠% × ١٠٠٠ وحدة عملة من الربح المحاسبي في كل سنة - ٢٠١١-٢٠١٣).

خطوات محاسبة ضريبة الدخل

٢٩. ٣ ستحاسب المنشأة لضريبة الدخل عن طريق الخطوات التالية (أ)-(ط) أدناه:

- (أ) الاعتراف بالضريبة الحالية، التي يتم قياسها بمبلغ يتضمن تأثير النتائج المحتملة لمراجعة من قبل السلطات الضريبية (الفقرات ٤.٢٩ - ٨.٢٩).
- (ب) تحديد أي الأصول والالتزامات سيكون من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة إذا تم استردادها أو تسويتها بقيمتها المسجلة الحالية (الفقرتين ٩.٢٩ و ١٠.٢٩).
- (ج) تحديد الأساس الضريبي لما يلي في نهاية فترة إعداد التقارير:
- (١) الأصول والالتزامات في (ب). يتم تحديد الأصل الضريبي للأصول والالتزامات عن طريق نتائج بيع الأصول أو تسوية الالتزامات بقيمتها المسجلة حالياً (الفقرتين ١١.٢٩ و ١٢.٢٩).
- (٢) البنود الأخرى التي لديها أساس ضريبي بالرغم من عدم الاعتراف بها كأصول أو التزامات، أي البنود الاعتراف بها كدخل أو مصاريف ستصبح خاضعة للضريبة أو الإعفاء الضريبي في فترات مستقبلية (الفقرة ١٣.٢٩).
- (د) حساب أي فروقات مؤقتة وخسائر ضريبية غير مستخدمة وتخفيضات ضريبية غير مستخدمة (الفقرة ١٤.٢٩).
- (هـ) الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة الناجمة عن الفروقات المؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة (الفقرات ١٥.٢٩ - ١٧.٢٩).
- (و) قياس الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة بقيمة تشمل تأثير النتائج المحتملة لمراجعة من قبل السلطات الضريبية باستخدام معدلات ضريبة متوقع، على أساس قانون الضريبة الذي تم سنه أو تم سنه بشكل جوهري في نهاية فترة إعداد التقارير، تطبيقها عند تحقيق الأصل الضريبي المؤجل أو تسوية الالتزام الضريبي المؤجل (الفقرات ١٨.٢٩ - ٢٥.٢٩).
- (ز) الاعتراف بمخصص التقييم مقابل الأصول الضريبية المؤجلة بحيث يساوي صافي المبلغ الأعلى الأكثر احتمالاً بأن لا يتم تحقيقه على أساس الربح الخاضع للضريبة الحالي أو المستقبلي (الفقرتين ٢١.٢٩ و ٢٢.٢٩).
- (ح) تخصيص الضريبة الحالية والمؤجلة للمكونات المتعلقة بالربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر وحقوق الملكية (الفقرة ٢٧.٢٩).
- (ط) عرض والإفصاح عن المعلومات المطلوبة (الفقرات ٢٨.٢٩ - ٣٢.٢٩).

الاعتراف بالضريبة الحالية وقياسها

٢٩. ٤ ستعترف المنشأة بالتزام ضريبي متداول للضريبة مستحقة الدفع على الربح الخاضع للضريبة للفتريات الحالية والماضية. إذا تجاوز المبلغ المدفوع للفتريات الحالية والماضية المبلغ مستحق الدفع لتلك الفترات، فإن المنشأة تعترف بالزيادة كأصل ضريبي متداول.

ملاحظات

إن الضريبة الحالية عبارة عن ضريبة الدخل مستحقة الدفع (أو القابلة للاسترداد) من حيث الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الضريبية) لفترة الحالية أو فترات إعداد التقارير الماضية. تعتمد مصاريف الضريبة الحالية للسنة على المبالغ الخاضعة للضريبة أو الإعفاء التي يتم إيرادها في عائد الضريبة للسنة الحالية. هنالك أحياناً شك حول قبول السلطة لضريبة بالمبالغ التي توردها المنشأة إليها كدخل أو اقتطاعات. يمكن بناءً على ذلك أن يكون المبلغ الفعلي الذي يدفع في وقت ما لاحقاً مختلفاً عن التقدير المبدئي المحدد بموجب هذا القسم (أنظر الفقرة ٢٩. ٢٤). ستكون المنشأة قد عملت في هذه الحالة مخصص زائد أو مخصص ناقص للضريبة الحالية.

إذا تم تحديد المخصص الزائد أو المخصص الناقص للضريبة الحالية قبل المصادقة على البيانات المالية للإصدار، فإنه يتم تعديل المصاريف/ الالتزام الضريبي المتداول. يعتبر هذا مثالاً على حدث تعديل بموجب القسم ٣٢/ الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير.

إذا تم تحديد المخصص الزائد أو المخصص الناقص للضريبة الحالية قبل المصادقة على البيانات المالية للإصدار، فإنها ستحاسب، وفقاً للقسم ١٠ السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية كتغير في التقدير المحاسبي (أنظر الفقرات ١٥.١٠ - ١٧.١٠) أو كخطأ في فترة سابقة (أنظر الفقرات ١٩.١٠ - ١٠.٢٢).

تحدد الحقائق والظروف التي تؤدي إلى مخصص زائد أو مخصص ناقص في الفترة السابقة أي معالجة محاسبية تعتبر ملائمة (أي، إنه ليس خياراً "حراً").

يتعين فقط تعديل المبالغ بأثر رجعي إذا تم ارتكاب خطأ وأدى الخطأ إلى بيان خاطئ هام. يمكن أن ينشأ خطأ إذا ارتكبت إدارة المنشأة خطأً، على سبيل المثال تطبيق قواعد ضريبية من السنة الخاطئة أو استخدام قواعد ضريبية تنطبق على بند مختلف بشكل كامل. توفر الوحدة ١٠ السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية دليلاً في محاسبة التغيرات في التقديرات المحاسبية وأخطاء الفترات السابقة. إذا لم يتم ارتكاب خطأ هاماً، تتم عادة محاسبة التقدير المراجع، وفقاً للفقرات ١٥.١٠ - ١٧.١٠، من خلال الربح والخسارة للفترة الذي تتم فيها المراجعة كتعديل للالتزام أو الأصل الضريبي المتداول.

مثال - حساب الضريبة الحالية

مثال ٣ تنتهي السنة المالية لمنشأة بتاريخ ٣١ آذار. تعمل السنة الضريبية في الاختصاص من ١ نيسان إلى ٣١ آذار. معدل ضريبة الدخل المتعلق بالسنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يبلغ ١٥%. تمتلك المنشأة ربحاً محاسبياً من ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨. إن القواعد المحددة لعملية تحديد الربح الخاضع للضريبة في الاختصاص مطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨، باستثناء الدخل والمصروفات التالية:

- يعفى مبلغ ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة من عوائد حقوق الانتفاع الاعتراف بها في ٢٠٠٨ من ضريبة الدخل.
- لا يسمح بأي إعفاء ضريبي عن مصروفات الضيافة البالغة ٥.٠٠٠ وحدة عملة.
- لا يسمح بأي إعفاء ضريبي عن الديون المعدومة حتى يتم إلغاء الاعتراف بالمدينين من البيانات المالية. بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٧، تم إلغاء الاعتراف بمبلغ ٢.٠٠٠ وحدة عملة من البيانات المالية لأن المنشأة تنازلت عن الدفع من أحد الزبائن الذي يعاني من صعوبات مالية. كان مخصص الدين المعدوم، الذي يعتبر مقاصة مقابل الذمم المدينة التجارية، ٤.٠٠٠ وحدة عملة و ٤٥٠٠ وحدة عملة بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٧ و ٣١ آذار ٢٠٠٨ على التوالي. بناءً على ذلك، كانت مصروفات الدين المعدوم للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ عبارة عن ٢٥٠٠ وحدة عملة - تشمل الديون المشطوبة والزيادة في المخصص.
- تم استهلاك المبنى بمعدل أسرع لغايات الضريبة. كانت قيمة الاستهلاك الضريبي القابل للاقتطاع في السنة المنتهية ٢٠٠٨ عبارة عن ٤٣.٠٠٠ وحدة عملة. كانت قيمة الاستهلاك المحاسبي في البيانات المالية لنفس المبنى للسنة عبارة عن ٣٥.٠٠٠ وحدة عملة.

يمكن تقدير الربح الخاضع للضريبة كالتالي:

الربح المحاسبي للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨	١٥٠٠٠٠ وحدة عملة
ناقص عوائد حقوق الانتفاع غير الخاضعة للضريبة	٢٠٠٠٠ وحدة عملة
زائد مصروفات الضيافة غير قابلة للاقتطاع	٥٠٠٠ وحدة عملة
زائد الزيادة في مخصص الدين المعدوم غير القابل للاقتطاع (أي، ٤٥٠٠ وحدة عملة ناقص ٤٠٠٠ وحدة عملة)	٥٠٠ وحدة عملة
ناقص الاستهلاك الإضافي القابل للاقتطاع (أي، ٤٣٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٣٥٠٠٠ وحدة عملة) (٨٠٠٠ وحدة عملة)	١٢٧٥٠٠ وحدة عملة
الربح الخاضع للضريبة	
مصروفات الضريبة الحالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ (١٢٧٠٠٠ وحدة عملة × ١٩١٢٥ وحدة عملة)	
	(%١٥)

ملاحظة: يتم تجاهل تأثير الضريبة المؤجلة للمعاملات الواردة أعلاه في هذا السؤال.

الأمثلة - الاعتراف وتعديل مصروفات الضريبة الحالية للسنة

مثال ٤ تحسب المنشأة ربحها الخاضع للضريبة ليكون ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة للسنة الضريبية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ التي يتم تحديدها وفقا للقواعد الضريبية ذات العلاقة في الاختصاص. تعمل السنة الضريبية في الاختصاص من ١ نيسان إلى ٣١ آذار. معدل ضريبة الدخل المتعلق بالسنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يبلغ ٢٠%. تستحق الضريبة الحالية مستحقة الدفع للسنة الضريبية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في ٣٠ أيلول ٢٠٠٨ وتقوم المنشأة بالدفع بتاريخ ١٥ أيلول ٢٠٠٨. تمتلك المنشأة نهاية سنة مالي بتاريخ ٣١ آذار (نهاية فترة إعداد التقارير).

يمكن أن تعترف المنشأة بالضريبة الحالية مستحقة الدفع للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ كالتالي:

دائن	الربح أو الخسارة - ضريبة الدخل ٢٠٠٠٠ وحدة (أ)	مدين	الالتزام الضريبي المتداول
	عملة		المصروفات الضريبية الحالية
	٢٠٠٠٠ وحدة عملة		

$$(أ) \quad ١٠٠٠٠٠ \text{ وحدة عملة} \times ٢٠\% = ٢٠٠٠٠ \text{ وحدة عملة}$$

ملاحظة: تنشأ هذه المصروفات خلال السنة، ولكن مع افتراض أن المنشأة تعد التقارير فقط بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨، فإنه يمكن تسجيل المصروفات بالكامل في تاريخ إعداد التقارير.

يمكن أن تعترف المنشأة بتاريخ ١٥ أيلول ٢٠٠٨ بدفعة ضريبة الدخل للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٩ كالتالي:

دائن	الالتزام الضريبي المتداول	مدين	نقد
	٢٠٠٠٠ وحدة عملة		٢٠٠٠٠ وحدة عملة

الاعتراف بتسوية الالتزام الضريبي المتداول.

مثال ٥ إن الحقائق هي ذاتها الواردة في المثال ٤. مع ذلك، بتاريخ ١ حزيران ٢٠٠٨، قبل المصادقة على البيانات المالية للإصدار، تعيد المنشأة حساب ربحها الخاضع للضريبة ليصبح ٩٥٠٠٠ وحدة عملة بسبب معلومات جديدة ناشئة بين ٣١ آذار و١ حزيران ٢٠٠٨ توفر الدليل على الظروف التي تواجدت بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ (أي، لأنه تم الآن إنهاء قيمة دفعات المشاركة في الأرباح للموظفين للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ التي تم تقديرها في الأصل).

ستعترف المنشأة بالمصروفات الضريبية الحالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ بقيمة ١٩٠٠٠ وحدة عملة^(١) وبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨، بالتزام للضرائب الحالية مستحقة الدفع بقيمة ١٩٠٠٠ وحدة عملة (أي تعديل حدث بعد نهاية فترة إعداد التقارير وفقاً للقسم ٣٢/الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير).

ستعترف المنشأة بالقيود اليومية التالية لتصحيح التقدير الأصلي للضريبة الحالية مستحقة الدفع للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨:

دائن	الالتزام الضريبي المتداول	١٠٠٠ وحدة عملة (ب)
مدين	مصروفات ضريبة الدخل (الضريبة الحالية)	١٠٠٠ وحدة عملة

تقوم المنشأة بتاريخ ١٥ أيلول ٢٠٠٨ بعمل القيود اليومية التالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ للاعتراف بدفع الضريبة:

دائن	الالتزام الضريبي المتداول	١٩٠٠٠ وحدة عملة
مدين	نقد	١٩٠٠٠ وحدة عملة

(أ) ٩٥٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠% = ١٩٠٠٠ وحدة عملة

(ب) التقدير الأصلي ٢٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص (٩٥٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠%) = تعديل ١٠٠٠ وحدة عملة

مثال ٦ في اختصاص المنشأة أ، تبدأ السنة المالية من ١ تموز إلى ٣٠ حزيران. يطلب من جميع الشركات دفع مبلغ ضريبي مؤقت للسلطات الضريبية قبل ثلاثة شهور من نهاية السنة الضريبية (في ١ نيسان) اعتماداً على الأرباح الخاضعة للضريبة للسنة السابقة. إن معدل الضريبة من ٢٠٠١ إلى التاريخ الحالي عبارة عن ٣٠%.

تنتهي السنة المالية للمنشأة أ في ٣٠ حزيران (نهاية فترة إعداد التقارير). بالنسبة للسنة المنتهية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٤، كان لدى المنشأة أ أرباحاً خاضعة للضريبة بقيمة ٥٠٠٠٠ وحدة عملة. بناءً على ذلك، كانت الضريبة الفعلية مستحقة الدفع للسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بقيمة ١٥٠٠٠ وحدة عملة. اعتماداً على هذا المبلغ، قامت المنشأة أ بدفع ضريبة مؤقتة من ١٥٠٠٠ وحدة عملة إلى السلطة الضريبية بتاريخ ١ نيسان ٢٠٠٥ كأفضل تقدير للضريبة مستحقة الدفع للسنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

قبل المصادقة على البيانات المالية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ للمنشأة أ للإصدار، يتم تقدير ربحها الفعلي الخاضع للضريبة للسنة المنتهية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ بقيمة ٤٠٠٠٠ وحدة عملة.

ستعترف المنشأة بالضريبة الحالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ بقيمة ١٢٠٠٠ وحدة عملة^(١). تمتلك المنشأة بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ أصلاً لدفعة ضريبة زائدة (أي مستحقة الاسترداد من السلطات الضريبية) من ٣٠٠٠ وحدة عملة^(٢).

تقوم المنشأة بتاريخ ١ نيسان ٢٠٠٤ بعمل القيود اليومية التالية للاعتراف بدفع الضريبة:

دائن	الالتزام الضريبي المتداول	١٥٠٠٠ وحدة عملة
مدين	نقد	١٥٠٠٠ وحدة عملة

ستعترف المنشأة بالقيود اليومية التالية للسنة للاعتراف بالضريبة الحالية مستحقة الدفع للسنة المنتهية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٤:

دائن	مصروفات ضريبة الدخل	١٢٠٠٠ وحدة (ج)	عملة
مدين	الالتزام الضريبي المتداول	١٢٠٠٠ وحدة عملة	
(أ)	٤٠٠٠٠ وحدة عملة × ٣٠% = ١٢٠٠٠ وحدة عملة		
(ب)	١٥٠٠٠ وحدة عملة ناقص ١٢٠٠٠ وحدة عملة = ٣٠٠٠ وحدة عملة		
(ج)	٤٠٠٠٠ وحدة عملة × ٣٠% = ١٢٠٠٠ وحدة عملة		

٢٩. ٥ ستعترف منشأة بأصل ضريبي متداول للمنفعة من خسارة ضريبية يمكن إعادتها لاسترداد الضريبة المدفوعة في فترة سابقة.

ملاحظات

تنشأ الخسارة الضريبية في الفترة المحاسبية التي يكون فيها "الربح" الخاضع للضريبة سلبياً (أي تتجاوز الاقتطاعات المسموح بها الدخل الخاضع للضريبة). تسمح بعض القوانين الضريبية للمنشآت باستخدام خسارة في سنة واحدة لمعادلة ربح في سنة واحدة سابقة أو أكثر (تسمى رد خسارة ضريبية). عندما تستخدم خسارة ضريبية لاسترداد ضريبة حالية لفترة سابقة، تعترف المنشأة بالمنفعة كأصل في الفترة التي حصلت فيها الخسارة الضريبية، لأنه من المحتمل أن تتدفق المنفعة إلى المنشأة ويمكن قياس المنفعة بشكل موثوق.

إذا كانت المنشأة غير قادرة على استرجاع الخسارة الضريبية، على سبيل المثال، إذا لم تسمح لها القوانين في الاختصاص أو لا تمتلك المنشأة الأرباح الكافية في السنوات السابقة لمعادلة الخسارة كاملة، يمكن أن تكون المنشأة قادرة على ترحيل الخسارة الضريبية مع أو بدون حد زمني وتضع الخسارة مقابل الدخل الخاضع للضريبة في فترة مستقبلية. (أنظر الفقرة ٢٩. ١٥ فيما يتعلق بالاعتراف بأصل ضريبي مؤجل لترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة).

إذا كانت المنشأة غير قادرة على ترحيل أو استرجاع الخسارة، فإن الخسارة غير قابلة للاستخدام ولا يتم الاعتراف بأي أصل.

الأمثلة - استرجاع الخسارة الضريبية

مثال ٧ وفقاً للقواعد الضريبية ذات العلاقة في اختصاصها، تقدر المنشأة خسارتها الخاضعة للضريبة للفترة الضريبية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بقيمة ٩٠٠٠ وحدة عملة. يسمح التشريع الضريبي في الاختصاص للمنشآت باسترجاع الخسائر لثلاث سنوات ضريبية ماضية بدون متطلب حول أي من السنوات الثلاثة عادت الأولى. كان الدخل الخاضع للضريبة في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بقيمة ٧٠٠٠ وحدة عملة، وفي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ كان بقيمة ٥٠٠٠ وحدة عملة، وفي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كان بقيمة ٣٠٠٠ وحدة عملة. لدى المنشأة سنة مالية تنتهي في ٣٠ أيلول (نهاية فترة إعداد التقارير) ويتزامن هذا مع السنة الضريبية للمنشأة.

إن معدلات ضريبة الدخل ذات العلاقة كالتالي:

- ١٨% في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨

• ٢٠% في ٢٠٠٥/٢٠٠٦

• ١٧% في ٢٠٠٤/٢٠٠٥

سترغب المنشأة بزيادة الاسترداد. بناء على ذلك، ستعادل المنشأة أولاً الخسائر مقابل السنة السابقة التي لديها معدل الضريبة الأعلى. ستقوم المنشأة بالتالي باسترجاع ٥٠٠٠ وحدة عملة من الخسارة للسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (الحد الأقصى الممكن، لأن المبلغ لا يمكن أن يتجاوز الأرباح المتوفرة) و٤٠٠٠ وحدة عملة للسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. نتيجة لذلك، ستوفر المنشأة ضريبة بنسبة ٢٠% على المبلغ ٥٠٠٠ وحدة عملة المستردة للسنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وتوفر ضريبة بنسبة ١٨% على المبلغ ٤٠٠٠ وحدة عملة المستردة للسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

بالنسبة للسنة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٠٨، ستعترف المنشأة بأصل/منفعة ضريبية حالية كالتالي:

دائن	الالتزام الضريبي المتداول	١٧٢٠ وحدة عملة
مدين	الربح أو الخسارة - ضريبة الدخل (الضريبة الحالية)	١٧٢٠ وحدة عملة

الاعتراف بالأصل الضريبي المتداول.

مثال ٨ إن الحقائق هي ذاتها الواردة في المثال ٧. مع ذلك، في هذا المثال، تتطلب قوانين الضريبة من المنشأة معادلة الخسائر مقابل الفترة الأحدث الممكنة، أي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أولاً، و٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثانياً و٢٠٠٤/٢٠٠٥ أخيراً.

يتوجب على المنشأة أولاً مقاصة الخسائر مقابل ٢٠٠٦/٢٠٠٧. بناء على ذلك، ستقوم المنشأة باسترجاع ٧٠٠٠ وحدة عملة من الخسارة للسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠٠٠ وحدة عملة للسنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. نتيجة لذلك، ستوفر المنشأة ضريبة بنسبة ١٨% على المبلغ ٧٠٠٠ وحدة عملة المستردة للسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وبنسبة ٢٠% على المبلغ ٢٠٠٠ وحدة عملة المستردة للسنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

تكون الضريبة المستردة بقيمة ١٦٦٠ وحدة عملة (أي ٧٠٠٠ وحدة عملة \times ١٨% + ٢٠٠٠ وحدة عملة \times ٢٠%).

بالنسبة للسنة المنتهية بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٠٨، ستعترف المنشأة بأصل/منفعة ضريبية حالية كالتالي:

دائن	الأصل الضريبي المتداول	١٦٦٠ وحدة عملة
مدين	الربح أو الخسارة - ضريبة الدخل (الضريبة الحالية)	١٦٦٠ وحدة عملة

الاعتراف بالأصل الضريبي المتداول.

٢٩. ٦ ستقيس المنشأة التزام (أصل) ضريبي حالي بالمبالغ التي تتوقع دفعها (استردادها) باستخدام المعدلات والقوانين الضريبية التي تم سنها أو سنت بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير. ستعتبر المنشأة المعدلات الضريبية على أنها بشكل جوهري عندما لم تؤثر الأحداث المستقبلية اللازمة بواسطة عملية السن تاريخياً على النتيجة ومن غير المحتمل أن تقوم بذلك. توفر الفقرات ٢٩. ٢٣ - ٢٩. ٢٥ دليل قياس إضافي.

ملاحظات

يتم غالبا قياس الأصول والالتزامات الضريبية المتداولة (الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة، أنظر الفقرة ٢٩. ١١) بالإشارة إلى المعدلات الضريبية والقوانين الضريبية التي تم سنها في تاريخ إعداد التقارير. تعتبر عملية سن أو عدم سن معدل ضريبي أو قانون آخر في نهاية فترة إعداد التقارير حقيقة يتعين أن يكون من السهل تأكيدها.

في بعض الاختصاصات، تمتلك الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة المتعلقة بالمعدلات الضريبية والقوانين الضريبية تأثيرا جوهريا على عملية التشريع الفعلية، بالرغم أن عملية التشريع الرسمية يمكن أن تكون إجراء شكليا يتبع الإجراءات بفترة من عدة شهور. في هذه الحالة، يتعين استخدام المعدلات والقوانين التي تم سنها بشكل جوهري، لأنه سيكون من غير الملائم انتظار عملية التشريع الرسمية. عندما تكون عملية التشريع مجرد إجراء شكلي، فمن المؤكد عمليا بأنها ستحدث، لذلك فإن انتظار عملية التشريع سيعطي وزنا غير مستحق لعملية التشريع. على سبيل المثال، في بعض الاختصاصات، يمكن أن يشكل إعلان حكومي رسمي عن التغييرات تشريعا جوهريا. يتم سن المعدلات الضريبية والمعدلات الضريبية الجديدة بشكل جوهري عندما لا تؤثر الأحداث المستقبلية المطلوبة من قبل عملية التشريع تاريخيا على النتيجة ومن غير المحتمل أن تقوم بذلك. (لا يعني هذا أنها لا تستطيع القيام بذلك تحت أية ظروف). يمكن أن تحتاج المنشأة لتطبيق حكم اعتمادا على حقائق وظروف محددة تأخذ بالاعتبار إذا كانت تعني أو لا تعني الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة أن تغييرا قد تم سنه بشكل جوهري. على سبيل المثال: ما هي الإجراءات المتبقية، متى يحتمل أن تحصل، وهل هي ببساطة مهام صغيرة روتينية أم أكبر أو مهام غير اعتيادية؟ أين تكون الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، مثل الإعلانات عن معدلات ضريبية (وقوانين ضريبية)، مكافئة في الجوهر للتشريع الفعلي، سيتم استخدام المعدلات الضريبية المعلن عنها (والقوانين الضريبية) للضريبة المتعلقة بالفترات التي سيتم تطبيقها فيها.

في اختصاصات أخرى، قد يكون من الضروري بأن يتم إكمال جميع (أو تقريبا جميع) الخطوات اللازمة قانونيا للتشريع قبل أن يتم اعتبار المعدلات أو القوانين الجديدة أنه تم سنها بشكل جوهري. على سبيل المثال، في الاختصاص الضريبي الأمريكي، يتم فقط تحقيق التشريع الجوهري بموجب التشريع القانوني. هذا لأن تأثير سلطة الرئيس في النقض أن تلك النقطة التي لن تغير عندها أية خطوات مستقبلية في عملية التشريع تكون دائما فقط بتشريع قانوني (أي عندما يكون الرئيس قد وقع التشريع اللازم).

عندما تتطلب الفقرات ٢٩. ٦ (و ٢٩. ١١) أن يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية المتداولة (الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة) بالإشارة إلى المعدلات القانونية والقوانين الضريبية التي تكون قد سنت (أو تم سنها بشكل جوهري) في تاريخ إعداد التقارير، التي لا تعني أن المعدلات التي تنطبق على الفترة الخاضعة للضريبة التي تنتهي في تاريخ إعداد التقارير. بدلا من ذلك، تتطلب الفقرتان ٢٩. ٦ و ٢٩. ١١ استخدام المعدلات التي تم سنها (أو تم سنها بشكل جوهري) في نهاية فترة إعداد التقارير التي ستكون سارية في الوقت الذي ينعكس فيه الفرق المؤقت.

مثال - التغيير في المعدلات الضريبية

مثال ٩ منشأة تعمل في اختصاص حيث تم الإعلان عن تغيير في معدل الضريبة من ٢٥% إلى ٢٦% بتاريخ ١ تشرين ثاني ٢٠٠٦ ويعتبر ساريا من ١ نيسان ٢٠٠٧. تنتهي السنة المالية لمنشأة في ٣١ آذار. لنفترض أن الإعلان بتاريخ ١ تشرين ثاني ٢٠٠٦ يعتبر تشريعا جوهريا.

تقوم المنشأة بقياس التزامها الضريبي الحالي باستخدام المعدلات والقوانين الضريبية التي تم سنها أو سنت بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير.

لقد تم سن المعدل الضريبي الجديد البالغ ٢٦% بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير (٣١ آذار ٢٠٠٧) لذلك يتعين استخدامه للضريبة المتعلقة بالفترات التي ينطبق فيها المعدل. مع ذلك، سيتم تحديد الضريبة الحالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٧ باستخدام المعدل ٢٥% لأن المعدل الجديد سينطبق فقط اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٠٧ (بالرغم أنه سينطبق على قياس الضريبة المؤجلة). سيتم تحديد الضريبة الحالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ باستخدام المعدل الجديد ٢٦%.

٢٩. ٧ ستعترف المنشأة بالتغيرات في الالتزام الضريبي المتداول أو الأصل الضريبي المتداول كمصروفات ضريبية في الربح أو الخسارة، باستثناء أنه سيتم الاعتراف بتغير يعزى إلى بند من الدخل أو المصروفات الاعتراف بها بموجب هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية كدخل شامل في دخل شامل آخر.

ملاحظات

إذا لم يكن لدى المنشأة أي بنود دخل أو مصروفات معترف بها خارج الربح أو الخسارة كدخل شامل آخر، فإنه سيتم الاعتراف بجميع التغيرات في الأصول والالتزامات الضريبية المتداولة في الربح أو الخسارة ما لم ترتبط ببند معترف به في حقوق الملكية (أنظر الفقرة ٢٩. ٢٧).

تحتج المنشآت فقط لمعالجة تخصيص إجمالي المصروفات الضريبية (أي الضريبة الحالية زائد الضريبة المؤجلة)، لأن القسم ٢٩ لا يتطلب تحليل لإجمالي المصروفات الضريبية في الضريبة الحالية والمؤجلة سواء في الربح أو الخسارة، أو في الدخل الشامل أو حقوق الملكية. في بعض الحالات، يمكن عمل تخصيص الضريبة الحالية المؤجلة بشكل منفصل فقط على أساس عشوائي.

يلاحظ في الفقرة ٥. ٤ (ب) أن هنالك ثلاثة أنواع من الدخل والمصروفات التي يمكن الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر، خارج الربح أو الخسارة، بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عندما تنشأ:

- بعض الأرباح والخسائر الناجمة عن ترجمة البيانات المالية لعملية أجنبية (أنظر القسم ٣٠ ترجمة العملات الأجنبية)
 - بعض الأرباح والخسائر الاكتوارية التي تعتمد على سياسة محاسبية لمنشأة لهذه الأرباح والخسائر المتعلقة بخطط منافع محددة (أنظر القسم ٢٨ منافع الموظفين)
 - بعض التغيرات في القيم العادلة لأدوات التحوط (أنظر القسم ١٢ قضايا أخرى للأدوات المالية)
- يتعين الاعتراف بالتغير في أصل أو التزام ضريبي متداول يعزى إلى أحد البنود الثلاثة للدخل/ المصروفات الواردة أعلاه ف الدخل الشامل الآخر إذا تم الاعتراف بذلك الدخل/ المصروفات في الدخل الشامل الآخر.

مثال - التخصيص

مثال ١٠ قبل عدة سنوات، حصلت منشأة أم، عملتها الوظيفية وحدة عملة، على قرض بعملة أجنبية، وحدة عملة أجنبية^(١)، لمنشأة تابعة. في ٢٠٠٦، حدثت خسارة في فرق الصرف بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة على القرض. يعتبر القرض من قبل المنشأة الأم جزءاً من صافي استثمارها في المنشأة التابعة الأجنبية بموجب القسم ٣٠ ترجمة العملات الأجنبية (أنظر الفقرة ٣٠. ١٣). تتطلب الفقرة ٣٠. ١٣ أن يتم الاعتراف بفروقات الصرف مبدئياً في الدخل الشامل الآخر، وإدخاله في التقارير كمكون لحقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة. تعتبر خسارة الصرف البند الوحيد في الدخل الشامل الآخر في البيانات المالية الموحدة للمنشأة الأم للسنة ٢٠٠٦. تعتبر خسارة الصرف ضريبة قابلة للإعفاء عند تكبدها لغايات إعداد التقارير المالية (أي لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة على قرض بوحدة النقد الأجنبية).

في السنة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠٦، تتكبد المنشأة دخلاً خاضعاً للضريبة بقيمة ٥٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة (بعد اقتطاع خسارة الصرف). يكون المعدل الضريبي للسنة ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠%. تمتلك جميع منشآت المجموعة سنة مالية تنتهي في ٣١ كانون أول ٢٠٠٦.

المصرفوات الضريبية الحالية للسنة ٢٠٠٦ بقيمة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٥٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠%).

التوفير الضريبي المتعلق بخسارة الصرف بقيمة ٢٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠%). يتم تخصيص المصرفوات الضريبية كالتالي:

الضريبة الحالية على الربح المحاسبي (رقم الموازنة مقدم في الربح أو الخسارة)	١٠٢٠٠٠ وحدة عملة
الإعفاء الضريبي الحالي خسارة الصرف (مقدم في الدخل الشامل الآخر)	(٢٠٠٠ وحدة عملة)
المصرفوات الضريبية الحالية	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة

(١) في هذا المثال، وفي جميع الأمثلة في هذه الوحدة، تسمى المبالغ النقدية بالعملة الأجنبية "وحدات النقد الأجنبية".

يعتبر هذا وضعاً حيث يمكن تخصيص تغيير في التزام ضريبي متداول أو أصل ضريبي متداول لدخل شامل آخر. في بعض الظروف الأخرى، يمكن أن يكون تخصيص الضريبة الحالية بشكل منفصل عن الضريبة المؤجلة أكثر صعوبة (تتعامل الملاحظات التي تدعم الفقرة ٢٩. ١٧ مع هذا بشكل أكثر تفصيلاً). مع ذلك، لا يوجد في هذا المثال ضريبة مؤجلة على القرض بوحدة العملة الأجنبية.

٢٩. ٨ ستشمل المنشأة في المبالغ الاعتراف بها وفقاً للفقرتين ٢٩. ٤ و ٢٩. ٥ تأثير النتائج المحتملة للمراجعة من قبل السلطات الضريبية، التي يتم قياسها وفقاً للفقرة ٢٩. ٢٤.

مثال

مثال ١١ باستخدام مبالغ المتوسط المرجح المحتملة لجميع النتائج المحتملة (مع افتراض أن السلطات الضريبية ستراجع المبالغ الواردة في التقارير ويصبح لديها معرفة كاملة بجميع المعلومات)، قامت المنشأة بقياس مصرفواتها الضريبية الحالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠١ بقيمة ١٨٨٠ وحدة عملة (أنظر المثال ١٠.٥).

دفعت المنشأة في تشرين الثاني ٢٠٠١ مبلغ ١٠٠٠ وحدة عملة للسلطة الضريبية كدفعة ضريبية مؤقتة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠١. تم الدفع على أساس تقدير المنشأة لربحها الخاضع للضريبة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠١.

يتم قياس التزام المنشأة بالضريبة الحالية بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠١ بقيمة ٨٨٠ وحدة عملة (١٨٨٠ وحدة عملة مصرفوات ناقص ١٠٠٠ وحدة عملة مدفوعة في ٢٠٠١).

الاعتراف بالضريبة المؤجلة

المبدأ العام للاعتراف

٢٩. ٩ ستعترف المنشأة بأصل أو التزام ضريبي مؤجل للضريبة القابلة للاسترداد أو مستحقة الدفع في فترات مستقبلية نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة. تنشأ هذه الضريبة عن الفرق بين المبالغ الاعتراف بها لأصول والتزامات المنشأة في بيان المركز المالي والاعتراف بتلك الأصول والالتزامات من قبل السلطات الضريبية، وترحيل الخسائر الضريبية والتخفيضات الضريبية غير

المستخدمة حالياً.

ملاحظات

توفر الملاحظات التي تدعم الفقرة ٢٩. ٢ (أنظر أعلاه) مقدمة قصيرة إلى محاسبة ضريبة الدخل والأساس المنطقي لمحاسبة الضريبة المؤجلة. يتعين الاعتراف بالأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل إذا كان استرداد المبلغ المسجل لأصل أو تسوية التزام ستؤدي إلى دفعات ضريبية أعلى (أو أقل) في المستقبل مما سيكون عليه الحال إذا لم يكن لذلك الاسترداد أو التسوية عواقب ضريبية.

تلخص الفقرات ٢٩. ٣ (ب) إلى ٢٩. ٣ (ط) منهجية الضريبة المؤجلة المدرجة في محاسبة الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة. ويتم إيراد الخطوات المدرجة أدناه:

الخطوة ١: تحديد أي أصول أو التزامات من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة إذا تم استردادها أو تسويتها بقيمتها المسجلة.

الخطوة ٢: تحديد الأساس الضريبي في تاريخ إعداد التقارير لجميع تلك الأصول والالتزامات (وللبند الأخرى التي لها أساس ضريبي بالرغم من عدم الاعتراف بها كأصول أو التزامات في البيانات المالية).

الخطوة ٣: حساب أية فروقات مؤقتة وخسائر ضريبية غير مستخدمة واقتطاعات ضريبية غير مستخدمة.

الخطوة ٤: الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الناجمة عن فروقات مؤقتة وخسائر ضريبية غير مستخدمة واقتطاعات ضريبية غير مستخدمة.

الخطوة ٥: قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بمبلغ يشمل تأثير النتائج المحتملة للمراجعة من قبل السلطات الضريبية، باستخدام المعدلات، على أساس القانون الضريبي الذي تم سنه بشكل جوهري في نهاية فترة إعداد التقارير، المتوقع تطبيقها عند تحقيق الأصل الضريبي المؤجل أو تسوية الالتزام الضريبي المؤجل.

الخطوة ٦: الاعتراف بمخصص التقييم مقابل الأصول الضريبية المؤجلة بحيث صافي المبلغ يساوي المبلغ الأعلى الأكثر احتمالاً من أن لا يتم تحقيقه مقابل الربح الخاضع للضريبة.

الخطوة ٧: تخصيص الضريبة المؤجلة للمكونات ذات العلاقة بالدخل الشامل وحقوق الملكية.

الخطوة ٨: عرض المعلومات المطلوبة.

الأصول والالتزامات التي لن يؤثر استردادها أو تسويتها على الربح الخاضع للضريبة

٢٩. ١٠ إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد القيمة المسجلة لأصل أو تسوية القيمة المسجلة للالتزام بدون التأثير على الربح الخاضع للضريبة، فإنه لا تنشأ ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بالأصل أو الالتزام. بناءً على ذلك، يتم تطبيق الفقرات ٢٩. ١١ - ٢٩. ١٧ فقط على الأصول والالتزامات التي تتوقع المنشأة استرداد أو تسوية القيمة المسجلة لها للتأثير على الربح الخاضع للضريبة والبند الأخرى التي لها أساس ضريبي.

ملاحظات (الخطوة ١)

إن الخطوة ١ في منهجية الضريبة المؤجلة عبارة عن تحديد الأصول والالتزامات المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة إذا تم استردادها أو تسويتها بقيمتها المسجلة. في تقييم التأثير المحتمل على الربح

الخاضع للضريبة، فإن ما يتم اعتباره هو الطريقة المتوقعة لاسترداد أو تسوية الأصل أو الالتزام؛ على سبيل المثال، سواء كانت طريقة استرداد أصل البيع لطرف آخر أو استخدامه في الأعمال التجارية. تعتمد طريقة محاسبة الضريبة المؤجلة في القسم ٢٩ على مبدأ أن يتم تحقيق أصل مسجل في البيانات المالية، بقيمتها المسجلة، على شكل منافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى المنشأة في فترات مستقبلية. عندما تدفق هذه المنافع إلى المنشأة، فإنها تؤدي إلى رفع المبالغ التي يمكن أن تدخل عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك مبالغ تتعلق بالأصل والتي يسمح بها كإعفاء عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة سواء في نفس الفترة أو في فترة أخرى. سينشأ استثناء لهذا إذا كان الدخل المتولد عن طريق الأصل غير خاضع للضريبة، وفي هذه الحالة تكون كلا المبالغ المستقبلية الخاضعة للضريبة والمبالغ المستقبلية القابلة للإعفاء المتعلقة بذلك الأصل صفر.

في الواقع، ستوفر غالباً المنشأة منافع اقتصادية تتجاوز المبلغ المسجل للأصل، عن طريق استخدام ذلك الأصل لتوفير أرباح تشغيلية أو عن طريق بيع ذلك الأصل. على سبيل المثال، يتم عادة بيع المخزون بأكثر من قيمته المسجلة. مع ذلك، يتطلب القسم ٢٩ التقييم الذي يتعين القيام به كما لو كانت المنافع تساوي المبلغ المسجل للأصل. بعبارة أخرى، يعتبر القسم ٢٩ فقط المبالغ المسجلة بالفعل في البيانات المالية. بناءً على ذلك، إذا لم يكن الدخل الذي يتم توفيره بواسطة الأصل غير خاضع للضريبة، فإن المبالغ المستقبلية الخاضعة للضريبة المتعلقة بأصل في نهاية فترة إعداد التقارير عادة ما تكون نفس المبلغ المسجل للأصل.

بشكل مشابه، يعتبر القسم ٢٩ العواقب الضريبية المستقبلية لتسوية التزام بقيمته المسجلة. بناءً على ذلك، لا يطلب من منشأة تقدير المبلغ الذي سيكون مستحق الدفع عند التسوية. على سبيل المثال، عندما يتم تسجيل مخصص (مثل التزام إزالة) بمبلغ مخصص، تأخذ العواقب الضريبية المستقبلية لتسوية الالتزام بذلك المبلغ المخصص في الاعتبار، وليس العواقب الضريبية للتسوية بإجمالي المبلغ مستحق الدفع في المستقبل. من الأمثلة الأخرى عندما يستحق قسط تسوية على طول فترة قرض - لا تحتاج المنشأة لتقدير مبلغ التسوية النهائي. بدلاً من ذلك، تستخدم ببساطة القيمة المسجلة الحالية في تاريخ إعداد التقارير. في غالبية الحالات، يكون المبلغ المستقبلي الخاضع للضريبة للالتزام صفر، لأنه لن يكون هنالك أي جزء من المبلغ المسجل للالتزام (على سبيل المثال، قرض بقيمة ١٠٠٠ وحدة عملة) خاضعاً للضريبة عندما تتم تسوية الالتزام.

تحتاج فقط تلك الأصول والالتزامات التي تم تحديدها في الخطوة ١ وتلك التي من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند الاسترداد/التسوية لأن تؤخذ في الاعتبار عند المحاسبة للضريبة المؤجلة. إذا كان من المتوقع أن لا يكون هنالك تأثير على الربح الخاضع للضريبة عندما تسترد أو تسوي منشأة المبلغ المسجل لأصل أو التزام، فإنه لا أي ضريبة مؤجلة لأن يتم الاعتراف بها فيما يتعلق بذلك الأصل أو الالتزام. لا يلزم المزيد من حساب الضريبة المؤجلة لذلك البند (أي يمكن تجاهل الخطوات ٢ إلى ٨ في منهجية الضريبة المؤجلة (انظر الملاحظات أدناه الفقرة ٢٩. ٩)). سيحدث هذا عندما:

- (أ) لا ينشأ أي دخل خاضع للضريبة أو مبالغ قابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة عند استرداد أو تسوية المبلغ المسجل (انظر الأمثلة ١٢، ١٣، و١٨ إلى ٢١)؛ أو
- (ب) ينشأ الدخل الخاضع للضريبة ومبالغ قابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة المتساوية، مع وجود صافي تأثير صفري (انظر الأمثلة ١٥ إلى ١٧)؛ أو
- (ج) ينطبق المعدل الضريبي الصفري على أية مبالغ خاضعة خاضعاً للضريبة أو قابلة للإعفاء. في هذه الحالة، بالرغم أن استرداد أو تسوية المبلغ المسجل يمكن يؤثر على الربح الخاضع للضريبة، إلا أنه في التطبيق العملي يكون التأثير هو نفس الوضع الموصوف في (أ) (انظر المثال ١٤).

في بعض الاختصاصات الضريبية، يمكن أن يعتمد انطباق (أ) أو (ب) أو (ج) على الطريقة التي يتم فيها استرداد أصل أو تسوية التزام. إذا توقعت المنشأة استرداد المبلغ المسجل لأصل أو تسوية المبلغ المسجل للالتزام، بطريقة تنطبق أي من الفقرات (أ) إلى (ج)، لن تتم محاسبة أي ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بالأصل أو الالتزام، لأنه من غير المتوقع نشوء أي ضريبة مؤجلة. يوضح المثال ٣٤ وضعاً حيث، إذا توقعت المنشأة

استرداد أصل بإحدى الطرق، لا ينشأ دخلاً خاضعاً للضريبة أو مبالغ قابلة للإعفاء من الدخل الخاص للضريبة عند استرداد المبلغ المسجل (الفقرة (أ) أعلاه)، لكن إذا توقعت المنشأة استرداد أصل بطريقة أخرى، فإنه ينشأ دخلاً خاضعاً للضريبة وبالتالي، في هذا السيناريو، يتعين محاسبة الضريبة المؤجلة.

لا تشمل الفقرات (أ) إلى (ج) الواردة أعلاه السيناريو حيث تتوقع منشأة استرداد المبلغ المسجل لأصل أو تسوية المبلغ المسجل للالتزام، في فترة تتوقع أن لا تدفع فيها أي ضريبة حالية بسبب الخسائر الضريبية غير المستخدمة. في مثل هذا السيناريو، إذا توقعت المنشأة استرداد أو تسوية المبلغ المسجل لأصل أو التزام لتؤثر على مبلغ الربح الخاضع للضريبة في تلك الفترة، يمكن أن يتواجد أصل أو التزام ضريبة مؤجلة يتعلق بالأصل أو الالتزام بموجب منهجية الضريبة المؤجلة.

يتعين بناءً على ذلك تحديد هذه الأصول والالتزامات بموجب الفقرة ٢٩. ١٠. وبعبارة أخرى، عند تطبيق الفقرة ٢٩. ١٠، لا يتم إجراء أي تقييم لمدى احتمالية إعفاء أو إخضاع المبالغ الخاضعة للضريبة أو القابلة للإعفاء للضريبة في نهاية المطاف. يعتبر تقييم الاحتمالية هذا جزءاً من التحليل المطلوب للاعتراف بمخصص تقييم مقابل أصل ضريبي مؤجل بموجب الفقرتين ٢٩. ٢١ و ٢٩. ٢٢ (الخطوة ٦).

الأمثلة - الأصول حيث من غير المتوقع أن يؤثر الاسترداد على الربح الخاضع للضريبة

المثال ١٢ تمتلك منشأة مبلغ ذمم مدينة من عميل بقيمة ٥٠٠٠ وحدة عملة ليس لها مخصص للديون المدومة أو المشكوك في تحصيلها مقابلها. لن يكون لاستلام النقد في تسوية الرصيد عواقب ضريبية على المنشأة لأنه تم بالفعل إدراج الإيراد في الدخل الخاضع للضريبة عند بيع البضائع أو أداء الخدمات.

لا تؤثر طريقة استرداد الأصل المتوقعة (أي عن طريق استلام النقد) على الربح الخاضع للضريبة لأنه لا يوجد مبالغ خاضعة للضريبة أو قابلة للإعفاء الضريبي عند استلام النقد من العميل. بناءً على ذلك، لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

المثال ١٣ تمتلك منشأة أرباح أسهم كذمم مدينة من استثمار في أدوات حقوق الملكية في منشأة أخرى. لا تخضع أرباح الأسهم للضريبة عندما تلقىها - تم إخضاعها للضريبة في الفترة التي تم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

لا تؤثر طريقة استرداد الأصل المتوقعة (أي عن طريق استلام النقد) على الربح الخاضع للضريبة لأنه لا يوجد مبالغ خاضعة للضريبة أو قابلة للإعفاء الضريبي عند استلام النقد. بناءً على ذلك، لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

المثال ١٤ تمتلك منشأة أرضاً تلبى تعريف العقارات الاستثمارية ويتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للقسم ١٦ العقارات الاستثمارية. لا تعتبر أي ضريبة مستحقة الدفع أو قابلة للاسترداد على عوائد المبيعات، بسبب عدم وجود ضريبة على أرباح رأس المال في هذا الاختصاص وليس هناك أي تأثيرات ضريبية أخرى على المبيعات مثل التراجع عن الإعفاءات الضريبية المقدمة خلال استخدام الأصل.

لأن الأرض أصل غير قابل للاستهلاك (بمعنى أنه لن تكون قد استهلكت إذا تمت محاسبتها بموجب القسم ١٧ الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة)، فإنه من غير المتوقع استرداد أي جزء من قيمتها المسجلة (أي، المستهلكة) من خلال الاستخدام. تتوقع المنشأة استرداد المبلغ المسجل للأرض من خلال البيع. لن تنشأ أي ضريبة مؤجلة عند استرداد العقارات الاستثمارية، لأن المعدل الضريبي الصفري ينطبق على أي أرباح من البيع وليس هناك أي تأثيرات ضريبية أخرى من البيع.

المثال ١٥ لدى منشأة مخزون من البضائع الجاهزة بالتكلفة. يعتبر المخزون قابلاً للإعفاء للغايات الضريبية عند بيعها. يساوي الإعفاء تكلفة المخزون.

لن تؤثر الطريقة المتوقعة لاسترداد المخزون (أي من خلال البيع)، على الربح الخاضع للضريبة لأن الدخل الخاضع للضريبة والمبالغ القابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة المتساوية تنشأ عند استرداد المخزون، وبذلك يكون له صافي تأثير صفري.

- يفترض أن يكون الدخل الخاضع للضريبة من البيع مساويا للقيمة المسجلة (أي التكلفة). في الواقع، ستوفر المنشأة غالبا منافع اقتصادية تتجاوز المبلغ المسجل للمخزون عند البيع، لأن المنشآت عادة تتبع المخزون بربح. مع ذلك، يفترض دائما بموجب القسم ٢٩ أن تساوي المنافع المبلغ المسجل للأصل (انظر الملاحظات وفقا للفقرة ٢٩. ١٠ الواردة أعلاه).
- يكون أيضا الإعفاء الضريبي عند البيع مساويا للقيمة المسجلة للمخزون.

المثال ١٦ تمتلك منشأة آلة يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة. تعتبر الآلة قابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة سواء عند استخدام الآلة (عن طريق الاستهلاك الضريبي) أو، بشكل بديل، عند البيع. يتم تطبيق الاستهلاك الضريبي على نفس الأساس كاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية. يعتبر الإيراد المتولد باستخدام الآلة خاضعا للضريبة وسيكون أي ربح أو خسارة عند التصرف بالآلة خاضعا للضريبة أو قابلا للإعفاء للغايات الضريبية من خلال تعديل موازنة (مثل إرجاع مخصصات رأس المال المطالب بها).

إذا تم استرداد الآلة من خلال البيع أو الاستخدام (أو توليفة من كلاهما)، فإن ذلك لن يؤثر على الربح الخاضع للضريبة، لأن الدخل الخاضع للضريبة والمبالغ القابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة المتساوية تنشأ عند استرداد الآلة (كلاهما يساوي المبلغ المسجل للآلة).

- سينشأ الدخل الخاضع للضريبة إما عن طريق بيع الآلة أو استخدام الآلة لتوفير الإيراد (أو باستخدام الآلة لفترة قبل بيعها). في الواقع، عند استرداد الأصل، ستوفر المنشأة غالبا منافع اقتصادية تتجاوز المبلغ المسجل للآلة، عن طريق ربح عند البيع أو عن طريق المساعدة على توفير أرباح تشغيلية إضافية تتجاوز المبلغ المسجل للأصل. مع ذلك، يتطلب القسم ٢٩ أن يتم أداء التقييم كما لو كانت المنافع تساوي المبلغ المسجل للأصل.
- لأن الاستهلاك الضريبي يتم تطبيقه على نفس الأساس كاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية، فإن المبالغ القابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة عند استرداد الأصل (سواء من خلال الاستخدام أو البيع) تساوي المبلغ المسجل للآلة.

انظر المثال ٢٣ لتوضيح عندما يكون الاستهلاك الضريبي على أساس مختلف عن الاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية.

المثال ١٧ تستأجر منشأة (كمستأجر) مبنى المكاتب الذي تشغله بموجب عقد إيجار تشغيلي. لدى المنشأة أصلا لدفعة مسبقة من الإيجار لمدة ستة شهور. تعتبر الإيجارات قابلة للإعفاء من الضريبة في الوقت الذي يتم الاعتراف بها لغايات إعداد التقارير المالية.

في غالبية الحالات، سيتم استرداد الدفعة المسبقة من خلال استخدام المبنى. مع ذلك، إذا كان من المتوقع استرداد الإيجار المدفوع مسبقا من خلال استخدام المبنى أو عن طريق التنازل عن الإيجار من خلال البيع لطرف آخر، فإن ذلك لن يؤثر على الربح الخاضع للضريبة، لأن الدخل الخاضع للضريبة والمبالغ القابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة المتساوية تنشأ عند استرداد القيمة المسجلة.

- ينشأ الدخل الخاضع للضريبة ينشأ عند استرداد الأصل سواء عن طريق استخدام المبنى لتوفير أرباح تشغيلية (الذي من المتوقع أن يكون الاستخدام الأرجح) أو عن طريق عوائد التنازل عن الإيجار. يتطلب القسم ٢٩ إجراء التقييم كما لو كانت المنافع تساوي المبلغ المسجل للأصل.
- لأن الإيجار يعتبر قابلا للإعفاء الضريبي في وقت الاعتراف بالمصروفات، فإن المبلغ المسجل للدفعة المسبقة يعتبر قابلا للإعفاء الضريبي عند استرداد الأصل.

الأمثلة - الالتزامات حيث من غير المتوقع أن تؤثر التسوية على الربح الخاضع للضريبة

المثال ١٨ يطلب من منشأة دفع الغرامات والعقوبات بسبب انتهاكه القوانين الصغيرة في الاختصاص في السنة الماضية، مثل الإيداع المتأخر للحسابات. اعترفت المنشأة بالالتزام بالغرامات والعقوبات مستحقة الدفع. الغرامات غير قابلة للإعفاء للغايات الضريبية.

لا ينشأ عن الغرامات مستحقة الدفع دخلاً خاضعاً للضريبة. الغرامات ليست مبالغ قابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة. وبالتالي، فإن طريقة التسوية المتوقعة للالتزام، عن طريق دفع الغرامات، لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة، لذلك لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

المثال ١٩ لدى منشأة قرض بنكي بقيمة ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة. لن يترتب على تسديد القرض أية عواقب ضريبية.

لا تؤثر الطريقة المتوقعة لتسوية الالتزام، أي عن طريق الدفع النقدي، على الربح الخاضع للضريبة، لأنه لا يوجد مبالغ خاضعة للضريبة أو قابلة للإعفاء الضريبي عند التسديد النقدي للبنك. بناءً على ذلك، لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

المثال ٢٠ لدى منشأة مبلغ مستحق الدفع لمزود بقيمة ١٠٠٠ وحدة عملة. لن يترتب على تسديد الرصيد أية عواقب ضريبية للمنشأة، لأنه بالفعل تم إعفاء المصروفات من الدخل الخاضع للضريبة عند استلام البضائع أو الخدمات.

لا تؤثر الطريقة المتوقعة لتسوية الالتزام (أي عن طريق الدفع النقدي) على الربح الخاضع للضريبة، لأنه لا يوجد مبالغ خاضعة للضريبة أو قابلة للإعفاء الضريبي عند التسديد النقدي للبنك. بناءً على ذلك، لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

المثال ٢١ لدى منشأة مبلغاً مستحق الدفع لموظف بقيمة ١٠.٠٠٠ وحدة عملة تتعلق بالخدمات المقدمة فعلاً من الموظف للمنشأة. كانت المصروفات معفاة من الضريبة عند تكبدها (أي في نفس وقت الاعتراف بالمصروفات لغايات إعداد التقارير المالية).

لا تؤثر الطريقة المتوقعة لتسوية الالتزام (أي عن طريق الدفع النقدي) على الربح الخاضع للضريبة، لأنه لا يوجد مبالغ خاضعة للضريبة أو قابلة للإعفاء الضريبي عند التسديد النقدي للموظف. بناءً على ذلك، لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

الأمثلة - الأصول حيث من المتوقع أن يؤثر الاسترداد على الربح الخاضع للضريبة (أي أنه يتعين تحديدها بموجب الفقرة ١٠.٢٩)

المثال ٢٢ لدى منشأة أصل بقيمة ١٠٠٠ وحدة عملة لفائدة ندم مدينة على سعر عائم لإيداع بنكي. سيتم إخضاع الفائدة للضريبة عندما يتم تلقي النقد.

تؤثر الطريقة المتوقعة لتسوية الأصل (أي عن طريق الاستلام النقدي) على الربح الخاضع للضريبة، لأن المبلغ يكون خاضعاً للضريبة عند استلامه. ليس هنالك أية مبالغ خاضعة للإعفاء الضريبي عند استرداد الأصل. بناءً على ذلك، تنشأ ضريبة مؤجلة ويجب أن تحاسب.

المثال ٢٣ تمتلك منشأة آلة يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة. تعتبر الآلة قابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة سواء عند استخدام الآلة (عن طريق الاستهلاك الضريبي) أو، بشكل بديل، عند البيع. يتم تطبيق الاستهلاك الضريبي على نفس الأساس كاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية. يعتبر الإيراد المتولد عن طريق استخدام الآلة خاضعاً للضريبة. إذا تم بيع الأصل، فإنه تتوفر إعفاءات بقيمة ١٠٠% من التكلفة، لكن يجب إعادة جميع الإعفاءات السابقة التي

تم تلقيها من أجل الاستخدام (أي إرجاع جميع الإعفاءات السابقة). تم شراء الآلة قبل ثلاثة سنوات ويتم استهلاكها لغايات إعداد التقارير المالية خلال عشر سنوات.

إذا تم استرداد الآلة من خلال البيع أو الاستخدام (أو توليفة من كلاهما)، فإن ذلك سيؤثر على الربح الخاضع للضريبة، لأن المبلغ القابل للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة أقل من الدخل الخاضع للضريبة المتوقع نشوءه عند استرداد الآلة بسبب معدل الاستهلاك الضريبي الأسرع. سينشأ الدخل الخاضع للضريبة إما عن طريق بيع الآلة أو استخدام الآلة لتوفير الإيراد. يتطلب القسم ٢٩ إنجاز التقييم كما لو كانت المنافع مساوية للقيمة المسجلة للأصل.

لأن الاستهلاك الضريبي يتم تطبيقه على أساس أسرع من الاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية، فإن المبلغ القابل للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة سيكون أقل من القيمة المسجل للآلة. على سبيل المثال، افترض أن بند للآلة يمتلك تكلفة بقيمة ١٠٠ وحدة عملة، وأنه حتى الآن تم تطبيق ٣٠ وحدة عملة من الاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية. ولنفترض أيضاً، لغايات ضريبية، أنه تم إعفاء استهلاك بقيمة ٤٠ وحدة عملة في الفترات الحالية والسابقة، وأن التكلفة المتبقية ستكون قابلة للإعفاء من الضريبة في الفترات المستقبلية إما كاستهلاك أو من خلال إعفاء عند التصرف. لدى الآلة قيمة مسجلة من ٧٠ وحدة عملة (أي ١٠٠ وحدة عملة ناقص ٣٠ وحدة عملة) والمبلغ المستقبلي القابل للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة ٦٠ وحدة عملة (أي ١٠٠ وحدة عملة ناقص ٤٠ وحدة عملة).

ملاحظة: من ناحية أخرى، إذا تم تطبيق الاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية على أساس أسرع من الاستهلاك الضريبي، فإن المبالغ القابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة ستكون أكبر من المبلغ المسجل للآلة. عندما يتم استرداد الآلة، سيتأثر الربح الخاضع للضريبة لأن المبلغ القابل للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة أكبر من الدخل الخاضع للضريبة المفترض أن ينشأ عند استرداد الآلة.

انظر المثال ١٦ لتوضيح متى يكون الاستهلاك الضريبي على نفس الأساس مثل الاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية.

المثال ٢٤ تستأجر منشأة مبنى المكاتب الخاص بها بموجب عقد إيجار تشغيلي. لدى المنشأة أصلاً بقيمة ٦٠٠٠ وحدة عملة مساوية لدفعة مسبقة من الإيجار لمدة ستة شهور. تعتبر الإيجارات قابلة للإعفاء من الضريبة عند دفعها للمالك.

في غالبية الحالات، سيتم استرداد مثل هذه الدفعة المسبقة من خلال استخدام المبنى. مع ذلك، إذا كان من المتوقع استرداد الإيجار المدفوع مسبقاً من خلال استخدام المبنى أو التنازل عن الإيجار من خلال البيع لطرف آخر، فإن ذلك سيؤثر على الربح الخاضع للضريبة، لأن الدخل الخاضع للضريبة سينشأ إما عند بيع حق استخدام المبنى أو عن طريق استخدام المبنى لتوليد الأرباح التشغيلية، ولن يكون هنالك إعفاء ضريبي إضافي عند استرداد الأصل. بناءً على ذلك، تنشأ ضريبة مؤجلة ويجب محاسبتها.

المثال ٢٥ تمتلك منشأة إجمالي ذمم مدينة تجارية بقيمة ٥٠٠٠٠ وحدة عملة مع مخصص للديون المدومة أو المشكوك في تحصيلها مقابلها بقيمة ٢٠٠٠ وحدة عملة. يكون المخصص للديون المدومة أو المشكوك في تحصيلها قابلاً للإعفاء الضريبي فقط عندما يتأخر سداد الدين ستة شهور ويكون قد تم شطبها أو بيعها.

ستؤثر الطريقة المتوقعة لاسترداد الذمم المدينة (أي عن طريق استلام نقد يساوي المبلغ المسجل بقيمة ٤٨٠٠٠ وحدة عملة) على الربح الخاضع للضريبة لأن ٢٠٠٠ وحدة عملة ستكون قابلة للإعفاء الضريبي عند استرداد الأصل بقيمته المسجلة. بالتالي، يجب أن تتم

المحاسبة للضريبة المؤجلة. عند استرداد الأصل، لا يكون هناك دخلا خاضعا للضريبة، لأن الإيراد المتعلق سيكون قد تم إدراجه في الدخل الخاضع للضريبة عند تسليم البضائع أو أداء الخدمات.

ملاحظة: إذا تطلب الاختصاص عمل الإعفاء الضريبي المتعلق بمخصص الديون المدومة أو المشكوك في تحصيلها في نفس الوقت عند تحديدها كمصروفات لغايات إعداد التقارير المالية، فإن استرداد الذمم المدينة بالقيمة المسجلة من ٤٨٠٠٠٠ وحدة عملة لن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة لأنها ستكون قد أعفيت بالفعل. بناء على ذلك، لن تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

المثال ٢٦

تمتلك منشأة أرضا تلبى تعريف العقارات الاستثمارية وفقا للقسم ١٦ العقارات الاستثمارية. تم استملاك الأرض مقابل ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة في بداية السنة المالية. إذا تصرفت المنشأة بالأرض في تاريخ إعداد التقارير، فإنها مخولة بإعفاء ضريبي بقيمة ٢٠١٠٠٠٠ وحدة عملة بسبب مقياس التكلفة للغايات الضريبية. يمكن قياس القيمة العادلة للأرض بشكل موثوق بدون تكلفة مستحقة أو جهد على أساس جاري، لذلك يتم قياس الأرض بالقيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة المعارف بها في الربح أو الخسارة وفقا للقسم ١٦ العقارات الاستثمارية. القيمة العادلة للأرض بتاريخ إعداد التقرير ٢١٠٠٠٠٠ وحدة عملة.

لأن الأرض أصل غير قابل للاستهلاك (بمعنى أنها لن تكون قد استهلكت إذا تمت محاسبتها بموجب القسم ١٧ الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة)، فإنه من غير المتوقع استرداد أي جزء من قيمتها المسجلة (أي، المستهلكة) من خلال الاستخدام. بالتالي فإن المنشأة تتوقع استرداد المبلغ المسجل للأرض من خلال البيع.

من المتوقع أن يؤثر استرداد الأرض بقيمتها المسجلة خلال البيع على الربح الخاضع للضريبة لأن الدخل الخاضع للضريبة يساوي المبلغ المسجل بقيمة ٢١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. لا يعتبر هذا مقاصة بالكامل عن طريق الإعفاء الضريبي المتوفر بقيمة ٢٠١٠٠٠٠ وحدة عملة. بناء على ذلك، يتوجب المحاسبة على الضريبة المؤجلة.

ملاحظة: إذا لم يكون ممكنا بعد الاعتراف المبدئي بقياس القيمة العادلة للأرض بشكل موثوق بدون تكاليف أو جهود زائدة، مما يعني أنه تتم محاسبة الأرض بالتكلفة بموجب القسم ١٧، فإن استرداد الأرض بقيمتها المسجلة خلال البيع سيؤثر على الربح الخاضع للضريبة. يعزى ذلك إلى أن الدخل الخاضع للضريبة المساوي لمبلغ مسجل بقيمة ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة يمكن أن ينشأ. يتجاوز الإعفاء الضريبي من ٢٠١٠٠٠٠ وحدة عملة الدخل الخاضع للضريبة بمبلغ ١٠٠٠ وحدة عملة ولذلك يؤثر هذا على الربح الخاضع للضريبة.

وهذا ما لم تسمح السلطات الضريبية فقط بمقايضة الأرض إلى الحد الذي تتم تغطيتها بواسطة عوائد البيع، حيث ستكون الإعفاءات الضريبية في هذه الحالة ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة على افتراض أن استرداد الأرض يكون بالقيمة المسجلة من ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة. في هذه الحالة، لن يكون هناك أي تأثير على الربح الخاضع للضريبة. وذلك لأن الدخل الخاضع للضريبة والمبالغ القابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة المتساوية يمكن أن تنشأ، ولذلك سيكون هنالك صافي تأثير صفري على الربح الخاضع للضريبة.

المثال ٢٧

تمتلك منشأة عددا صغيرا من الأسهم في شركة مدرجة والتي تكلف ٨٠٠ وحدة عملة. إذا تصرفت المنشأة في الأسهم في تاريخ إعداد التقارير، سيكون لها الحق في إعفاء ضريبي يساوي تكلفة الأسهم. في تاريخ إعداد التقارير، كانت القيمة العادلة للأسهم ١٠٠٠ وحدة عملة.

تمتلك استثمارات حقوق الملكية عموماً حياة لأجل غير مسمى، وبالتالي سيتم استرداد قيمتها المسجلة من خلال البيع، بالرغم أنه يمكن أن تختار منشأة امتلاك الأسهم على المدى الطويل لغاية كسب دخل أرباح الأسهم.

سيتم قياس الاستثمار في الأسهم بالقيمة العادلة بموجب القسم ١١ الأدوات المالية الأساسية. سيؤثر استرداد الأسهم بقيمتها المسجلة بقيمة ١٠٠٠ وحدة عملة على الربح الخاضع للضريبة لأن الدخل الخاضع للضريبة يساوي المبلغ المسجل بقيمة ١٠٠٠ وحدة عملة. لا يعتبر هذا مقاصة بالكامل عن طريق الإعفاء الضريبي المتوفر بقيمة ٨٠٠ وحدة عملة. بناءً على ذلك، يجب أن تتم المحاسبة للضريبة المؤجلة التي تنشأ.

المثال ٢٨

تمتلك منشأة (العملة الوظيفية وحدة عملة) أسهماً في شركة غير مدرجة في الخارج (العملة الوظيفية وحدة النقد الأجنبية) والتي تكلفتها بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة. تتمتع المنشأة بنفوذ كبير في الشركة غير المدرجة (تلي تعريف شركة زميلة - انظر القسم ١٤ الاستثمارات في الشركات الزميلة). إذا تصرفت المنشأة بالأسهم في تاريخ إعداد التقارير، فإنه يحق لها إعفاء ضريبي مساوي لتكلفة الأسهم. في تاريخ إعداد التقارير، كان المبلغ المسجل للشركة غير المدرجة ١١٠٠٠ وحدة عملة (تحاسب المنشأة الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً للقسم ١٤ الاستثمارات في الشركات الزميلة).

تمتلك استثمارات حقوق الملكية عموماً حياة لأجل غير مسمى، وبالتالي سيتم استرداد قيمتها المسجلة من خلال البيع، بالرغم أنه يمكن أن تختار منشأة امتلاك الأسهم على المدى الطويل لغاية كسب دخل أرباح الأسهم.

سيؤثر استرداد الأسهم بقيمتها المسجلة بقيمة ١١٠٠٠ وحدة عملة على الربح الخاضع للضريبة لأن الدخل الخاضع للضريبة يساوي المبلغ المسجل بقيمة ١١٠٠٠ وحدة عملة. لا تعتبر هذه مقاصة بالكامل بواسطة الإعفاء الضريبي المتوفر بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة. بناءً على ذلك، تنشأ الضريبة المؤجلة ويجب محاسبتها.

المثال ٢٩

استمكت منشأة رخصة بقيمة ٥٠٠٠ وحدة عملة ذات عمر إنتاجي من ١٠ سنوات. من المتوقع استخدام الأصل غير الملموس على مدار السنوات العشر كاملة. لا يمكن المطالبة بأي إعفاءات ضريبية سواء عند إطفاء الرخصة، أو عند انتهائها أو عند بيعها. ستؤثر طريقة المتوقعة لاسترداد الأصل غير الملموس (أي استخدامه لتوفير أرباح تشغيلية (الدخل الخاضع للضريبة)) على الربح الخاضع للضريبة. عند استرداد الأصل، لا تتوفر أية إعفاءات ضريبية. بناءً على ذلك، تنشأ الضريبة المؤجلة ويجب محاسبتها.

الأمثلة - الالتزامات حيث من المتوقع أن تؤثر التسوية على الربح الخاضع للضريبة

المثال ٣٠ تعترف المنشأة بمخصص كفالة مقابل ١٠٠٠ وحدة عملة لتغطية إصلاح البنود المعيبة التي تباع قبل نهاية السنة. لا يخضع المبلغ المعترف به كمخصص للإعفاء للغايات الضريبية حتى يتم دفعه أو استخدامه فعلاً.

ستؤثر الطريقة المتوقعة لتسوية التزام (أي عن الدفع النقدي إلى العملاء أو إصلاح البنود المعيبة) على الربح الخاضع للضريبة، لأن أي مصروفات كفالة تخضع للإعفاء الضريبي عند الدفع أو الاستخدام. بناءً على ذلك، تنشأ الضريبة المؤجلة ويجب محاسبتها. ليس هنالك أي دخل آخر خاضع للضريبة عند التسوية لأنه تم بالفعل إدراج الإيراد المتعلق في الدخل الخاضع للضريبة عند بيع البضائع.

المثال ٣١

لدى منشأة مبلغاً مستحق الدفع لموظف بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة تتعلق بالخدمات المقدمة فعلاً من الموظف للمنشأة. تعتبر المصروفات معفاة من الضريبة عند دفعها.

لا تؤثر الطريقة المتوقعة لتسوية الالتزام (أي عن طريق الدفع النقدي للموظف) على الربح الخاضع للضريبة، لأنه لا يوجد مبالغ خاضعة للضريبة أو قابلة للإعفاء الضريبي عند الدفع. بناءً على ذلك، تنشأ الضريبة المؤجلة ويجب محاسبتها. لا يوجد دخل خاضع للضريبة عند التسوية لأنه تم بالفعل إدراج المنافع ذات العلاقة المتولدة من خلال خدمة الموظف في الدخل الخاضع للضريبة خلال الفترة عندما قدم الموظف الخدمة التي حصلت على الاستحقاق بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة.

المثال ٣٢

تعترف المنشأة بالالتزام بمنافع الموظف قصيرة الأجل مقابل ٥٠٠ وحدة عملة لتغطية استحقاق الإجازة السنوية التي لم يتم استخدامها ويمكن ترحيلها من قبل الموظف في تاريخ إعداد التقارير. تعتبر منافع الموظفين قابلة للإعفاء الضريبي سواء عند استخدامها من قبل الموظف أو إذا تم دفع أي استحقاق غير مستخدم من قبل المنشأة.

ستؤثر الطريقة المتوقعة لتسوية الالتزام (أي عن طريق أخذ الموظفين لإجازتهم أو التخلي عن عطلتهم مقابل مبالغ مالية) على الربح الخاضع للضريبة، لأن المصروفات المتعلقة تعتبر قابلة للإعفاء الضريبي عند استخدام العطلة عند الدفع. بناءً على ذلك، يجب محاسبة الضريبة المؤجلة. لا يوجد دخل خاضع للضريبة عند التسوية لأنه تم بالفعل إدراج المنافع ذات العلاقة المتولدة من خلال خدمة الموظف في الدخل الخاضع للضريبة خلال الفترة عندما قدم الموظفون الخدمة التي أعطتهم استحقاق الإجازة السنوية.

المثال ٣٣

قبل سنتين، عندما كان سعر الصرف ١ وحدة عملة أجنبية: ٢ وحدة عملة وظيفية، اقترضت منشأة، العملة الوظيفية، مبلغ ٤٠٠٠ وحدة عملة أجنبية من بنك. في التاريخ الأحداث لإعداد التقارير، كان سعر الصرف ١ وحدة عملة أجنبية: ١.٨ وحدة عملة وظيفية. تعتبر أرباح فرق أسعار الصرف خاضعة للضريبة وخسائر الصرف معفاة من الضريبة عند تحقيقها. تم الاعتراف بالقرض مبدئياً بقيمة ٨٠٠٠ وحدة عملة. في التاريخ الأحداث لإعداد التقارير، تم إيراده بقيمة ٧٢٠٠ وحدة عملة. تم بناءً على ذلك الاعتراف بربح فرق أسعار صرف بقيمة ٨٠٠ وحدة عملة خلال السنتين الماضيتين.

ستؤثر الطريقة المتوقعة لتسوية الالتزام بقيمته المسجلة ٧٢٠٠ وحدة عملة (أي عن طريق دفع ٤٠٠٠ وحدة عملة أجنبية) على الربح الخاضع للضريبة، لأن أرباح ٨٠٠ وحدة عملة ستكون خاضعة للضريبة. لا يوجد هنالك مبالغ قابلة للإعفاء عند التسوية. بناءً على ذلك، تنشأ الضريبة المؤجلة ويجب محاسبتها.

الأساس الضريبي

٢٩. ١١ تقوم المنشأة بتحديد الأساس الضريبي لأصل أو التزام أو بند آخر وفقاً لقانون تم سنه أو تم سنه بشكل جوهري. إذا أودعت المنشأة عائد ضريبي موحد، فإنه يتم تحديد الأساس الضريبي بواسطة القانون الضريبي الذي يحكم العائد الضريبي الموحد. إذا أودعت المنشأة ملفات عائدات ضريبية منفصلة لعمليات مختلفة، فإنه يتم تحديد الأساس الضريبي الذي يحكم كل عائد ضريبي.

ملاحظات

الأساس الضريبي

إن الأساس الضريبي عبارة عن القياس، بموجب القانون الضريبي الذي تم سنه أو يتم سنه بشكل جوهري لأصل أو التزام أو أداة حقوق ملكية أو بند آخر لم يتم الاعتراف به في بيان المركز المالي. توضح الملاحظات تحت الفقرة ٢٩. ٦ بالتفصيل معنى "تم سنه بشكل جوهري". قد يكون من المفيد التفكير في الأساس الضريبي على أنه الذي سيتم الاعتراف به

في بيان المركز المالي المعد باستخدام القواعد الضريبية المعمول بها في الاختصاص ذو العلاقة. يعني المتطلب بأنه يتعين تحديد الأساس الضريبي بالإشارة إلى وضع المنشأة الحالي والانتخابات بموجب القانون الضريبي أيضا أنه لا يمكن توقع التغيرات المستقبلية في الأساس الضريبي للأصول.

المجموعات الضريبية

يسمح في بعض الاختصاصات الضريبية لمجموعات المنشآت (أي تضم منشأة أم وشركاتها التابعة) بالاختيار لتتم معاملتها كمنشأة واحدة للغايات الضريبية. إذا قامت المجموعة بهذا الاختيار، فإن المجموعة ستعد عائد ضريبي سنوي موحد واحد بدلا من إعداد عائد ضريبي منفصل لكل منشأة في المجموعة.

بناء على ذلك، في البيانات المالية الموحدة:

- إذا أودعت المنشأة عائد ضريبي موحد، يجب أن تتبع المجموعة القوانين الضريبية التي تحكم العائد الضريبي الموحد (مثل، متى يتوقع تحديد إذا ما كان استرداد أصل أو تسوية التزام يؤثر على الربح الخاضع للضريبة، عند تحديد الأساس الضريبي لأصل أو التزام، الخ).
- إذا أودعت المجموعة عائدات ضريبية منفصلة لمنشآت مختلفة من المجموعة، فإن المجموعة يجب أن تتبع القوانين الضريبية التي تحكم العائد الضريبي المنفصل ذو العلاقة لبند. على سبيل المثال، إذا كان بند من الممتلكات في البيانات المالية الموحدة ينتمي إلى شركة تابعة في المجموعة، فإنه سيتم إتباع القوانين الضريبية التي تحكم العائد الضريبي المنفصل لشركة تابعة عند تحديد إذا كان استرداد الممتلكات من المتوقع أن يؤثر على الربح الخاضع للضريبة، عند تحديد الأساس الضريبي للممتلكات، الخ.

الأمثلة - الأساس الضريبي

المثال ٣٤ تمتلك منشأة أم العديد من الشركات التابعة. تقوم إحدى الشركات التابعة بتحويل ممتلكات بقيمة مسجلة من ١٠٠٠٠ وحدة عملة إلى المنشأة الأم مقابل ١٥٠٠٠ وحدة عملة. تودع المجموعة عائد ضريبي موحد.

وفقا للقسم ٩ البيانات المالية الموحدة والمنفصلة، تتم إزالة الربح غير المتحقق بقيمة ٥٠٠٠ وحدة عملة من البيانات المالية الموحدة.

يتم تحديد الأساس الضريبي للممتلكات عن طريق القانون الضريبي الذي يحكم العائد الضريبي الموحد وسيبقى دون تغيير عادة عن طريق التحويل.

المثال ٣٥ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٣٤. مع ذلك، تودع المنشأة عائدات ضريبية منفصلة للمنشأة الأم وكل شركة تابعة.

وفقا للقسم ٩ البيانات المالية الموحدة والمنفصلة، تتم إزالة الربح غير المتحقق بقيمة ٥٠٠٠ وحدة عملة من البيانات المالية الموحدة.

يتم تحديد الأساس الضريبي عن طريق القوانين الضريبية التي تحكم كل عائد ضريبي. سيتم في هذه الحالة تحديد الأساس الضريبي للممتلكات عن طريق الاختصاص الضريبي للمنشأة الأم بعد التحويل (أي الاختصاص الذي يتم نقل الممتلكات إليه)، ويمكن، على سبيل المثال، أن يكون مساويا لسعر التحويل من ١٥٠٠٠ وحدة عملة. يمكن أن يكون هذا تغييرا في الأساس الضريبي، لأنه سيكون قد تم مسبقا تحديد الأساس الضريبي للعائد الضريبي للشركة التابعة بواسطة القوانين الضريبية في الاختصاص الضريبي للشركة التابعة.

٢٩. ١٢ يحدد الأساس الضريبي المبالغ التي سيتم إدراجها في الربح الخاضع للضريبة عند

استرداد أو تسوية المبلغ المسجل لأصل أو التزام. على وجه التحديد:

(أ) يساوي الأساس الضريبي لأصل المبلغ الذي كان قابلاً للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال البيع في نهاية فترة إعداد التقارير. إذا لم يرفع استرداد الأصل من خلال البيع الربح الخاضع للضريبة، فإن الأساس الضريبي سيعتبر مساوياً للمبلغ المسجل.

(ب) الأساس الضريبي للالتزام يساوي قيمته المسجلة ناقص أي مبالغ قابلة للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (أو زائد أي مبالغ مدرجة في الربح الخاضع للضريبة) التي ستنشأ إذا تمت تسوية الالتزام بقيمته المسجلة في نهاية فترة إعداد التقارير. في حالة الإيراد المؤجل، يكون الأساس الضريبي للالتزام الناتج عبارة عن قيمته المسجلة، ناقص أي مبلغ من الإيراد الذي لن يكون خاضعاً للضريبة في الفترات المستقبلية.

ملاحظات (الخطوة ٢)

توقعات الإدارة - الأصول

تطلب الفقرة ١٠.٢٩ (الخطوة ١ من منهجية الضريبة المؤجلة) أن تأخذ توقعات الإدارة في الاعتبار عند تقييم كيف تتوقع المنشأة استرداد المبلغ المسجل لأصل؛ على سبيل المثال إذا كانت الإدارة تتوقع استرداد أصل من خلال الاستخدام أو البيع. إذا كان من المتوقع أن تؤثر الطريقة المتوقعة لاسترداد الأصل على الربح الخاضع للضريبة، فإنه يطلب من المنشأة أن تأخذ في الاعتبار ذلك الأصل عند محاسبة الضريبة المؤجلة (عن طريق تطبيق الخطوات في منهجية الضريبة المؤجلة). بناءً على ذلك، تلعب توقعات الإدارة مبدئياً دوراً في الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبة المؤجلة.

في المقابل، لا يعتمد الأساس الضريبي على توقعات الإدارة حول كيف سيتم استرداد المبلغ المسجل لأصل أو تسوية التزام. بالرغم أن الطريقة التي يتم من خلالها استرداد المبلغ المسجل لأصل تؤثر أحياناً على الإعفاءات الضريبية المتوفرة المتعلقة بأصل (انظر المبالغين ٣٦ و ٣٧)، إلا أن القسم ٢٩ يتطلب دائماً تحديد الأساس الضريبي على أساس أن القيمة المسجلة للأصل سيتم استردادها من خلال البيع (أي يتم تحديدها عن طريق الإعفاءات الضريبية التي تتوفر إذا تم بيع الأصل في تاريخ إعداد التقارير). وبعبارة أخرى، لا يتأثر الأساس الضريبي بكيفية توقع المنشأة لاسترداد الأصل. على سبيل المثال، إذا كان القانون الضريبي يسمح لشركة باتخاذ إعفاء ضريبي للتكلفة الأصلية للأصل عند بيع الأصل، فإن الأساس الضريبي هو التكلفة الأصلية للأصل، بغض النظر إذا ما توقعت المنشأة بيع أو استخدام الأصل.

يستخدم القسم ٢٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الطريقة لتحديد الأساس الضريبي لأصل التي تم اقتراحها لكامل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ ضريبة الدخل (المنشور في آذار ٢٠٠٩) - تحدد المنشآت الأساس الضريبي لأصل بالاعتماد على استرداد المبلغ المسجل من خلال بيع الأصل (انظر الفقرتين ٢١ واستنتاج ٢٢ من مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ ضريبة الدخل). ويتم عرض مقتطفات من هذه الفقرات أدناه:

استنتاج ٢١ يدرك المجلس أيضاً المشكلات التي تنشأ في التطبيق عند تحديد الأساس الضريبي لأصل عندما تكون هناك عواقب ضريبية مختلفة لبيع الأصل واستخدام الأصل. لحل هذه المشكلات، يقترح المجلس أن يطلب من الأساس الضريبي لأصل بأن يتم تحديده بواسطة الإعفاءات الضريبية التي تتوفر إذا تم بيع الأصل في تاريخ إعداد التقارير...

استنتاج ٢٢ بموجب المقترحات الواردة في مسودة العرض، لا يعتمد الأساس الضريبي على توقعات الإدارة لكيفية استرداد المبلغ المسجل للأصل. لكن خلص المجلس إلى اعتبار إذا كان استرداد أو تسوية أصل أو التزام الذي سيؤثر على الربح الخاضع للضريبة يشكل خطوة مبدئية مناسبة قبل بدء منهجية الضريبة المؤجلة المقترحة من قبل مسودة العرض. لذلك، بموجب المقترحات، يلعب توقع الإدارة دورا في الحد المبدئي للاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبة المؤجلة. إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد أصل أو تسوية التزام دون التسبب بأي تأثير على الربح الخاضع للضريبة،...، فإنه لا ينشأ أي أصل أو التزام ضريبي مؤجل...

باختصار، فإن السبب الرئيسي هو تجنب المشكلات التي تنشأ عند التطبيق عند تحديد أي إعفاءات ضريبية يحتمل أن تكون مناسبة عندما تكون هناك عواقب ضريبية مختلفة اعتمادا على ما إذا كان الأصل مباعا أو مستخدما. بناء على ذلك، بموجب القسم ٢٩، يمتلك كل أصل أساسا ضريبيا واحدا فقط في أي وقت. ملاحظة: سيكون تحديد أساس ضريبي على افتراض أن الاسترداد من خلال البيع افتراضيا لأصول مثل الدفعات المسبقة التي لا تباع خارج اندماج أعمال. مع ذلك، في الكثير من الحالات لتلك الأنواع من البنود، سيكون الأساس الضريبي على افتراض الاسترداد من خلال البيع مساويا للأساس الضريبي على افتراض الاسترداد من خلال الاستخدام أو من خلال الاستهلاك في الأعمال.

توقعات الإدارة - الالتزامات

بالنسبة للالتزامات، تتطلب كلا من الفقرة ١٠.٢٩ والفقرة ١٢.٢٩ (تحديد الأساس الضريبي) التحديد بالاعتماد على تسوية الالتزام (لا تحدد أي من الفقرتين إذا كان مصطلح "تسوية" الإلغاء المحتمل أو الانتهاء).

الاسترداد أو التسوية اعتمادا على القيمة المسجلة

ستتوقع غالبا المنشأة المبلغ الذي يتعين تلقيه عند استرداد أصل، أو المبلغ الذي يتعين دفعه عند تسوية التزام، لتجاوز المبلغ المسجل للأصل أو التزام. مع ذلك، يأخذ القسم ٢٩ في الاعتبار دائما العواقب الضريبية المستقبلية لاسترداد أصل أو تسوية التزام بقيمته المسجلة في تاريخ إعداد التقارير. يتم توضيح هذا بشكل أكبر في إطار الملاحظات على الفقرة ١٠.٢٩. يتم بناء على ذلك تحديد الأساس الضريبي لأصل أو التزام في تاريخ إعداد التقارير على أساس أن الأصل سيبيع بقيمته المسجلة، أو ستم تسوية الالتزام بقيمته المسجلة، في ذلك التاريخ لإعداد التقارير.

الاحتمالية عند تحديد الأساس الضريبي

عند تحديد الأساس الضريبي لأصل أو التزام (أو بند آخر - أنظر الفقرة ١٣.٢٩)، لا يتم إجراء أي تقييم حول مدى احتمالية إعفاء أو إخضاع المبالغ المعنية للضريبة. بدلا من ذلك، يعتبر تقييم الاحتمالية جزءا من التحليل المطلوب للاعتراف بالأصول الضريبة المؤجلة. على سبيل المثال، افترض أن أصل يكلف ٥٠٠٠٠ وحدة عملة ويتم استهلاكه إلى قيمة ٠ وحدة عملة خلال عشر سنوات للغايات الضريبية وخلال خمس سنوات للأغراض المحاسبية. بعد أربع سنوات، تبدأ المنشأة بمواجهة انخفاض في حصة السوق لمنتجاتها وتتوقع أن تعاني من خسائر للسنوات القليلة التالية. بعد أربع سنوات، يصبح للأصل قيمة مسجلة من ١٠٠٠٠ وحدة عملة (على افتراض عدم وجود انخفاض قيمة) وأساس ضريبي من ٣٠٠٠٠ وحدة عملة. يصبح الأساس الضريبي ٣٠٠٠٠ وحدة عملة بالرغم أن توقع الخسائر الجارية يعني أن المنشأة يمكن أن لا تكون قادرة على الحصول على منافع ضريبية من الإعفاءات (أي من

الأساس الضريبي). بدلا من ذلك، ستأخذ هذه الاحتمالية في الاعتبار عند تقرير إذا ما كان يتعين الاعتراف بمخصص تقييم مقابل الأصل الضريبي المؤجل (انظر الفقرة ٢٩ . ٢١).

الأمثلة - الإعفاءات الضريبية المختلفة المتوفرة اعتمادا على طريقة استرداد الأصل

المثال ٣٦ تشتري منشأة آلة قبل نهاية سنتها. في نهاية السنة المالية للمنشأة، يصبح للآلة تكلفة بقيمة مسجلة من ١٠٠٠ وحدة عملة ومن المتوقع أن تستخدم في الأعمال التجارية لتوفير الأرباح التشغيلية (وبالتالي رفع الدخل الخاضع للضريبة). لا يوجد هناك استهلاك ضريبي أو إعفاءات أخرى متوفرة من استخدام الآلة، ولكن في حال بيعها، يمكن أن تقتطع المنشأة من الأرباح الخاضعة للضريبة مبلغا مساويا للحد الأدنى من التكلفة الأصلية وعوائد البيع. لا يوجد توقعات لدى المنشأة ببيع الآلة لأنها تتوقع استخدام الآلة حتى نهاية عمرها الإنتاجي، وعند هذا الحد سيتم تفكيكها.

تتوقع المنشأة استخدام الآلة في أعمالها. لأنه من المتوقع أن ينشأ الدخل الخاضع للضريبة من استخدام الآلة ولا تتوفر هناك أية إعفاءات ضريبية من الاستخدام، ومن المتوقع أن تؤثر الطريقة المتوقعة لاسترداد الأصل (أي الاستخدام) على الربح الخاضع للضريبة، وبالتالي يتم تحديد الآلة بموجب الخطوة ١ (الفقرة ٢٩ . ١٠).

الأساس الضريبي لأصل يساوي المبلغ القابل للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال البيع في نهاية فترة إعداد التقارير. وبالتالي يكون الأساس الضريبي ١٠٠٠ وحدة عملة، لأنه من المفترض أن يباع الأصل بقيمته المسجلة البالغة ١٠٠٠ وحدة عملة في تاريخ إعداد التقارير. بالرغم أن المنشأة تتوقع استخدام الآلة في الأعمال التجارية، إلا أن القسم ٢٩ يتطلب دائما تحديد الأساس الضريبي بالاعتماد على البيع.

ملاحظة: في هذا المثال، يكون المبلغ القابل للإعفاء بالاعتماد على الاستخدام صفر. بالتالي، إذا أمكن تحديد الأساس الضريبي بالاعتماد على الاستخدام، فإنه سيكون صفر.

المثال ٣٧ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٣٦. مع ذلك، في هذا المثال، لا تتوفر هناك إعفاءات ضريبية عند بيع الآلة.

بالرغم أن المنشأة تتوقع استخدام الآلة في الأعمال التجارية، إلا أن القسم ٢٩ يتطلب دائما تحديد الأساس الضريبي بالاعتماد على البيع.

الأساس الضريبي للآلة صفر لأنه لا يوجد هناك أية مبالغ قابلة للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم بيع القيمة المسجلة للآلة مقابل قيمتها المسجلة في نهاية فترة إعداد التقارير.

المثال ٣٨ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٣٦. مع ذلك، في هذا المثال، تتوقع المنشأة بيع الآلة مباشرة بعد تاريخ إعداد التقارير، بدلا من استخدام الآلة في الأعمال التجارية. تتوقع المنشأة الحصول على عوائد بيع بقيمة ١٢٠٠ وحدة مقابل الآلة.

يفترض القسم ٢٩ أن الدخل الخاضع للضريبة المساوي للمبلغ المسجل سيرتفع عند بيع الآلة (لا تأخذ عوائد البيع المتوقعة البالغة ١٢٠٠ وحدة عملة في الاعتبار). عند البيع، يتوفر هناك إعفاء ضريبيا مساويا للقيمة المسجلة. وبالتالي فمن غير المتوقع أن تؤثر الطريقة المتوقعة لاسترداد الأصل (أي البيع) على الربح الخاضع للضريبة الدخل الخاضع للضريبة والمبالغ القابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة المتساوية ستزداد (كلاهما مساوي للقيمة المسجلة للآلة). وبالتالي، لا تحتاج الآلة لأن يتم تحديدها بموجب الخطوة ١ من منهجية الضريبة المؤجلة (انظر الفقرة ٢٩ . ١٠). بناء على ذلك، لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة، ولذلك ليس هناك

حاجة لتطبيق محاسبة ضريبة مؤجلة على الآلة (أي ليس هنالك حاجة لتطبيق الخطوة ٢ من المنهجية، ولذلك ليس هنالك لتحديد الأساس الضريبي).

الأمثلة - الأصول حيث من المتوقع أن يؤثر الاسترداد على الربح الخاضع للضريبة

في الأمثلة ٢٢ إلى ٢٩ بموجب الفقرة ٢٩. ١٠، تم تحديد الأصول التالية على أنها من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند استردادها وبالتالي يتوجب تطبيق الخطوة ٢ من منهجية الضريبة المؤجلة.

المثال ٣٩ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٢٢ - تمتلك منشأة أصل بقيمة ١٠٠٠ وحدة عملة مقابل فائدة مستحقة الدفع على وديعة بنكية ذات سعر متغير. سيتم إخضاع الفائدة للضريبة عند تلقي النقد. إذا تم بيع الفائدة مستحقة الدفع بقيمتها المسجلة، فإن الضريبة ستكون مستحقة الدفع على العوائد بدون أية إعفاءات ضريبية.

الأساس الضريبي للفائدة مستحقة الدفع صفر - لا يوجد هنالك أي شيء قابل للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد القيمة المسجلة للفائدة مستحقة الدفع من خلال البيع في نهاية فترة إعداد التقارير.

المثال ٤٠ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٢٣ - تمتلك منشأة آلة يتم قياسها التكلفة المستهلكة. تكلفة الآلة قابلة للإعفاء من الدخل الخاضع للضريبة سواء عند استخدام الآلة (عن طريق الاستهلاك الضريبي) أو، بشكل بديل، عند البيع. يتم تطبيق الاستهلاك الضريبي على أساس أسرع من الاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية. يعتبر الإيراد المتولد باستخدام الآلة خاضعا للضريبة. إذا تم بيع الأصل، تتوفر إعفاءات بنسبة ١٠٠٪ من التكلفة لكن يجب إرجاع جميع الإعفاءات السابقة المقبوضة للاستخدام (أي إرجاع جميع الإعفاءات السابقة).

يساوي الأساس الضريبي المبلغ القابل للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد القيمة المسجلة للآلة من خلال البيع في نهاية فترة إعداد التقارير (أي أن الأساس الضريبي يساوي تكلفة الآلة ناقص الاستهلاك الضريبي المطبق حتى تاريخ إعداد التقارير).

لأن الاستهلاك الضريبي يتم تطبيقه على أساس أسرع من الاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية، فإن الأساس الضريبي يكون دائما أقل من القيمة المسجلة للآلة. على سبيل المثال، افترض أن بند للآلة يكلف ١٠٠ وحدة عملة وأنه تم حتى الآن تطبيق استهلاك بقيمة ٣٠ وحدة عملة لغايات إعداد التقارير المالية. افترض أنه لغايات ضريبية، تم إعفاء استهلاك بقيمة ٤٠ وحدة عملة في الفترات الحالية والسابقة وسيتم إعفاء التكلفة المتبقية في الفترات المستقبلية إما كاستهلاك أو من خلال الإعفاء عند التصرف. لدى الآلة قيمة مسجلة من ٧٠ وحدة عملة (أي ١٠٠ وحدة عملة ناقص ٣٠ وحدة عملة) وأساسا ضريبيا بقيمة ٦٠ وحدة عملة (أي ١٠٠ وحدة عملة ناقص ٤٠ وحدة عملة).

إذا تم تطبيق الاستهلاك الضريبي على أساس أبطأ من الاستهلاك لغايات إعداد التقارير المالية، فإن الأساس الضريبي للآلة سيكون أكبر من القيمة المسجلة للآلة.

المثال ٤١ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٢٤ - تستأجر منشأة مبنى مكاتبها بموجب عقد إيجار تشغيلي. تمتلك المنشأة أصلا بقيمة ٦٠٠٠ وحدة عملة مساوي لدفعة مسبقة من الإيجار لمدة ستة شهور. تعتبر الإيجارات قابلة للإعفاء الضريبي عند دفعها إلى المالك.

يكون الأساس الضريبي للإيجار المدفوع مسبقا صفر - لن يكون هنالك المزيد من الإعفاء الضريبية عند بيع الدفعة المسبقة في تاريخ إعداد التقارير.

المثال ٤٢ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٢٥ - تمتلك منشأة إجمالي ذمم مدينة تجارية بقيمة ٥٠٠٠٠ وحدة عملة مع مخصص للديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها موجودة مقابلها بقيمة ٢٠٠٠ وحدة عملة. يكون المخصص للديون المعدومة أو المشكوك في

تحصيلها قابلاً للإعفاء الضريبي فقط عندما تتجاوز الديون المتأخرة ستة أشهر ويكون قد تم شطبها أو بيعها رسمياً.

يكون الأساس الضريبي ٥٠٠٠٠ وحدة عملة - المبلغ الذي سيكون قابلاً للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا بيعت الذمم المدينة بقيمتها المسجلة في نهاية فترة إعداد التقارير.

المثال ٤٣ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٢٦ - تملك منشأة أرضاً تلبي تعريف العقارات الاستثمارية وفقاً للقسم ١٦ *العقارات الاستثمارية*. تم استملاك الأرض مقابل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة في بداية السنة المالية. إذا تصرف المنشأة بالأرض في تاريخ إعداد التقارير، ستستحق إعفاء ضريبياً من ٢٠١٠٠٠ وحدة عملة بسبب مقياس التكلفة للغايات الضريبية. يمكن قياس القيمة العادلة للأرض بشكل موثوق دون تكاليف أو جهود زائدة على أساس جاري، لذلك يتم قياس الأرض بالقيمة العادلة مع التغييرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة وفقاً للقسم ١٦. في تاريخ إعداد التقارير، تكون القيمة العادلة للأرض ٢١٠٠٠٠ وحدة عملة.

يكون الأساس الضريبي ٢١٠٠٠٠ وحدة عملة - المبلغ الذي سيكون قابلاً للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد الأرض في نهاية فترة إعداد التقارير.

المثال ٤٤ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٢٧ - تملك منشأة عدداً صغيراً من الأسهم في شركة مدرجة والتي تكلف ٨٠٠ وحدة عملة. إذا تصرف المنشأة في الأسهم في تاريخ إعداد التقارير، سيكون لها الحق في إعفاء ضريبي يساوي تكلفة الأسهم. في تاريخ إعداد التقارير، كانت القيمة العادلة للأسهم ١٠٠٠ وحدة عملة.

يكون الأساس الضريبي ٨٠٠ وحدة عملة - المبلغ الذي سيكون قابلاً للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد الأسهم في نهاية فترة إعداد التقارير.

المثال ٤٥ تمتلك منشأة (العملة الوظيفية وحدة عملة) أسهماً في شركة غير مدرجة في الخارج (العملة الوظيفية وحدة النقد الأجنبية) والتي تكلفتها بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة. تتمتع المنشأة بنفوذ كبير في الشركة غير المدرجة ولذلك فهي شركة زميلة. إذا تصرف المنشأة بالأسهم في تاريخ إعداد التقارير، فإنه يحق لها إعفاء ضريبي مساوي لتكلفة الأسهم. في تاريخ إعداد التقارير، كان المبلغ المسجل للشركة غير المدرجة ١١٠٠٠ وحدة عملة. تحاسب المنشأة الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً للقسم ١٤ *الاستثمارات في الشركات الزميلة*.

يكون الأساس الضريبي ١٠٠٠٠ وحدة عملة - المبلغ الذي سيكون قابلاً للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد القيمة المسجلة للأسهم في نهاية فترة إعداد التقارير.

ملاحظة: لا يتأثر الأساس الضريبي للاستثمار بالتغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والمبالغ المدرجة في الأرباح المستبقة الموحدة.

المثال ٤٦ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٢٩ - استمكت منشأة رخصة بقيمة ٥٠٠٠ وحدة عملة ذات عمر إنتاجي من ١٠ سنوات. من المتوقع استخدام الأصل غير الملموس على مدار السنوات العشر كاملة. لا يمكن المطالبة بأي إعفاءات ضريبية سواء عند إطفاء الرخصة، أو عند انتهائها أو عند بيعها.

لا يزال الأساس الضريبي صفر - لن يكون هنالك أية إعفاءات ضريبية لبيع الرخصة.

الأمثلة - الالتزامات من المتوقع أن تؤثر التسوية على الربح الخاضع للضريبة

تم تحديد الالتزامات التالية في الأمثلة ٣٠ إلى ٣٣ على أنه من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند تسويتها ولذلك يتوجب تطبيق الخطوة ٢ من منهجية الضريبة المؤجلة.

المثال ٤٧ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٣٠ - تعترف المنشأة بمخصص كفالة مقابل ١٠٠٠ وحدة عملة لتغطية إصلاح البنود المعيبة التي تباع قبل نهاية السنة. لا يخضع المبلغ المعترف به كمخصص للإعفاء للغايات الضريبية حتى يتم دفعه أو استخدامه فعلا.

الأساس الضريبي لمخصص الكفالة صفر - الأساس الضريبي لمخصص الكفالة يساوي قيمته المسجلة (١٠٠٠ وحدة عملة) ناقص أي مبالغ قابلة للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (١٠٠٠ وحدة عملة) (أو زائد أية مبالغ سيتم إدراجها في الربح الخاضع للضريبة (صفر)) إذا تمت تسوية المخصص بقيمته المسجلة في نهاية فترة إعداد التقارير. المبلغ القابل للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة يساوي المبلغ المسجل لمخصص الكفالة لأن المصروفات قابلة للإعفاء الضريبي عند تسويتها.

المثال ٤٨ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٣١ - لدى منشأة مبلغا مستحق الدفع لموظف بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة تتعلق بالخدمات المقدمة فعلا من الموظف للمنشأة. تعتبر المصروفات معفاة من الضريبة عند دفعها.

الأساس الضريبي للالتزام صفر - الأساس الضريبي يساوي قيمته المسجلة (١٠٠٠٠ وحدة عملة) ناقص أية مبالغ قابلة للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (١٠٠٠٠ وحدة عملة) الذي سينشأ إذا تمت تسوية الالتزام بقيمته المسجلة في نهاية فترة إعداد التقارير. المبلغ القابل للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة يساوي القيمة المسجلة للمبلغ مستحق الدفع لأن المصروفات قابلة للإعفاء الضريبي عند تسويتها.

المثال ٤٩ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٣٢ - تعترف المنشأة بالالتزام بمنافع الموظف قصيرة الأجل مقابل ٥٠٠ وحدة عملة لتغطية استحقاق الإجازة السنوية التي لم يتم استخدامها ويمكن ترحيلها من قبل الموظف في تاريخ إعداد التقارير. تعتبر منافع الموظفين قابلة للإعفاء الضريبي عند تحديد الربح الخاضع للضريبة سواء استخدمت من قبل الموظف أو، إذا تم دفع أي استحقاق غير مستخدم من قبل المنشأة.

الأساس الضريبي للالتزام صفر - الأساس الضريبي يساوي قيمته المسجلة (٥٠٠ وحدة عملة) ناقص أي مبالغ قابلة للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (٥٠٠ وحدة عملة) التي ستنشأ إذا تمت تسوية الالتزام بقيمته المسجلة في نهاية فترة إعداد التقارير. يعتبر الدفع للموظفين عند تسوية التزام دفع الإجازة قابلا للإعفاء الضريبي عند تحديد الربح الخاضع للضريبة عند الدفع.

المثال ٥٠ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٣٣ - قبل سنتين، عندما كان سعر الصرف ١ وحدة عملة أجنبية: ٢ وحدة عملة وظيفية، افترضت منشأة، العملة الوظيفية، مبلغ ٤٠٠٠ وحدة عملة أجنبية من بنك. في التاريخ الأحدث لإعداد التقارير، كان سعر الصرف ١ وحدة عملة أجنبية: ١.٨ وحدة عملة وظيفية. تعتبر أرباح فرق أسعار الصرف خاضعة للضريبة وخسائر الصرف معفاة من الضريبة عند تحقيقها.

تم الاعتراف مبدئيا بالقرض بقيمة ٨٠٠٠ وحدة عملة. في آخر تاريخ إعداد التقارير، ورد القرض في التقارير بقيمة ٧٢٠٠ وحدة عملة. أرباح فرق أسعار الصرف حتى الآن ٨٠٠ وحدة عملة.

إذا تمت تسوية الالتزام بقيمته المسجلة من ٧٢٠٠ وحدة عملة في تاريخ إعداد التقارير (أي عن طريق دفعة من ٤٠٠٠ وحدة عملة أجنبية)، فإنه سيتم تحقيق أرباح من ٨٠٠ وحدة عملة وبالتالي ستكون خاضعة للضريبة.

الأساس الضريبي للالتزام يساوي قيمته المسجلة ناقص أية مبالغ قابلة للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (أو زائد أية مبالغ مدرجة في الربح الخاضع للضريبة) التي ستكون قد نشأت إذا تمت تسوية الالتزام بقيمته المسجلة في نهاية فترة إعداد التقارير المتوقعة. سيتم إدراج المبلغ ٨٠٠ وحدة عملة في الربح الخاضع للضريبة. بناءً على ذلك، يكون الأساس الضريبي ٨٠٠ وحدة عملة (أي ٧٢٠٠ وحدة عملة + ٨٠٠ وحدة عملة).

المثال ٥١ تؤجر جهة مصنعة للآليات آلة لعميل لمدة ثلاث سنوات بموجب عقد إيجار تشغيلي. يدفع العميل (المستأجر) ٣٠٠٠ وحدة عملة والتي تغطي ثلاثة أشهر من الإيجار مقدماً. يتم إخضاع دخل التأجير المؤجل للضريبة عند تلقيه نقداً.

الأساس الضريبي للإيراد المؤجل صفر - يكون الأساس الضريبي للإيراد المؤجل قيمته المسجلة (٣٠٠٠ وحدة عملة)، ناقص أية مبلغ من الإيراد لن تكون خاضعة للضريبة في الفترات المستقبلية (٣٠٠٠ وحدة عملة). لن يكون الإيجار المستقبلي مقدماً خاضعاً للضريبة في الفترات المستقبلية لأنه خاضع للضريبة في الفترة التي تم تلقي المال النقدي فيها (أي مبلغ الإيراد الذي لن يخضع للضريبة يساوي القيمة المسجلة للإيراد المؤجل، ولذلك يكون الأساس الضريبي صفر).

المثال ٥٢ تزود جهة مصنعة وموزعة لمجلة العملاء باشتراكات لمدة سنة واحدة في مجالات مختلفة. يدفع العملاء رسم الاشتراك لمدة سنة واحدة بقيمة ٨٠٠ وحدة عملة مقدماً. يخضع الدخل من الاشتراكات للضريبة عند تلقيها نقداً.

الأساس الضريبي للإيراد المؤجل صفر - يكون الأساس الضريبي للإيراد المؤجل قيمته المسجلة (٨٠٠ وحدة عملة)، ناقص أية مبلغ من الإيراد لن تكون خاضعة للضريبة في الفترات المستقبلية (٨٠٠ وحدة عملة). لن يكون الإيجار المستقبلي مقدماً خاضعاً للضريبة في الفترات المستقبلية لأنه خاضع للضريبة في الفترة التي تم تلقي المال النقدي فيها (أي مبلغ الإيراد الذي لن يخضع للضريبة يساوي القيمة المسجلة للإيراد المؤجل، ولذلك يكون الأساس الضريبي صفر).

الأمثلة - أمثلة إضافية: الأساس الضريبي عندما يتم الاعتراف بالدخل أو المصروفات في الفترات المحاسبية المختلفة للغايات الضريبية وأغراض إعداد التقارير المالية
في الأمثلة ٥٣ إلى ٦٠ تم بالفعل تحديد الأصول والالتزامات في الخطوة ١ (انظر الفقرة ٢٩.٣ (ب)) حيث من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة على استرداد أو تسوية قيمها المسجلة. إذا لم يكن الأمر كذلك فلن يكون هنالك حاجة لتحديد الأساس الضريبي، لأنه لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

الأصول

المثال ٥٣ منشأة تشتري المعدات وتتلقى إعفاء ضريبي في الفترة الحالية يساوي تكلفة المعدات.

الأساس الضريبي للمعدات صفر لأنه لا يوجد هنالك إعفاءات ضريبية أخرى للمعدات.

المثال ٥٤ تشتري منشأة الحقوق القانونية للعمل في مجال معين لمدة ٢٠ عاماً. يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس المكتسب بالتكلفة بموجب القسم ١٨ الأصول غير الملموسة غير الشهرة ويتم إطفائها خلال عمرها الإنتاجي البالغ ٢٠ عاماً.

لا يعتبر الأصل قابل للاستهلاك للغايات الضريبية. مع ذلك، إذا تم استخدام الحق طوال العشرين سنة كاملة، فإن إعفاء ضريبي بتاريخ الانتهاء سيتم تلقي بمبلغ مساوي للتكلفة المبدئية. إذا تم بيع أو التنازل عن الأصل غير الملموس في المستقبل، فإنه لا يتوفر أي إعفاء.

الأساس الضريبي صفر بغض النظر إذا كانت المنشأة تتوقع استخدام الحق طوال العشرين سنة كاملة. الأساس الضريبي دائماً يساوي المبلغ القابل للإعفاء إذا تم استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال البيع في نهاية فترة إعداد التقارير.

المثال ٥٥ تشتري منشأة آلة للاستخدام في أعمالها. تتوفر إعفاءات بقيمة ١٥٪ من تكلفة الأصل في كل ما يصل إلى عشر سنوات إذا تم استخدام الأصل لإنتاج منتجات صديقة للبيئة فقط. تتوفر إعفاءات بقيمة ١٠٪ من التكلفة في كل ما يصل إلى عشر سنوات إذا تم استخدام الآلة بأي طريقة أخرى. تتوفر إعفاء يساوي التكلفة المبدئية للآلة عند البيع مع إعفاءات من ١٠٪ سابقاً مطلوبة التسديد سابقاً.

إن الأساس الضريبي للآلة التكلفة ناقص أي إعفاءات بقيمة ١٠٪ تم تلقيها بالفعل. لذلك، على سبيل المثال، إذا كانت تكلفة الآلة ١٠٠ وحدة عملة، سيكون الأساس الضريبي بعد ثلاث سنوات ٧٠ وحدة عملة بغض النظر إذا تم استخدام الآلة لإنتاج منتجات صديقة للبيئة أم لا (أي بغض النظر إذا تمت المطالبة بإعفاءات من ١٥٪ من التكلفة أو ١٠٪ من التكلفة في السنوات الثلاث السابقة).

المثال ٥٦ تقييم المنشأة في تاريخ إعداد التقارير أن سعر البيع ناقص تكاليف إتمام وبيع بند من المخزون (أو مبلغ قابل للاسترداد لبند من الممتلكات أو المنشأة أو المعدات) أقل من القيمة السابقة المسجلة، وتخفض المنشأة بالتالي المبلغ المسجل للأصل. يتم تجاهل هذا التخفيض للغايات الضريبية حتى يتم بيع الأصل (على سبيل المثال، تكون التكلفة الكاملة للمخزون قابلة للإعفاء عند البيع فقط).

لا يشمل الأساس الضريبي للأصل انخفاض القيمة.

المثال ٥٧ تعيد منشأة قياس أصول مالية وعقارات استثمارية معينة بالقيمة العادلة ولكن بدون عمل أي تعديلات مكافئة للغايات الضريبية.

لن يتغير الأساس الضريبي للأصول بمرور الوقت. بالتالي، سيكون الأساس الضريبي مساوياً للأساس الضريبي المبدئي (قبل إجراء التعديلات على القيمة العادلة). إن الأساس الضريبي المبدئي عبارة عن التكلفة عادة.

ملاحظة: في بعض الاختصاصات، تؤثر إعادة قياس أصل أو التزام إلى القيمة العادلة على الربح الخاضع للضريبة للفترة الحالية. نتيجة لذلك، يتم تعديل الأساس الضريبي للأصل أو الالتزام، وعادة ما يساوي القيمة المسجلة. في اختصاصات أخرى، لا تؤثر إعادة قياس أصل أو التزام على الربح الخاضع للضريبة في فترة إعادة القياس وبناءً على ذلك، لا يتم تعديل الأساس الضريبي للأصل أو الالتزام.

المثال ٥٨ تتلقى منشأة دخل فوائد عن الاستثمار في السندات. يتم تلقي الفوائد في دفعات متأخرة. يتم إدراج الفوائد في الربح أو الخسارة المحاسبية على أساس سعر الفائدة الفعلي ولكن يتم إدراجها في الربح الخاضع للضريبة على أساس نقدي. إذا تم بيع الفائدة المستحقة بقيمتها المسجلة، فإن الضريبة ستكون مستحق الدفع على العوائد بدون إعفاءات ضريبية. الأساس الضريبي للفائدة مستحقة الدفع صفر.

الالتزامات

المثال ٥٩ تدفع منشأة الإيجار في دفعات متأخرة وبناءً على ذلك تعترف المنشأة بالتزام المنشأة بمصروفات الإيجار المستحقة. سيتم إعفاء المصروفات ذات العلاقة للغايات الضريبية على أساس نقدي.

إذا تمت تسوية المصروفات المستحقة بقيمتها المسجلة، فإن الإعفاءات الضريبية المساوية للقيمة المسجلة ستكون متوفرة. يكون الأساس الضريبي بناءً على ذلك صفر.

المثال ٦٠ يتم إعفاء تكاليف التقاعد عند تحديد الربح أو الخسارة المحاسبية بينما يتم تزويد الخدمة من قبل الموظفين. مع ذلك، لا يتم إخضاع تكاليف التقاعد عند تحديد الربح الخاضع للضريبة حتى

تدفع المنشأة منافع التقاعد أو تدفع المساهمات في صندوق. لدى المنشأة التزام بالمدفوعات المستحقة.

إذا تمت تسوية التزام التقاعد بقيمته المسجلة، فإن الإعفاءات الضريبية المساوية للقيمة المسجلة ستكون متوفرة. يكون الأساس الضريبي لالتزام التقاعد بناءً على ذلك صفر.

الأمثلة - التغييرات في الأساس الضريبي لأصل أو التزام لن يتم الاعتراف به بقيمته المسجلة

تم بالفعل تحديد الأصل في المثال ٦١ في الخطوة ١ (انظر الفقرة ٢٩.٣ (ب)) على أنه من المتوقع أن يؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند استرداد أو تسوية قيمته المسجلة. إذا لم يكن هذا هو الحال فلن يكون هنالك حاجة لتحديد الأساس الضريبي لأنه لا ينشأ أي ضريبة مؤجلة.

المثال ٦١ تشترى منشأة أصل ولا تتلقى أية إعفاءات ضريبية في الفترة الحالية. مع ذلك، تتوفر إعفاءات مساوية للتكلفة المجدولة عند بيع الأصل. تتوفر هذه الإعفاءات حتى لو كانت العوائد أقل من التكلفة المجدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الخسارة الضريبية.

يكون الأساس الضريبي للأصل تساوي للتكلفة المجدولة في كل تاريخ لإعداد التقارير.

ملاحظة: في بعض الاختصاصات الضريبية ستكون الإعفاءات المتوفرة (وبالتالي الأساس الضريبي) مساوية للحد الأدنى من التكلفة المجدولة والعوائد. في اختصاصات ضريبية أخرى، ستكون الإعفاءات المتوفرة (وبالتالي الأساس الضريبي) مساوية للحد الأدنى من التكلفة المجدولة وعوائد البيع، ولكن لن تكون أقل من التكلفة الأصلية. بناءً على ذلك، فمن الضروري تحديد القواعد المناسبة في الاختصاص المطلوب عند تحديد الأساس الضريبي.

الأمثلة - الاعتراف المبدئي بالأصول والالتزامات في دمج الأعمال

في المثالين ٦٢ و٦٣، تم بالفعل تحديد الأصول والالتزامات في الخطوة ١ (انظر الفقرة ٢٩.٣ (ب)) حيث من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة على استرداد أو تسوية قيمتها المسجلة. إذا لم يكن الأمر كذلك فلن يكون هنالك حاجة لتحديد الأساس الضريبي، لأنه لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة.

المثال ٦٢ يتم الاعتراف بأصل بالقيمة العادلة في دمج الأعمال ولا يتم إجراء أي تعديل مكافئ للغايات الضريبية.

الأساس الضريبي للأصل هو نفسه كما كان قبل دمج الأعمال.

المثال ٦٣ يتم الاعتراف بأصل بالقيمة العادلة في دمج الأعمال لكن لا يتم إعفاء المصروفات ذات العلاقة عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة حتى فترة لاحقة.

إذا تمت تسوية الالتزام بقيمته العادلة، فإنه سيتم توفير الإعفاءات المساوية للقيمة العادلة، ولذلك يكون الأساس الضريبي صفر.

٢٩.١٣ تمتلك بعض البنود أساساً ضريبياً ولكن لا يتم الاعتراف بها كأصول والتزامات. على سبيل المثال، يتم الاعتراف بتكاليف البحث كمصروفات عند تكبدها فيها ولكن يمكن أن لا يسمح بها كإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة حتى فترة مستقبلية. وبالتالي، يكون المبلغ المسجل لتكاليف البحث صفر والأساس الضريبي عبارة عن المبلغ الذي سيتم إعفاؤه في الفترات المستقبلية. يمكن أن تزيد أداة حقوق الملكية الصادرة عن المنشأة الإعفاءات في فترة مستقبلية. لا يوجد هنالك أي أصل أو التزام في بيان المركز المالي، ولكن الأساس الضريبي هو مبلغ الإعفاءات المستقبلية.

الأمثلة - الأساس الضريبي للأصول والالتزامات غير المعترف بها

المثال ٦٤ يتم الاعتراف بتكاليف البحث البالغة ٣٠٠٠ وحدة عملة كمصروفات عند تحديد الربح المحاسبي ولكن لا يسمح بها كإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة حتى فترة لاحقة.

الأساس الضريبي لتكاليف البحث ٣٠٠٠ وحدة عملة - المبلغ الذي سيتوفر كإعفاء مقابل الربح الخاضع للضريبة في المستقبل.

المثال ٦٥ تمنح منشأة ١٠ خيارات أسهم لكل من موظفيها. تعتبر كل منحة مشروطة بعمل الموظف في المنشأة خلال السنوات الثلاث القادمة. تقدر المنشأة أن القيمة العادلة لكل خيار سهم ٩ وحدات نقد في تاريخ المنح. سيتم تلقي الإعفاءات الضريبية عند ممارسة خيارات الأسهم مع قياس الإعفاء الضريبي بحيث يكون مساويا للقيمة الجوهرية (أي سعر سهم المنشأة في تاريخ الممارسة ناقص سعر الممارسة).

افترض أن سعر الممارسة ١٠ وحدات نقد وأن سعر السهم يتم تقديره باستخدام نموذج تقييم في نهاية كل سنة على النحو التالي:
نهاية السنة الأولى: ١٣ وحدة عملة
نهاية السنة الثانية: ١٦ وحدة عملة
نهاية السنة الثالثة: ١٩ وحدة عملة
نهاية السنة الرابعة: ١٨ وحدة عملة

تعتبر خيارات الأسهم مثالا على أدوات حقوق الملكية الصادرة عن المنشأة والتي لا تؤدي إلى أصول أو التزامات ولكنها تؤدي إلى إعفاءات في فترة مستقبلية. إن إجمالي تكلفة الموظفين المعترف بها في كل من السنوات الثلاث، على افتراض أن جميع الخيارات مفوضة، ٦٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠ موظفا × ١٠ أسهم × ٩ وحدات نقد × ١ سنة ÷ ٣ سنوات) (انظر القسم ٢٦/الذفع على أساس الأسهم). لا يتم في أي وقت الاعتراف بأصل أو التزام، لأنه يتم تقييد المصروفات التراكمية في حقوق الملكية (دين في الربح أو الخسارة) للدفعات على أساس الأسهم لحقوق الملكية التي تمت تسويتها.

سيكون الأساس الضريبي على النحو التالي على افتراض أن جميع الخيارات مفوضة:

- بعد السنة الأولى، يكون لدفع على أساس الأسهم أساسا ضريبيا بقيمة ٢٠٠ وحدة عملة ((أي ١٣ وحدة عملة سعر السهم ناقص ١٠ وحدات نقد سعر الممارسة) × ٢٠ موظف × ١٠ أسهم × ١ سنة ÷ ٣ سنوات). يعتمد الأساس الضريبي لخدمات الموظف التي يتم تلقيها على القيمة الجوهرية للخيارات، وتلك الخيارات التي تم منحها لخدمات السنوات الثلاث. لأنه تم تلقي خدمات سنة واحدة فقط حتى الآن، فمن الضروري ضرب القيمة الجوهرية للخيار جوهري في ٣/١ للوصول إلى الأساس الضريبي لخدمات الموظف التي تم تلقيها في السنة ١.

- بعد السنة الثانية، يكون الأساس الضريبي ٨٠٠ وحدة عملة (أي ١٦ وحدة عملة سعر السهم ناقص ١٠ وحدات نقد سعر الممارسة) × ٢٠ موظف × ١٠ أسهم × ٢ سنة ÷ ٣ سنوات).
- بعد السنة الثالثة، يكون الأساس الضريبي ١٨٠٠ وحدة عملة (أي ١٩ وحدة عملة سعر السهم ناقص ١٠ وحدات نقد سعر الممارسة) × ٢٠ موظف × ١٠ أسهم).
- بعد السنة الرابعة، يكون الأساس الضريبي ١٦٠٠ وحدة عملة (أي ١٨ وحدة عملة سعر السهم ناقص ١٠ وحدات نقد سعر الممارسة) × ٢٠ موظف × ١٠ أسهم).

سيتم تغيير الأساس الضريبي مع التغييرات في سعر السهم حتى تتم ممارسة الخيارات.

الفروقات المؤقتة

٢٩. ١٤ تنشأ الفروقات المؤقتة:

(أ) عندما يكون هناك اختلاف بين القيم المسجلة والأسس الضريبية عند الاعتراف المبدئي بالأصول والالتزامات، أو في الوقت الذي يتم فيه عمل الأساس الضريبي لتلك البنود التي لديها

أساساً ضريبياً ولكن لا يتم الاعتراف كأصول والتزامات.
 (ب) عندما ينشأ فرق بين القيمة المسجلة والأساس الضريبي بعد الاعتراف المبدئي لأنه يتم الاعتراف بالدخل أو المصروفات في الدخل الشامل أو حقوق الملكية في فترة إعداد تقارير واحدة ولكن يتم الاعتراف بها في الربح الخاضع للضريبة في فترة مختلفة.
 (ج) عندما يتغير الأساس الضريبي لأصل أو التزام ولن يتم الاعتراف بالتغير في القيمة المسجلة للأصل أو الالتزام في أي فترة.

ملاحظات (الخطوة ٣)

يتم تعريف الفروقات المؤقتة على أنها الفروقات بين القيمة المسجلة لأصل أو التزام أو بند آخر في البيانات المالية، وأساسها الضريبي الذي تتوقع المنشأة أنه سيؤثر على الربح الخاضع للضريبة عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة المسجلة للأصل أو الالتزام (أو، في حالة البنود الأخرى غير الأصول والالتزامات، ستؤثر على الربح الخاضع للضريبة في المستقبل).

فروقات التوقيت (الفقرة ٢٩ . ١٤ (ب))

تلاحظ الفقرة ٢٩ . ١٤ (ب) أن الفروقات المؤقتة تنشأ عندما ينشأ فرق بين المبلغ المسجل والأساس الضريبي بعد الاعتراف المبدئي لأنه يتم الاعتراف بالدخل أو المصروفات في الدخل الشامل أو حقوق الملكية في فترة إعداد تقارير واحدة، ولكن يتم الاعتراف بها في الربح الخاضع للضريبة في فترة مختلفة. يتم أحياناً وصف الفروقات المؤقتة على أنها فروقات التوقيت. على سبيل المثال، تنشأ فروقات التوقيت في الحالات التالية:

(أ) تخضع النفقات للإعفاء للغايات الضريبية في وقت لاحق مما كانت عليه عندما تم الاعتراف بها كمصروفات لغايات إعداد التقارير المالية. على سبيل المثال:

١. يتم الاعتراف بالتقاعد أو تكاليف منافع الموظفين الأخرى كمصروفات في الربح المحاسبي على مدى فترات خدمة الموظف، ولكن في بعض الاختصاصات، تكون غير قابلة للإعفاء للغايات الضريبية فقط في فترات مستقبلية عندما يتم عمل المساهمات أو المدفوعات (انظر المثال ٦٠).

٢. يتم الاعتراف بمصروفات الكفالة في الربح المحاسبي عندما تتم عمليات المبيعات ذات العلاقة، ولكن في بعض الاختصاصات، تكون قابلة للإعفاء للغايات الضريبية فقط عند دفعها (انظر المثال ٤٧).

٣. يتم الاعتراف بمصروفات الديون المعدومة في الربح المحاسبي عندما يتم تقدير الحسابات مستحقة القبض بأنها غير قابلة للتحويل، ولكن في بعض الاختصاصات، تكون قابلة للإعفاء الضريبي فقط عندما يدخل عميل في إجراءات الإفلاس الرسمية (انظر المثال ٤٢).

(ب) يكون الدخل خاضعاً للضريبة في وقت سابق مما كانت عليه عندما تم الاعتراف به لغايات إعداد التقارير المالية. على سبيل المثال:

١. تعتبر المبالغ المدفوعة مقدماً التي يتم تلقيها من العملاء، ولكن التي تعتبر غير مؤهلة بعد للاعتراف كإيراد وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، في بعض الاختصاصات، خاضعة للضريبة على أساس نقدي.

٢. يتم عكس الأرباح ضمن المجموعة في المخزون، غير المحققة على مستوى المجموعة، عند التوحيد ولكن، في بعض الاختصاصات، لا تخضع للضرائب في تاريخ التحويل.

(ج) يكون الدخل خاضعا للضريبة في وقت لاحق مما كان عليه عندما تم الاعتراف به لغايات إعداد المالية التقارير. على سبيل المثال:

١. يتم الاعتراف بزيادة في القيمة العادلة لأصل في الربح المحاسبي، ولكن في بعض الاختصاصات، تكون تلك الزيادة خاضعة للضريبة فقط عند بيع الأصل (انظر المثال ٥٧).

٢. يتم الاعتراف بالإيراد في الربح المحاسبي بالرجوع إلى مرحلة إكمال عقد أو معاملة (يشار إليها أحيانا بطريقة نسبة الإكمال)، ولكن، في بعض الاختصاصات، ولغايات ضريبية يخضع الإيراد للضريبة فقط عند إكمال العقد أو المعاملة.

٣. يتم الاعتراف بالأرباح غير المحولة للشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الربح المحاسبي، ولكن في بعض الاختصاصات، ستخضع لمزيد من الضرائب فقط عند تحويلها إلى المنشأة الأم.

(د) تكون المصروفات قابلة للإعفاء للغايات الضريبية في وقت سابق مما كانت عليه عندما تم الاعتراف بها كمصروفات لغايات إعداد التقارير المالية. على سبيل المثال، في بعض الاختصاصات يتم استهلاك أصل بشكل أسرع للغايات ضريبية منه لغايات إعداد التقارير المالية (انظر المثال ٤٠).

الفروقات المؤقتة الأخرى التي لا تعتبر فروقات توقيت (الفقرة ٢٩ . ١٤ (أ) و(ج))
تشمل الأمثلة على الفروقات المؤقتة الموصوفة بواسطة الفقرة ٢٩ . ١٤ (أ):

- تلك التي تنشأ في دمج الأعمال عندما يتم تعديل القيم المسجلة للأصول والالتزامات إلى قيمها العادلة في تاريخ الاستملاك. في بعض الاختصاصات، لا تتأثر الأسس الضريبية لتلك الأصول والالتزامات من خلال دمج الأعمال أو تتأثر على نحو متباين (انظر المثالين ٦٢ و ٦٣)

- تلك التي تنشأ عند الاعتراف المبدئي بأصل أو التزام، على سبيل المثال، إذا لم يكن كل أو جزء من تكلفة أصل قابلاً للإعفاء للغايات الضريبية. يمكن أن يحدث هذا عندما تنتفع منشأة من منحة حكومة غير خاضعة للضريبة متعلقة بالأصول. يتم تقديم مثال آخر في المثال ٤٦.

تشمل الأمثلة على الفرق المؤقت الموصوف من خلال الفقرة ٢٩ . ١٤ (ج) حيث تسمح السلطة الضريبية بالمقايضة، أو تعديلات أخرى، لتكلفة أصل للغايات الضريبية، ولكن لا تتم إعادة قياس الأصل لغايات إعداد التقارير المالية (انظر المثال ٦٦) أو يتم تحديد الربح الخاضع للضريبة بعملة مختلفة أو عملة وظيفية.

الأمثلة - الأصول حيث من المتوقع أن يؤثر الاسترداد على الربح الخاضع للضريبة

المثال ٦٦ يقدم الجدول التالي القيم المسجلة والأسس الضريبية للأصول التي كان من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند الاسترداد في الأمثلة ٢٢ إلى ٢٩. تم تحديد الأسس الضريبية لنفس الأصول في الأمثلة ٣٩ إلى ٤٦. بناءً على ذلك:

١. تم بالفعل تحديد هذه الأصول بموجب الخطوة ١ من منهجية الضريبة المؤجلة (انظر الفقرة ٢٩ . ١٠) على أنه من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة من خلال الطريقة المتوقعة لاسترداد الأصل مقابل قيمته المسجلة في تاريخ إعداد التقارير.

٢. تم تحديد الأسس الضريبية للأصول في تاريخ إعداد التقارير بموجب الخطوة ٢ (انظر الفقرة ٢٩ . ١٢).

بناءً على ذلك، بالنسبة لجميع تلك الأصول حيث تكون القيمة المسجلة لأصل مختلفة عن أساسها الضريبي، ينشأ فرقا مؤقتا. يعتبر هذا صحيحا في الواقع لجميع الأصول المعنية - انظر الجدول أدناه (إن هذه عبارة عن الخطوة ٣ (انظر الفقرة ٢٩.٣ (د)) من منهجية الضريبة المؤجلة).

الفرق المؤقت وحدة عملة	الأساس الضريبي وحدة عملة	القيمة المسجلة وحدة عملة	
١٠٠٠	-	١٠٠٠	المثال ٣٩ (الفائدة مستحقة القبض)
١٠	٦٠	٧٠	المثال ٤٠ (الآلة)
٦٠٠٠	-	٦٠٠٠	المثال ٤١ (تسديد لإيجار)
٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	المثال ٤٢ (الذم المدينة التجارية مع مخصص الدين المعدوم)
٩٠٠٠	٢٠١٠٠٠	٢١٠٠٠٠	المثال ٤٣ (العقارات الاستثمارية - الأرض)
٢٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	المثال ٤٤ (الأسم في شركة مدرجة)
١٠٠٠	١٠٠٠٠	١١٠٠٠	المثال ٤٥ (الاستثمار في شركة زميلة)
٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	المثال ٤٦ (الرخصة)

الأمثلة - الالتزامات حيث من المتوقع أن تؤثر التسوية على الربح الخاضع للضريبة

المثال ٦٦ يقدم الجدول التالي القيم المسجلة والأسس الضريبية للالتزامات التي كان من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند التسوية في الأمثلة ٣٠ إلى ٣٣. تم تحديد الأسس الضريبية لنفس الالتزامات في الأمثلة ٤٧ إلى ٥٢. بناءً على ذلك:

- (١) تم بالفعل تحديد هذه الالتزامات بموجب الخطوة ١ من منهجية الضريبة المؤجلة (انظر الفقرة ٢٩.١٠) على أنه من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة من خلال الطريقة المتوقعة لتسوية الالتزام مقابل قيمته المسجلة في تاريخ إعداد التقارير.
- (٢) تم تحديد الأسس الضريبية للالتزامات في تاريخ إعداد التقارير بموجب الخطوة ٢ (انظر الفقرة ٢٩.١٢).

بناءً على ذلك، بالنسبة لجميع تلك الالتزامات حيث تكون القيمة المسجلة للالتزام مختلفة عن أساسها الضريبي، ينشأ فرقا مؤقتا. يعتبر هذا صحيحا في الواقع لجميع الالتزامات المعنية.

الفرق المؤقت وحدة عملة	الأساس الضريبي وحدة عملة	القيمة المسجلة وحدة عملة	
١٠٠٠	-	١٠٠٠	المثال ٤٧ (مخصص الكفالة)
١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	المثال ٤٨ (الرواتب مستحقة الدفع)
٥٠٠	-	٥٠٠	المثال ٤٩ (استحقاق الإجازة السنوية)
٨٠٠	٨٠٠٠	٧٢٠٠	المثال ٥٠ (القرض بالعملة الأجنبية)
٣٠٠٠	-	٣٠٠٠	المثال ٥١ (الإيراد المؤجل ناقص دخل الإيجار)
٨٠٠	-	٨٠٠	المثال ٥٢ (الإيراد المؤجل ناقص دخل الاشتراك)

الأمثلة - البنود التي لديها أساسا ضريبيا لكن لا يتم الاعتراف بها كأصول والتزامات

المثال ٦٨ كما في المثال ٦٤، يتم الاعتراف بتكلفة البحث البالغة ٣٠٠٠ وحدة عملة كمصروفات عند تحديد الربح أو الخسارة المحاسبية ولكن لا يسمح بها كإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة حتى فترة لاحقة.

سيؤثر الإعفاء المتوفر على الربح الخاضع للضريبة في المستقبل وبالتالي ينشأ فرق مؤقت بقيمة ٣٠٠٠ وحدة عملة. إن هذا هو الفرق بين القيمة المسجلة البالغة صفر والأساس الضريبي البالغ ٣٠٠٠ وحدة عملة.

المثال ٦٩ كما في المثال ٦٥، تمنح منشأة ١٠ خيارات أسهم لموظفيها العشرين. تعتبر كل منحة مشروطة بعمل الموظف في المنشأة خلال السنوات الثلاث القادمة. تقدر المنشأة أن القيمة العادلة لكل خيار سهم ٩ وحدات نقد. سيتم تلقي الإعفاءات الضريبية عند ممارسة خيارات الأسهم اعتماداً على القيمة الجوهرية في تاريخ الممارسة.

ستؤثر الإعفاءات الضريبية المتوفرة على الربح الخاضع للضريبة في المستقبل وبالتالي بعد السنة الأولى ينشأ فرق مؤقت من ٦٠٠ وحدة عملة. إن هذا هو الفرق بين القيمة المسجلة البالغة صفر والأساس الضريبي البالغ ٢٠٠ وحدة عملة. على نحو مشابه، فإن الفرق المؤقت بعد السنوات الثانية والثالثة والرابعة تكون ٨٠٠ وحدة عملة و ١٨٠٠ وحدة عملة و ١٦٠٠ وحدة عملة على التوالي.

الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة

٢٩. ١٥ باستثناء ما تقتضيه الفقرة ٢٩. ١٦، تعترف المنشأة:

- (أ) بالتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروقات المؤقتة المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل.
- (ب) بأصل ضريبي مؤجل لجميع الفروقات المؤقتة المتوقع أن تخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل.
- (ج) أصل ضريبي مؤجل لتحويل الخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة.

ملاحظات - الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة (الخطوة ٤)

الفروقات المؤقتة المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة (الفقرة ٢٩. ١٥ (أ))

بالنسبة للأصول التي من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند الاسترداد، ينشأ فرق مؤقت من المتوقع أن يزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل عندما تتجاوز القيمة المسجلة للأصل أساسها الضريبي (مثل الفائدة مستحقة الدفع التي تخضع للضريبة عند تلقي النقد). عند استرداد القيمة المسجلة للأصل، ستتجاوز المنافع الاقتصادية التي تخضع للضريبة (القيمة المسجلة للفائدة مستحقة الدفع) الإعفاءات الضريبية المستقبلية المتوفرة (أي الأساس الضريبي - في حالة الفائدة مستحقة الدفع يكون هذا صفر). بناءً على ذلك، يؤدي هذا التأثير الضريبي إلى نشوء التزام ضريبي مؤجل بالنسبة للضرائب الإضافية، التي ستستحق الدفع في فترات مستقبلية.

بالنسبة للالتزامات التي من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند التسوية، ينشأ فرق مؤقت من المتوقع أن يزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل عندما يتجاوز الأساس الضريبي للالتزام قيمته المسجلة (مثل القرض بالعملة الأجنبية مستحق الدفع الذي تم تخفيضه لغايات إعداد التقارير المالية عن طريق أرباح الصرف التي ستكون خاضعة للضريبة عند تسديد القرض وتحقيق الربح). إذا تمت تسوية القرض بقيمته المسجلة، سينشأ ربح خاضع للضريبة. بناءً على ذلك، يؤدي هذا التأثير الضريبي إلى نشوء التزام ضريبي مؤجل بالنسبة للضرائب الإضافية التي ستستحق الدفع في فترات مستقبلية.

بالنسبة للبنود الأخرى التي لها أساساً ضريبياً لكن لا يتم الاعتراف بها كأصول والتزامات، ستكون قيمة الأساس الضريبي دخلاً مستقبلياً خاضعاً للضريبة أو ستكون إعفاءاً ضريبياً مستقبلياً. إذا كانت قيمة الأساس الضريبي دخلاً مستقبلياً خاضعاً للضريبة، ينشأ فرق مؤقت متوقع أن يزيد الربح الخاضع للضريبة في

المستقبل. بناء على ذلك، يؤدي هذا التأثير الضريبي إلى نشوء التزام ضريبي مؤجل بالنسبة للضرائب الإضافية التي ستستحق الدفع في فترات مستقبلية.

الفروقات المؤقتة المتوقعة أن تخفض الربح الخاضع للضريبة (الفقرة ٢٩ . ١٥ (ب))

بالنسبة للأصول التي من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند الاسترداد، ينشأ فرق مؤقت من المتوقع أن يخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل عندما يتجاوز الأساس الضريبي للأصل قيمته المسجلة (على سبيل المثال عندما تم تخفيض القيمة المسجلة للذمم المدينة التجارية بواسطة مخصص الدين المعدوم، لكن المخصص غير قابل للإعفاء للغايات الضريبية حتى يتم شطب الدين رسمياً). إذا تمت تسوية الأصل بقيمته المسجلة، سينشأ صافي تخفيض إعفاء. بناء على ذلك، يؤدي هذا التأثير الضريبي إلى نشوء أصل ضريبي مؤجل بالنسبة للتخفيض في الضرائب مستحقة الدفع في فترات مستقبلية.

بالنسبة للالتزامات، ينشأ فرق مؤقت من المتوقع أن يخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل عندما يتجاوز الالتزام أساسه الضريبي (مثل، حيث يكون قد تم الاعتراف بمصروفات الكفالة ولكن لا يتوفر أي إعفاء ضريبي حتى دفع أو استخدام المبلغ). إذا تمت تسوية المخصص بقيمته المسجلة، سينشأ صافي إعفاء. بناء على ذلك، يؤدي هذا التأثير الضريبي إلى نشوء التزام ضريبي مؤجل بالنسبة للتخفيض في الضرائب مستحقة الدفع في فترات مستقبلية.

بالنسبة للبنود الأخرى التي لها أساساً ضريبياً لكن لا يتم الاعتراف بها كأصول والتزامات، ستكون قيمة الأساس الضريبي دخلاً مستقبلياً خاضعاً للضريبة أو ستكون إعفاءً ضريبياً مستقبلياً. إذا كانت قيمة الأساس الضريبي ستصبح إعفاءً ضريبياً مستقبلياً، ينشأ فرق مؤقت متوقع أن يخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل. بناء على ذلك، يؤدي هذا التأثير الضريبي إلى نشوء أصل ضريبي مؤجل بالنسبة للتخفيض في الضرائب التي ستستحق الدفع في فترات مستقبلية.

ملخص الفقرة ٢٩ . ١٥ (أ) و(ب)

البند في بيان المركز المالي	الأساس الضريبي	الاعتراف بما يلي
أصل	القيمة المسجلة أكبر من الأساس الضريبي	التزام ضريبي مؤجل (الفقرة ٢٩ . ١٥ (أ))
أصل	القيمة المسجلة أقل من الأساس الضريبي	أصل ضريبي مؤجل (الفقرة ٢٩ . ١٥ (ب))
التزام	القيمة المسجلة أكبر من الأساس الضريبي	أصل ضريبي مؤجل (الفقرة ٢٩ . ١٥ (ب))
التزام	القيمة المسجلة أقل من الأساس الضريبي	التزام ضريبي مؤجل (الفقرة ٢٩ . ١٥ (أ))
لا أصل أو التزام	الأساس الضريبي لا يساوي صفر؛ تتوفر قيمة الأساس الضريبي كإعفاء ضريبي في المستقبل	أصل ضريبي مؤجل (الفقرة ٢٩ . ١٥ (ب))
لا أصل أو التزام	الأساس الضريبي لا يساوي صفر؛ ستكون قيمة الأساس الضريبي دخلاً خاضعاً للضريبة في المستقبل	التزام ضريبي مؤجل (الفقرة ٢٩ . ١٥ (أ))

ترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة (الفقرة ٢٩ . ١٥ (ج))

إن الائتمان الضريبي عبارة عن منفعة ضريبية تأخذ شكل مبلغ يخفض ضرائب الدخل مستحقة الدفع (أي ائتمان ضريبي يخفض المبلغ الفعلي للضريبة الواجب دفعها مباشرة). تختلف الائتمانات الضريبية عن الإعفاءات الضريبية لأن الإعفاء الضريبي يخفض الأرباح الخاضعة للضريبة (ملاحظة: الضريبة مستحقة

الدفع للسنة = الأرباح الخاضعة للضريبة × المعدل الضريبي). بناءً على ذلك، تؤدي الائتمانات الضريبية إلى أصل ضريبي مؤجل بالنسبة للتخفيض المباشر في الضرائب مستحقة الدفع في فترات مستقبلية.

ستنشأ خسارة ضريبية في فترة محاسبية حيث يكون الدخل الخاضع للضريبة سلبياً (أي تتجاوز الإعفاءات المسموح بها الدخل الخاضع للضريبة). تسمح بعض القوانين الضريبية للمنشآت باستخدام خسارة ضريبية في عام واحد لمقاصة الأرباح الخاضعة للضريبة في واحدة أو أكثر من السنوات السابقة، وفي هذه الحالة يمكن الاعتراف بأصل ضريبي متداول في الفترة التي تحدث فيها الخسارة الضريبية (انظر الفقرة ٢٩.٥).

إذا كانت المنشأة غير قادرة على تحمل الخسارة الضريبية (على سبيل المثال، من غير المسموح من قبل القواعد في الاختصاص أو ليس لدى المنشأة ما يكفي من الأرباح الخاضعة للضريبة في السنوات السابقة لمقاصة الخسارة كاملة) فإن المنشأة يمكن أن تكون قادرة على ترحيل الخسارة الضريبية مع أو بدون حد زمني وتجعل الخسارة الضريبية مقابل الدخل الخاضع للضريبة في فترة مستقبلية. أينما أمكن ترحيل الخسائر الضريبية مقابل الأرباح الخاضعة للضريبة للفترات المستقبلية، فإنه يتوفر تخفيض في الدفعات الضريبية المستقبلية. بناءً على ذلك، يؤدي هذا التأثير الضريبي إلى نشوء أصل ضريبي مؤجل فيما يتعلق بالتخفيض في الضرائب مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية.

إذا كانت المنشأة غير قادرة على ترحيل أو تحمل الخسارة، فإن الخسارة الضريبية تصبح غير قابلة للاستخدام وبالتالي يتم فقدانها.

الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالكامل حتى لو كان هناك شك حول إمكانية تحقيقها. مع ذلك، عندما يكون هنالك شك حول إمكانية تحقيق أصل مؤجل، فإن القسم ٢٩ يتطلب الاعتراف بمخصص تقييم مقابل الأصل الضريبي المؤجل. على سبيل المثال، إذا كان منشأة تتكبد خسائر، يمكن أن يكون هنالك شك حول إمكانية استخدامها لأية خسائر ضريبية غير مستخدمة مرحلة في المستقبل لمقاصة الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية، لأن المنشأة يمكن أن تستمر في تكبد الخسائر (أي أنه سيكون لديها أرباحاً مستقبلية خاضعة للضريبة غير كافية). تناقش الفقرتان ٢٩.٢١ و ٢٩.٢٢ الاعتراف بمخصص التقييم. بناءً على ذلك، تنظر الأمثلة ٧٠ إلى ٨٠ في وجود أصل ضريبي مؤجل (الخطوة ٤). يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الخطوة ٥ (إجمالي القياس) والخطوة ٦ (مخصص التقييم).

الأمثلة - الأصول حيث من المتوقع أن يؤثر الاسترداد على الربح الخاضع للضريبة

المثال ٧٠ يقدم الجدول التالي إذا كانت أو لم تكن البنود المدرجة في المثال ٦٦ تؤدي إلى أصول والتزامات ضريبية مؤجلة. ملاحظة: تتم مناقشة قياس هذه البنود، بما في ذلك تحديد المعدل الضريبي المناسب، بموجب الفقرات ٢٩.١٨ - ٢٩.٢٠. افترض للبساطة أن المعدل الضريبي المناسب للاستخدام للأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل دائماً ٢٠٪.

القيمة المسجلة	الأساس الضريبي	الفرق المؤقت الأصل أو الالتزام	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
١٠٠٠	-	١٠٠٠	التزام ضريبي مؤجل من ٢ وحدة عملة		المثال ٣٩ (الفائدة مستحقة القبض)
٧٠	٦٠	١٠	التزام ضريبي مؤجل من ١٢٠٠ وحدة عملة		المثال ٤٠ (الآلة)
٦٠٠٠	-	٦٠٠٠	أصل ضريبي مؤجل من ٤٠٠ وحدة عملة		المثال ٤١ (تسديد لإيجار)
٤٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	أصل ضريبي مؤجل من		المثال ٤٢ (الذمم المدينة التجارية مع

مخصص الدين المعدوم)				٤٠٠ وحدة عملة
المثال ٤٣ (العقارات الاستثمارية -	٢١٠٠٠٠	٢٠١٠٠٠	٩٠٠٠	التزام ضريبي مؤجل من ١٨٠٠ وحدة عملة
المثال ٤٤ (الأسم في شركة مدرجة)	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	التزام ضريبي مؤجل من ٤٠ وحدة عملة
المثال ٤٥ (الاستثمار في شركة زميلة)	١١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠	التزام ضريبي مؤجل من ٢٠٠ وحدة عملة
المثال ٤٦ (الرخصة)	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	التزام ضريبي مؤجل من ١٠٠٠ وحدة عملة

الأمثلة - الالتزامات حيث من المتوقع أن تؤثر التسوية على الربح الخاضع للضريبة

المثال ٧١ يقدم الجدول التالي إذا كانت أو لم تكن البنود المدرجة في المثال ٦٧ تؤدي إلى أصول والالتزامات ضريبية مؤجلة. ملاحظة: تتم مناقشة قياس هذه البنود، بما في ذلك تحديد المعدل الضريبي المناسب، بموجب الفقرات ١٨.٢٩ - ٢٩.٢٠. افتراض للبساطة أن المعدل الضريبي المناسب للاستخدام للأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل دائما ٢٠٪.

المثال	القيمة المسجلة وحدة عملة	الأساس الضريبي وحدة عملة	الفرق المؤقت الأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل؟	أصل ضريبي مؤجل من وحدة عملة
المثال ٤٧ (مخصص الكفالة)	١٠٠٠	-	١٠٠٠	أصل ضريبي مؤجل من ٢٠٠ وحدة عملة
المثال ٤٨ (الرواتب مستحقة الدفع)	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	أصل ضريبي مؤجل من ٢٠٠٠ وحدة عملة
المثال ٤٩ (استحقاق الإجازة السنوية)	٥٠٠	-	٥٠٠	أصل ضريبي مؤجل من ١٠٠ وحدة عملة
المثال ٥٠ (القرض بالعملة الأجنبية)	٧٢٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠	التزام ضريبي مؤجل من ١٦٠ وحدة عملة
المثال ٥١ (الإيراد المؤجل ناقص دخل الإيجار)	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠	أصل ضريبي مؤجل من ٦٠٠ وحدة عملة
المثال ٥٢ (الإيراد المؤجل ناقص دخل الاشتراك)	٨٠٠	-	٨٠٠	أصل ضريبي مؤجل من ١٦٠ وحدة عملة

الأمثلة - البنود التي لديها أساسا ضريبيا لكن لا يتم الاعتراف بها كأصول والالتزامات

المثال ٧٢ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٦٨ - يتم الاعتراف بتكاليف البحث البالغة ٣٠٠٠ وحدة عملة كمصروفات عند تحديد الربح أو الخسارة المحاسبية، ولكن لا يسمح بها كإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة حتى فترة لاحقة.

ينشأ فرق مؤقت من ٣٠٠٠ وحدة عملة. إن هذا هو الفرق بين القيمة المسجلة البالغة صفر والأساس الضريبي البالغ ٣٠٠٠ وحدة عملة.

سنتكون قيمة الأساس الضريبي إعفاء ضريبيا مستقبليا. بناء على ذلك، فإن هذا يعتبر فرقا مؤقتا من المتوقع أن يخفض الربح الخاضع للضريبة في فترات مستقبلية (أي، عبارة عن أصل ضريبي مؤجل).

سينشأ أصل ضريبي مؤجل بمبلغ يساوي ٣٠٠٠ وحدة عملة × المعدل الضريبي المناسب (انظر الفقرات ١٨.٢٩ - ٢٩.٢٠ للنقاش حول القياس).

ملاحظة: يمكن التفكير بذلك بطريقة أخرى. تعتبر تكاليف البحث للغايات الضريبية (أي، يتم إدخالها في رأس المال وإطفاؤها في وقت لاحق). لغايات إعداد التقارير المالية، تمتلك المنشأة أصلاً بقيمة مسجلة من صفر. بالنسبة لأصل، إذا كانت القيمة المسجلة أقل من الأساس الضريبي (٣٠٠٠ وحدة عملة)، فإنه ينشأ أصل ضريبي مؤجل (انظر الجدول أعلاه).

المثال ٧٣

تمنح منشأة ١٠ خيارات أسهم لموظفيها العشرين. تعتبر كل منحة مشروطة بعمل الموظف في المنشأة خلال السنوات الثلاث القادمة. تقدر المنشأة أن القيمة العادلة لكل خيار سهم ٩ وحدات نقد. سيتم تلقي الإعفاءات الضريبية عند ممارسة خيارات الأسهم اعتماداً على القيمة الجوهرية في تاريخ الممارسة.

ستؤثر الإعفاءات الضريبية المتوفرة على الربح الخاضع للضريبة في المستقبل وبالتالي بعد السنة الأولى ينشأ فرق مؤقت من ٦٠٠ وحدة عملة. إن هذا هو الفرق بين القيمة المسجلة البالغة صفر والأساس الضريبي البالغ ٢٠٠ وحدة عملة. على نحو مشابه، فإن الفرق المؤقت بعد السنوات الثانية والثالثة والرابعة تكون ٨٠٠ وحدة عملة و ١٨٠٠ وحدة عملة و ١٦٠٠ وحدة عملة على التوالي.

سكنون هنا قيمة الأساس الضريبي إعفاء ضريبياً مستقبلياً. يعتبر هذا فرقاً مؤقتاً من المتوقع أن يخفض الربح الخاضع للضريبة في فترات مستقبلية، أي أنه أصل ضريبي مؤجل. بالتالي وفي السنة الأولى، سينشأ أصل ضريبي مؤجل بمبلغ يساوي ٢٠٠ وحدة عملة × المعدل الضريبي المناسب (انظر الفقرات ١٨.٢٩ - ٢٠.٢٩ للنقاش حول القياس). في السنة الثانية، سيكون هذا ٨٠٠ وحدة عملة × المعدل الضريبي المناسب. في السنة الثالثة، سيكون هذا ١٨٠٠ وحدة عملة × المعدل الضريبي المناسب. في السنة الرابعة، سيكون هذا ١٦٠٠ وحدة عملة × المعدل الضريبي المناسب.

الأمثلة - ترحيل الائتمانات الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة

المثال ٧٤ تحسب منشأة دخلها الخاضع للضريبة الذي سيكون سالب ٩٠٠٠ وحدة عملة (أي خسارة ضريبية من ٩٠٠٠ وحدة عملة) للفترة الضريبية ٧×٢٠/٨×٢٠ وفقاً للقواعد الضريبية ذات العلاقة في اختصاصها. لا تسمح التشريعات الضريبية في الاختصاص للمنشآت بترحيل الخسائر الضريبية. إن المعدل الضريبي في الاختصاص ٣٠٪ (افترض للسهولة أن هذا هو المعدل المتوقع تطبيقه في الفترة عندما يكون من المتوقع استخدام خسارة ضريبية من ٩٠٠٠ وحدة عملة - تتم مناقشة القياس بموجب الفقرات ١٨.٢٩ - ٢٠.٢٩).

يمكن استخدام الخسارة الضريبية لتخفيض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل. وبالتالي سيتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل من ٢٧٠٠ وحدة عملة (أي ٩٠٠٠ وحدة عملة × ٣٠٪) فيما يتعلق بتخفيض في الضرائب مستحقة الدفع في فترات مستقبلية.

المثال ٧٥

في اختصاص منشأة، في السنة الضريبية ٧×٢٠/٨×٢٠، زودت الحكومة جميع المنشآت بائتمان ضريبي من ٣٠٠٠ وحدة عملة والتي يمكن تكون مقابل ضريبة الدخل في تلك السنة لكل موظف بدوام كامل يتم تعيينهم في السنة. عينت المنشأة موظفين جديدين بدوام كامل وتستحق بالتالي ائتمانات ضريبية بقيمة ٦٠٠٠ وحدة عملة. إذا لم يمكن استخدام الإعفاءات الضريبية في السنة الضريبة الحالية، فإنه يمكن ترحيلها إلى سنوات ضريبية مستقبلية. تكون الأرباح الخاضعة للضريبة في ٧×٢٠/٨×٢٠ بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة. يكون المعدل الضريبي للسنة ٧×٢٠/٨×٢٠ في الاختصاص ٢٥٪.

يمكن أن يظهر الائتمان الضريبي بأنه يلبي تعريف منحة حكومية. مع ذلك، يستثنى القسم ٢٤ المنح الحكومية من نطاقه تحديداً المساعدة الحكومية التي يتم توفيرها لمنشأة على شكل منافع

تقتصر على أساس التزام ضريبة الدخل (انظر الفقرة ٢٤. ٣). بناء على ذلك، لا تنطبق متطلبات القسم ٢٤ في هذه الحالة.

إن الضريبة الحالية مستحقة الدفع في السنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بقيمة ٢٥٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠ وحدة عملة $\times ٢٥\%$). بناء على ذلك، يمكن أن تستخدم المنشأة فقط ٢٥٠٠ وحدة عملة من ائتمانيها الضريبي لمقاصة الضريبة الحالية لهذه السنة.

يمكن ترحيل مبلغ ٣٥٠٠ وحدة عملة المتبقية إلى فترة مستقبلية. وبالتالي، يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل من ٣٥٠٠ وحدة عملة.

ملاحظة: ليست هناك حاجة لتطبيق المعدل الضريبي على الائتمان الضريبي عند تحديد الأصل الضريبي المؤجل لأن الائتمان الضريبي متوفر للمقاصة بشكل مباشر مقابل الضريبة مستحقة الدفع، وليس مقابل الدخل الخاضع للضريبة.

٢٩. ١٦ فيما يلي الاستثناءات لمتطلبات الفقرة ٢٩. ١٥:

(أ) لن تعترف منشأة بأصل أو التزام ضريبي مؤجل عن الفروقات المؤقتة المرتبطة بالأرباح المحولة من الشركات التابعة والفروع والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الأجنبية إلى الحد أن هذا الاستثمار يعتبر دائماً بشكل أساسي خلال الفترة، ما لم يكن ظاهراً أن الفرق المؤقت سينعكس في المستقبل المنظور.

ملاحظات

يمكن أن تؤدي الطريقة المتوقعة لاسترداد الاستثمارات في الشركات التابعة والفروع والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة إلى عواقب ضريبية بالإضافة إلى تلك الناجمة عن استرداد أو تسوية الأصول أو الالتزامات الفردية ضمن تلك الاستثمارات. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الضريبة مستحقة الدفع أو قابلة للاسترداد عند دفع المساهمات من الجهة المستثمر فيها للمستثمر. يمكن أن تكون الضريبة مستحقة الدفع عند بيع الاستثمار. تمتلك الاستثمارات في الشركات التابعة والفروع والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة أساساً ضريبياً في الاختصاص للمستثمر في ما يتعلق بهذه الضرائب.

تنشأ الفروقات المؤقتة عندما تختلف القيمة المسجلة لاستثمار في شركة تابعة أو شركة زميلة أو مشروعاً مشتركاً في البيانات المالية الموحدة (مثل حصة المنشأة الأم من صافي أصول شركة تابعة، بما في ذلك المبلغ المسجل للشهرة) عن الأساس الضريبي للاستثمار (ملاحظة: يتم دائماً تحديد هذا اعتماداً على البيع وغالباً ما تكون التكلفة أو التكلفة المجدولة)، وتتوقع المنشأة أن يؤثر استرداد القيمة المسجلة للاستثمار على الربح الخاضع للضريبة. السبب الأكثر شيوعاً لهذا هو وجود أرباح غير موزعة في الجهة المستثمر فيها (بالرغم أن هذا لن يؤثر على الاستثمارات في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي يتم قياسها بالتكلفة). يشار أحياناً إلى فرق مؤقت بين القيمة المسجلة للاستثمار وأساسها الضريبي على أنه فرق "أساس خارجي". يتعلق بالإضافة إلى الفروقات المؤقتة بالأصول والالتزامات الأساسية للجهة المستثمر فيها (التي يشار إليها أحياناً بفروقات "الأساس الخارجي").

يمكن أن ينشأ فرق "الأساس الخارجي" (الفرق المؤقت بين المبلغ المسجل مؤقتاً للاستثمار وأساسه الضريبي) في ظروف مختلفة؛ على سبيل المثال:

- وجود أرباح غير موزعة من للشركات التابعة (أي حيث تم توحيد أرباح الشركة التابعة)

- وجود أرباح غير موزعة للشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة حيث يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية (أي حيث تمت محاسبة أرباح المنشأة المستثمر فيها بحقوق الملكية)
- التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة حيث تتم إعادة قياس الاستثمار بالقيمة العادلة (إذا تم تطبيق نموذج القيمة العادلة) ولكن لا يتم إجراء أي تعديل مكافئ للغايات الضريبية
- التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية عند امتلاك المنشأة الأم والجهة المستثمر فيها عملات وظيفية مختلفة (تم فقط محاسبة الشركات التابعة والشركات الزميلة/المشاريع المشتركة باستخدام محاسبة حقوق الملكية)
- انخفاض في القيمة المسجلة للاستثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك إلى قيمتها القابلة للاسترداد بسبب انخفاض القيمة (فقط أينما تتم محاسبة هذه الاستثمارات باستخدام نموذج التكلفة أو محاسبة حقوق الملكية)
- التغيرات في الأساس الضريبي للاستثمار (مثل مخصصات المقايضة).

يمكن أن يختلف هذا الفرق المؤقت بين القيمة المسجلة للاستثمار وأساسه الضريبي في البيانات المالية الموحدة (أو البيانات المالية الفردية لمنشأة أم حيث لا توجد فيها شركات تابعة) عن الفرق المؤقت المرتبطة بالاستثمار في شركة تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك في البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم (إذا تم إعدادها بالإضافة إلى البيانات الأولية) (انظر القسم ٩ البيانات المالية الموحدة والمنفصلة). يعزى ذلك إلى أن القيمة المسجلة للاستثمار يمكن أن تختلف بين مجموعتي البيانات المالية.

يمكن أن تنشأ أيضا فروقات مؤقتة مشابهة إضافية كلما كانت هناك عواقب ضريبية للدخل المحول من أحد أجزاء منشأة إلى آخر، على سبيل المثال عندما تكون هناك فروع ضريبية لا تعتبر شركات تابعة منفصلة. سيتم التعامل مع هذه الفروقات المؤقتة بنفس الطريقة مثل الفروقات المؤقتة عند الاستثمار في الشركات التابعة.

يطلب من المنشأة الاعتراف بالتزام أو أصل ضريبي مؤجل لجميع الفروقات المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والمصالح في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة ما لم ينطبق الاستثناء الوارد في الفقرة ٢٩.١٦ (أ) (أي حيث يكون الاستثمار دائما بشكل أساسي في المدة)، ما لم يكون من الواضح أن الفرق المؤقت سينعكس في المستقبل المنظور.

يستخدم القسم ٢٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الطريقة لتحديد الضريبة المؤجلة التي تم اقتراحها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كاملة في مسودة العرض/٢٠٠٩/٢ ضريبة الدخل (المنشورة في آذار ٢٠٠٩). إن تبرير المجلس لإدراج استثناء مشابه لذلك المبين في الفقرة ٢٩.١٦ (أ) في مسودة العرض/٢٠٠٩/٢ ضريبة الدخل (انظر الفقرة استنتاج ٤٣ من أساس الاستنتاجات حول مسودة العرض/٢٠٠٩/٢ ضريبة الدخل)، هو أن حساب قيمة الضرائب المؤجلة للأرباح غير المحولة المعاد استثمارها بشكل دائم للشركات التابعة الأجنبية والمشاريع المشتركة معقدا جدا بحيث تتجاوز تكلفة القيام بذلك المنافع. في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يتم توسيع الاستثناء ليشمل الشركات الزميلة (انظر الفقرة ٢٩.١٦ (أ) من القسم ٢٩).

في بعض الحالات، يكون من اللازم الحكم لتحديد إذا كان الاستثمار في شركة تابعة أجنبية أو شركة زميلة أجنبية أو مشروع مشترك أجنبي دائما بشكل أساسي بطبيعته.

الأمثلة - الاستثمارات في الشركات التابعة الأجنبية

المثال ٧٦ تمتلك منشأة أم شركة تابعة أجنبية بقيمة مسجلة (صافي الأصول) من ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة في البيانات المالية الموحدة، وأساس ضريبي من ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. تتوقع المنشأة الأم بيع شركتها التابعة مباشرة بعد نهاية السنة. المعدل الضريبي لأرباح رأس المال في اختصاص المنشأة الأم صفر.

لأن المعدل الضريبي الصفري ينطبق على أي مبالغ خاضعة للضريبة أو قابلة للإعفاء الناجم عن بيع الشركة التابعة، فإنه عمليا يكون هذا نفسه كما لو لم يكن هنالك دخلا خاضعا للضريبة عند استرداد الاستثمار (انظر الملاحظات أدناه في الفقرة ١٠.٢٩). يعتبر هذا التأثير نفسه كما لو كانت تتوقع المنشأة استرداد استثماراتها في شركة تابعة بدون التأثير على الربح الخاضع للضريبة. بالتالي، وبموجب الفقرة ١٠.٢٩، لا ينشأ أي أصل أو التزام ضريبي مؤجل عن أي فرق مؤقت عند الاستثمار في شركة تابعة.

ملاحظة: لن يؤثر هذا على الاعتراف بالضريبة المؤجلة للفروقات المؤقتة على الأصول والالتزامات الفردية للشركة التابعة. يتعين تقييم الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة التي تنشأ عن الفروقات المؤقتة على الأصول والالتزامات الفردية في الشركة التابعة في سياق استردادها أو تسويتها من قبل الشركة التابعة، وليس في سياق استرداد استثمار الشركة التابعة من قبل المنشأة الأم.

المثال ٧٧ تمتلك منشأة أم شركة تابعة أجنبية بقيمة مسجلة (صافي الأصول) من ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة في البيانات المالية الموحدة، وأساس ضريبي من ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. تتوقع المنشأة الأم الاحتفاظ باستثماراتها في المستقبل المنظور. لا توجد هنالك متطلبات من شأنها إجبار الشركة التابعة على دفع أرباح الأسهم، ولا تتوقع المنشأة الأم أن تطلب من الشركة التابعة القيام بالتوزيع. بدلا من ذلك، وضعت المنشأة الأم خططا للأرباح غير الموزعة لإعادة استثمارها لتوسيع أعمال الشركة التابعة في المستقبل المنظور. إذا باعت المنشأة الشركة التابعة أو تلقت توزيعات من الشركة التابعة، فإن ذلك سيؤثر على الربح الخاضع للضريبة.

يتعين أن لا تعترف المنشأة الأم بالتزام ضريبي مؤجل فيما يتعلق بالفرق المؤقت البالغ ٥٠٠٠٠ وحدة عملة لأن الاستثمار الأجنبي يعتبر دائما بشكل أساسي، ومن غير المتوقع أن ينعكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور.

مثال - الاستثمارات في الشركات الزميلة الأجنبية

المثال ٧٨ تحاسب منشأة استثماراتها في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية (انظر القسم ١٤ الاستثمارات في الشركات الزميلة). لدى المنشأة استثمارا في شركة زميلة أجنبية بقيمة مسجلة من ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة وأساس ضريبي من ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة (يساوي التكلفة المبدئية للاستثمار). تتوقع المنشأة الاحتفاظ باستثمارها في المستقبل المنظور. لا توجد هنالك متطلبات تجبر الشركة الزميلة على دفع أرباح الأسهم. قامت إدارة الشركة الزميلة بالإفصاح عن خطط تمت المصادقة عليها من قبل غالبية المساهمين، لتتم إعادة استثمار الأرباح غير الموزعة لتوسيع أعمال الشركة الزميلة في المستقبل المنظور. إذا كانت المنشأة ستبيع استثمارها في الشركة الزميلة أو تتلقى المساهمات من الشركة الزميلة، فإن ذلك سيؤثر على الربح الخاضع للضريبة.

يتعين أن لا تعترف المنشأة الأم بالتزام ضريبي مؤجل فيما يتعلق بالفرق المؤقت البالغ ٥٠٠٠٠ وحدة عملة لأن الاستثمار الأجنبي يعتبر دائما بشكل أساسي، ومن غير المتوقع أن ينعكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور.

سيكون أصعب عمليا تقديم أدلة على خطط محددة لإعادة استثمار أرباح الشركة الزميلة الأجنبية غير الموزعة من إثبات أن هذا الاستثمار هو في الأساس ذو طبيعة دائمة مما سيكون عليه الحال للاستثمارات في الشركات التابعة الأجنبية. وذلك لأن المنشأة لا تسيطر على الجهة المستثمر فيها، ولذلك لن تكون قادرة على وضع خطط للأرباح غير الموزعة للشركة الزميلة ليتم إعادة استثمارها بدون موافقة المستثمرين الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، وبدون السيطرة على الجهة المستثمر فيها، قد لا تكون المنشأة قادرة على جمع معلومات كافية لدعم الافتراض بأن هذا الاستثمار ذو طبيعة دائمة. سيكون هذا هو الحال بالتحديد إذا كان هناك طرف ثالث يسيطر على الشركة الزميلة.

إذا لم يكن هناك اتفاق مدلل عليه جيدا (كما هو الحال في هذا المثال) بأنه لن يتم توزيع الأرباح في المستقبل المنظور، فإنه يتعين على المستثمر في الشركة الزميلة الأجنبية الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل على الأرباح المحولة الخاصة بالشركة الزميلة الأجنبية ما لم يكن هناك دليلا على العكس.

[تابع الفقرة ٢٩. ١٦ - ما يلي عبارة عن استثناءات لمطلبات الفقرة ٢٩. ١٥:]

(ب) لن تعترف منشأة بالتزام ضريبي مؤجل لفرق مؤقت مرتبط بالاعتراف المبدئي بالشهرة.

ملاحظات

لا تسمح سلطات ضريبية كثيرة بتخفيضات في المبلغ المسجل للشهرة باعتباره مصروفات قابلة للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة. علاوة على ذلك، في هذه الاختصاصات، غالبا ما تكون تكلفة الشهرة غير قابلة للإعفاء عندما تتصرف شركة تابعة بأعمالها الأساسية. في هذه الاختصاصات، تمتلك الشهرة أساسا ضريبيا بقيمة صفر. إن أي فرق بين المبلغ المسجل للشهرة وأساسها الضريبي بقيمة صفر هو فرق مؤقت من المتوقع أن يزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل. مع ذلك، لا يسمح القسم ٢٩ بالاعتراف بالتزام الضريبي المؤجل الناتج.^(٣)

لا تؤدي بالمثل التخفيضات اللاحقة في فرق مؤقت يعزى إلى الاعتراف المبدئي بالشهرة إلى الاعتراف بالأرصدة الضريبة المؤجلة.

ملاحظة: يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبة المؤجلة للفروقات المؤقتة المتعلقة بالشهرة إلى حد أنها لا تنشأ من الاعتراف المبدئي بالشهرة (انظر المثال ٨٠).

الأمثلة - الشهرة

المثال ٧٩ في دمج أعمال، تعترف منشأة بالشهرة بقيمة ٢٠٠ وحدة عملة. لا تسمح السلطات الضريبية بتخفيضات في المبلغ المسجل للشهرة باعتباره مصروفات قابلة للإعفاء عند تحديد الربح الخاضع للضريبة. لن تكون أيضا تكلفة الشهرة قابلة للإعفاء إذا كان سيتم التصرف بالأعمال الأساسية. تطفأ المنشأة الشهرة خلال عشر سنوات.

الشهرة لديها الأساس الضريبي بقيمة صفر. تمنع الفقرة ٢٩. ١٦ (ب) المنشأة من الاعتراف بالتزام الضريبي المؤجل الناتج. إذا اعترفت المنشأة في وقت لاحق بإطفاء بقيمة ٢٠ وحدة عملة لتلك الشهرة، فإنه يتم تخفيض الفرق المؤقت المتعلق بالشهرة من ٢٠٠ وحدة عملة إلى

١٨٠ وحدة عملة، مع انخفاض ناتج في قيمة الالتزام الضريبي المؤجل غير المعترف به. يعتبر أيضاً ذلك الانخفاض في قيمة الالتزام الضريبي المؤجل غير المعترف به بأنه يتعلق بالاعتراف المبدي بالشهرة. بناء على ذلك، يتوجب عدم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للفرق المؤقت.

إذا تم بالمثل الاعتراف بانخفاض قيمة الشهرة، فإن الانخفاض في الفرق المؤقت وقيمة الالتزام الضريبي المؤجل غير المعترف به يعتبران أيضاً متعلقان بالاعتراف المبدي بالشهرة. بناء على ذلك، يتوجب عدم الاعتراف بالضريبة المؤجلة.

المثال ٨٠ في دمج أعمال، تعترف منشأة بالشهرة بقيمة ٢٠٠ وحدة عملة قابلة للإعفاء للغايات الضريبية بمعدل ٢٠٪ سنوياً، بدءاً من سنة الاستملاك. إذا تم بيع الأعمال التي تتعلق بها الشهرة، فإنه تتوفر إعفاءات بنسبة ١٠٠٪ من التكلفة، لكن يجب إعادة جميع الإعفاءات السابقة التي تم تلقيها عن الاستخدام (أي سيكون هنالك إرجاع لجميع الإعفاءات السابقة لإطفاء الشهرة).

الأساس الضريبي للشهرة ٢٠٠ وحدة عملة عند الاعتراف المبدي و ١٦٠ وحدة عملة في نهاية السنة الأولى. يتم إطفاء الشهرة لغايات إعداد المالية التقارير خلال عشر سنوات. في نهاية السنة الأولى، يكون المبلغ المسجل للشهرة ١٨٠ وحدة عملة.

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة للفرقات المؤقتة المتعلقة بالشهرة إلى الحد بحيث لا تنشأ من الاعتراف المبدي بالشهرة. ينشأ فرق مؤقت من ٢٠ وحدة عملة في نهاية السنة الأولى. لأن المبلغ المسجل للأصل (الشهرة) أكبر من الأساس الضريبي، ينشأ التزام ضريبي مؤجل. على سبيل المثال، إذا كان المعدل الضريبي ٢٠٪، فإنه يتوجب الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل من ٤ وحدات نقد.

إذا تم بالمثل الاعتراف بانخفاض قيمة الشهرة، فإنه يتم الاعتراف بأصل أو التزام ضريبي مؤجل للفرق المؤقت.

(٢) إن تقرير مجلس معايير المحاسبة الدولية لهذا الاستثناء أن القياس الأولي للشهرة عبارة عن مبلغ متبقي ينشأ بعد القياس بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد في دمج أعمال. يعدل الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل عند الاعتراف المبدي بالشهرة القيمة المتبقية (الفقرة استنتاج ٣٨ من أساس الاستنتاجات في مسودة العرض ٢/٢٠٠٩ ضريبة الدخل). ينطبق نفس المنطق على الاستثناء في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ملاحظات

إعفاء الفرق المؤقت الناشئ عند الاعتراف المبدي

تحدد الفقرة ٢٩. ١٦ إعفاءين محددتين للمتطلب العام للاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في القسم ٢٩، كما ورد في المناقشة أعلاه. تنص الفقرة استنتاج ١٢٢ من أساس الاستنتاجات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على:

يستخدم القسم ٢٩ ضريبة الدخل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الطريقة المبينة في مسودة العرض ضريبة الدخل الخاصة بالمجلس، المنشورة في آذار ٢٠٠٩، التي تقترح استبدالاً مبسطاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٢. إن فرق القياس الكبير الوحيد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مقارنة مع

مسودة العرض ضريبة الدخل حيث ينطبق معدل ضريبي مختلف على الدخل الموزع وغير الموزع.

تعتبر الفقرات ١٤.٢٩ - ١٦.٢٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مطابقة تقريبا لمسودة عرض آذار ٢٠٠٩. مع ذلك، لا تتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بندا هاما لتوجيهه تطبيقي والذي تم إدراجه في مسودة عرض آذار ٢٠٠٩. يشير هذا التوجيه، على النحو المبين في الفقرة ب١٣(ج)، إلى وضع علاوة أو خصم "مخصص" مقابل، أو علاوة بالإضافة إلى، أصل ضريبي مؤجل أو التزام ضريبي مؤجل عند الاعتراف المبدئي. إن تأثير الاعتراف بمثل هذا المخصص هو إبطال الاعتراف بالأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل نو العلاقة. لأنه لم يتم تضمين توجيهات مماثلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، اقترح البعض أن من غير الواضح إذا كان يتعين الاعتراف بمخصص مماثلة. فهم يقترحون بأنه لأن نية المجلس في القسم ٢٩ كانت تبني الطريقة الواردة في مسودة عرض آذار ٢٠٠٩، فإنه يتعين الاعتراف بمخصص مماثل. يتوقع طاقم مجلس معايير المحاسبة الدولية إحالة هذا التساؤل إلى الفريق التنفيذي للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم للنظر فيه.

١٧.٢٩ تعترف المنشأة بالتغيرات في التزام ضريبي مؤجل أو أصل ضريبي مؤجل كمصروفات ضريبية في الربح أو الخسارة، إلا أن أمه سيتم أيضا الاعتراف بتغير يعزى إلى بند دخل أو مصروفات معترف به بموجب هذا المعيار كدخل شامل آخر في الدخل الشامل الآخر.

ملاحظات

تنص الفقرة ٧.٢٩ على أنه يتعين أيضا الاعتراف بتغير في التزام ضريبي مؤجل أو أصل ضريبي مؤجل يعزى إلى معاملة معترف بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في حقوق الملكية، في حقوق الملكية (انظر الفقرة ٢٧.٢٩).

إذا كانت منشأة لا تمتلك أي بنود دخل أو مصروفات معترف بها خارج الربح أو الخسارة كدخل شامل آخر، فإنه سيتم الاعتراف بجميع التغيرات في الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الربح أو الخسارة إلا إذا كانت تتعلق ببند تم الاعتراف به في حقوق الملكية.

تشير الفقرة ٥.٤(ب) إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الدخل والمصروفات التي يمكن الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر، خارج الربح أو الخسارة، بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عند نشوئها:

- بعض الأرباح والخسائر الناجمة عن تحويل البيانات المالية لعملية أجنبية (انظر القسم ٣٠ تحويل العملات الأجنبية).
- الأرباح والخسائر الاكتوارية في أي خطط منفعة محددة إذا تبنت منشأة سياسة الاعتراف بها خارج الربح أو الخسارة (انظر القسم ٢٨ منافع الموظفين)
- بعض التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط إذا طبقت المنشأة محاسبة التحوط بموجب القسم ١٢ قضايا الأدوات المالية الأخرى.

يتعين أيضا الاعتراف بأصل أو التزام ضريبي مؤجل يعزى إلى أحد البنود الثلاثة للدخل الشامل الآخر الواردة أعلاه في الدخل الشامل الآخر، (انظر الفقرة ٥.٤(ب)).

قياس الضريبة المؤجلة

المعدلات الضريبية

٢٩. ١٨ تقيس منشأة التزام (أصل) ضريبي مؤجل باستخدام المعدلات والقوانين الضريبية التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير. تعتبر منشأة المعدلات الضريبية كما سنت موضوعيا عندما لم تؤثر الأحداث المستقبلية التي تتطلبها عملية السن تاريخيا على النتيجة ومن غير المحتمل أن تفعل ذلك.

ملاحظات

لا تعتبر منشأة المعلومات المتوفرة حول التغيرات المستقبلية في القوانين الضريبية أو المعدلات الضريبية أو الوضع الضريبي (باستثناء تلك التي سنت جوهريا). انظر الملاحظات على الفقرة ٢٩. ٦.

يعني مطلب القسم ٢٩ باستخدام المعدلات والقوانين الضريبية التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير، بدلا من التاريخ عندما يتم تفويض البيانات المالية للإصدار، أن التشريعات أو التشريعات الجوهريّة بعد تاريخ إعداد التقارير للمعدلات والقوانين الضريبية لا تعدل الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير. مع ذلك، ووفقا للقسم ٣٢ /الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير، يتعين الإفصاح عن التغيرات في المعدلات الضريبية أو القوانين الضريبية التي تم سنها أو الإعلان عنها بعد نهاية فترة إعداد التقارير التي لها تأثير كبير على الأصول والالتزامات الضريبية المتداولة والمؤجلة (انظر الفقرة ٣٢. ١٠ و ٣٢. ١١ (ح)).

الأمثلة - تم سنها جوهريا

المثال ٨١ منشأة تعمل في اختصاص حيث تم الإعلان عن تغيير في المعدل الضريبي من ٢٥٪ إلى ٢٦٪ بتاريخ ١ تشرين ثاني ٢٠٠٦ وسيصبح ساري المفعول اعتبارا من ١ نيسان ٢٠٠٧. تنتهي سنة المنشأة في ٣١ آذار. في ٣١ آذار ٢٠٠٧، تمتلك المنشأة أصلا من ١٠٠٠٠ وحدة عملة للفائدة مستحقة الدفع التي ستخضع للضريبة عند استلام النقد. افترض أن الإعلان بتاريخ ١ تشرين ثاني ٢٠٠٦ يعتبر تشريعا جوهريا وأن تاريخ التشريع الفعلي كان في التاريخ الذي أصبح فيه المعدل الضريبي الجديد ساري المفعول (١ نيسان ٢٠٠٧).

تقيس منشأة التزامها الضريبي المؤجل باستخدام المعدلات والقوانين الضريبية التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير. لأن المعدل الضريبي الجديد من ٢٦٪ والذي سيتم تطبيقه على الدخل الخاضع للضريبة اعتبارا من ١ نيسان ٢٠٠٧ قد تم سنه بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير (٣١ آذار ٢٠٠٧)، فإنه سيتم استخدامه لقياس الالتزام الضريبي المؤجل لأن الفائدة ستخضع للضريبة بعد ١ نيسان ٢٠٠٧.

الالتزام الضريبي المؤجل بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٧ = ٢٦٠٠ = وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٦٪).

المثال ٨٢ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٨١. مع ذلك، لا يعتبر الإعلان بتاريخ ١ تشرين ثاني ٢٠٠٦ بأنه تم سنه بشكل جوهري. يحدث التشريع الجوهري فقط في التاريخ الفعلي للتشريع.

تقيس منشأة التزامها الضريبي المؤجل باستخدام المعدلات والقوانين الضريبية التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير. بالرغم أن المعدل الضريبي الجديد من ٢٦٪ من المتوقع تطبيقه على الدخل الخاضع للضريبة في السنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلا أنه لم يتم سنه أو لا يتم سنه بشكل جوهري في تاريخ إعداد التقارير (٣١ آذار ٢٠٠٧). وبالتالي، لن يتم استخدامه لقياس الالتزام الضريبي المؤجل.

الالتزام الضريبي المؤجل بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٧ = ٢٥٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٥٪).

بالرغم أن التشريع يحدث قبل المصادقة على البيانات المالية للإصدار، إلا أن القسم ٢٩ يمنع استخدام المعدل ٢٦٪ لحساب الالتزام الضريبي المؤجل، لأن هذا المعدل لم يتم سنه ولا يتم سنه بشكل جوهري بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٧. إذا كان سريان التغيير هاما للبيانات المالية، فإن المنشأة تقوم بالإفصاحات المناسبة للأحداث غير المعدلة بموجب القسم ٣٢.

٢٩. ١٩ عندما تنطبق المعدلات الضريبية المختلفة على المستويات المختلفة للربح الخاضع للضريبة، تقوم المنشأة بقياس مصروفات الضريبة المؤجلة (الدخل) والالتزامات الضريبية المؤجلة (الأصول) باستخدام متوسط المعدلات التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري التي تتوقع أن تكون قابلة للتطبيق على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) لفترات التي تتوقع أن يتم فيها تحقيق الأصل الضريبي المؤجل أو تسوية الالتزام الضريبي المؤجل.

ملاحظات

تتباين المعدلات الضريبية اعتمادا على الدخل الخاضع للضريبة

سيكون من الضروري عادة حساب متوسط المعدل الضريبي فقط إذا تدرجت المعدلات الضريبية التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري، أي، إذا انطبقت معدلات مختلفة على مستويات مختلفة من الدخل الخاضع للضريبة (انظر المثال ٨٣).

يمكن أن يتطلب تحديد المعدل الضريبي القابل للتطبيق تقديرا للدخل المستقبلي الخاضع للضريبة للسنة (السنوات) التي يتم فيها إدخال الفروقات المؤقتة الموجودة أو عمليات الترحيل في عملية تحديد ضريبة الدخل. يتضمن هذا التقدير للدخل المستقبلي:

- الخسارة أو الدخل المحصور بعكس الفروقات المؤقتة؛ و
- عكس الفروقات المؤقتة.

تتباين المعدلات الضريبية بين السنوات المستقبلية

حيثما يكون من المتوقع أن المعدلات الضريبية سيتم تطبيقها على المنشأة لتختلف في السنوات المستقبلية (على سبيل المثال في حالات البدء حيث يتم منح الامتيازات الضريبية في السنوات الأولى)، فإنه من الضروري توقع السنة التي سينعكس فيها الفرق المؤقت، بحيث يمكن حساب الأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل بالمعدل المناسب (أو معدل متوسط).

إعفاءات ضريبة الدخل (بما في ذلك معدلات ضريبة الدخل المحفظة)

إعفاء ضريبة الدخل عبارة عن تخفيض مؤقت في، أو إلغاء، لضريبة الدخل. تقوم الحكومات عادة بعمل الإعفاءات الضريبية كحوافز لتشجيع الاستثمار أو تحفيز النمو في صناعات منقاة. على سبيل المثال، يمكن للحكومة في اختصاص معين أن تعفي من (تخفيض) ضرائب الدخل لفترة محددة إذا كان استوفت المنشأة معايير معينة، مثل التشغيل أو الاستثمار في مجال معين

من الاختصاص. لا يعالج القسم ٢٩ على وجه التحديد محاسبة الإعفاءات الضريبية. بناء على ذلك، يتعين على المنشأة تحديد الأساس الضريبي لكل أصل والتزام، وتحسب أي فرق مؤقت بالطريقة الاعتيادية. يعني ذلك أنه إذا انعكست الفروقات المؤقتة في فترة إعفاء ضريبي حيث يتم إلغاء الضريبة، فإن المعدل الضريبي المناسب يكون صفر. لا يتم الاعتراف بأي أصول أو التزامات ضريبية مؤجلة. إذا تم بدلا من ذلك تطبيق معدل مخفض، فإنه يمكن قياس الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة بالسعر المخفض.

يتم قياس الفرق المؤقت بالمعدل الذي سيتم تطبيقه في الوقت الذي من المتوقع أن ينعكس فيه، وليس بالمعدل الذي ينطبق عندما ينشأ مبدئيا ذلك الفرق المؤقت. بناء على ذلك، إذا نشأ فرق مؤقت في إعفاء ضريبي ولكن من المتوقع أن ينعكس بعد الإعفاء الضريبي، فإنه يتعين قياس الفرق المؤقت بالمعدل الضريبي المعياري الذي ينطبق على المنشأة، وليس بمعدل ضريبي صفر.

الأمثلة - معدلات الضريبة التصاعدية

المثال ٨٣ تعمل منشأة في اختصاص حيث تخضع أول ٥٠٠٠٠ وحدة عملة من الربح للضريبة بمعدل ١٠٪ ويخضع أي ربح زائد فوق ٥٠٠٠٠ وحدة عملة للضريبة بنسبة ٢٠٪.

إذا توقعت المنشأة أن تجني ربح سنويا خاضعا للضريبة يزيد عن ٥٠٠٠٠ وحدة عملة في المستقبل، فإن متوسط المعدل المقدر يحتاج لأن يتم حسابه لكل سنة مستقبلية ستعكس فيها الفروقات المؤقتة الموجودة في تاريخ إعداد التقارير. من أجل تحديد متوسط معدل واحد بين ١٠٪ و ٢٠٪، من الضروري تقدير الأرباح السنوية المستقبلية الخاضعة للضريبة، بما في ذلك تأثير عكس الفروقات المؤقتة. لا يتطلب القسم ٢٩ تحليلا مفصلا لاصافي عمليات عكس الفروقات المؤقتة فيما يتعلق بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة. مع ذلك، يتعين على المنشأة أن تكون مدركة لأي البنود يمكن أن تؤدي إلى مستوى غير طبيعي من الربح الخاضع للضريبة، أو أي فرق مؤقت كبير بشكل غير طبيعي يمكن أن ينعكس في سنة مستقبلية واحدة ويؤدي إلى تشوه متوسط المعدل.

المثال ٨٤ تمتلك منشأة بندا من المعدات التي تستهلك بشكل أسرع للغايات الضريبية منه لغايات إعداد التقارير المالية. في ٣١ كانون أول ٢٠×١، ينشأ فرق مؤقت من ١٠٠٠ وحدة عملة يتعلق بهذه المعدات التي من المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل. من المتوقع أن ينعكس الفرق المؤقت في غضون خمس سنوات. في اختصاص المنشأة، تكون الضريبة مستحقة الدفع بنسبة ٢٠٪ عند أول ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة من الربح الخاضع للضريبة الذي يتم كسبه، ٢٥٪ عند ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التالية من الربح الخاضع للضريبة الذي يتم كسبه، ٣٠٪ عند ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التالية من الربح الخاضع للضريبة الذي يتم كسبه، و ٣٥٪ عند أي مبلغ متبقي (أي زيادة فوق ٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة). في عام ٢٠×١، كسبت المنشأة ربحا خاضعا للضريبة من ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة. في عام ٢٠×٦، تتوقع المنشأة أن تكسب ربحا خاضعا للضريبة من ٦٥٠٠٠٠ وحدة عملة.

في عام ٢٠×١، كسبت المنشأة ربحا خاضعا للضريبة من ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة وبالتالي دفعت ضريبة بقيمة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠٪) + (٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٥٪) + (١٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ٣٠٪). متوسط المعدل الضريبي هو ٢٥٪ (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة ÷ ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة).

مع ذلك، في غضون خمس سنوات، من المتوقع أن الربح الخاضع للضريبة سيكون ٦٥٠٠٠٠ وحدة عملة. إذا كسبت المؤسسة بالفعل ربح خاضعا للضريبة بقيمة ٦٥٠٠٠٠ وحدة عملة، فإن الضريبة البالغة ١٨٢٥٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠٪) + (٢٠٠٠٠٠

وحدة عملة × ٢٥%) + (وحدة عملة × ٣٠%) ستكون مستحقة الدفع. وهذا هو متوسط معدل من ٢٨.٠٨٪.

بناء على ذلك، سيتم قياس الالتزام الضريبي المؤجل بقيمة ٢٨١ وحدة عملة (أي ١٠٠٠ وحدة عملة × ٢٨.٠٨٪).

المثال ٨٥ تنتهي السنة المالية لمنشأة في ٣١ كانون أول. في نهاية ٢٠×١، كان لدى المنشأة والفروقات المؤقتة التالية:

- فرق مؤقت من ٦٠٠٠٠ وحدة عملة من المتوقع أن يخفض الربح الخاضع للضريبة بقيمة ٢٠٠٠٠ وحدة عملة للعامين التاليين (٢٠×٢ و ٢٠×٣) وبقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة للعامين بعد ذلك (٢٠×٤ و ٢٠×٥). يعزى هذا إلى الإنفاق على البحث والتطوير الذي يسمح به كإعفاء للغايات الضريبية بمرور الوقت (ولكن يتم الاعتراف بذلك على الفور لغايات إعداد التقارير المالية بموجب القسم ١٨ الأصول غير الملموسة غير الشهرة).
- فرق مؤقت من ٥٠٠٠ وحدة عملة من المتوقع أن يزيد الربح الخاضع للضريبة بقيمة ٥٠٠٠ وحدة عملة في السنة ٢٠×٢. يعزى ذلك إلى الفائدة مستحقة القبض التي تعتبر خاضعة للضريبة فقط عند استلامها.

تعمل المنشأة في اختصاص لديه هيكل معدل ضريبي تدرجي. تكون المعدلات الضريبية التدرجية كالتالي:

المعدل الضريبي	الربح الخاضع للضريبة (وحدة عملة)
١٠%	٥٠٠٠٠ - ٠
٢٠%	٣٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠
٢٥%	١٠٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠٠
٣٠%	أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠

تكون الأرباح المقدرة للسنوات الخمس القادمة (باستثناء عكس الفروقات المؤقتة) كالتالي:

٢٠×٢	٢٠×٣	٢٠×٤	٢٠×٥	٢٠×٦
٢٦٠٠٠٠ وحدة عملة	٢٨٥٠٠٠ وحدة عملة	٣٥٠٠٠٠ وحدة عملة	٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة	٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة

إن الدخل الخاضع للضريبة المقدر (بما في ذلك عكس الفرق المؤقت) للسنوات الأربع المقبلة (٢٠×٢ - ٢٠×٥) كالتالي:

- ٢٠×٢ - ٢٤٥٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٦٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٢٠٠٠٠ وحدة عملة للبحث والتطوير + ٥٠٠٠ وحدة عملة فائدة)
- ٢٠×٣ - ٢٦٥٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٨٥٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٢٠٠٠٠ وحدة عملة للبحث والتطوير)
- ٢٠×٤ - ٣٤٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٥٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ١٠٠٠٠ وحدة عملة للبحث والتطوير)
- ٢٠×٥ - ٣٤٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٥٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ١٠٠٠٠ وحدة عملة للبحث والتطوير).

تحتاج فقط الأربع سنوات للنظر فيها لأنه لا يوجد هنالك أي فروقات مؤقتة تتواجد بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠×١ التي ستعكس في عام ٢٠×٦ أو بعد ذلك.

الضريبة اعتماداً على النطاق:

٢٠×٢	٢٠×٣	٢٠×٤	٢٠×٥
٥٠٠٠ وحدة عملة	٥٠٠٠ وحدة عملة	٥٠٠٠ وحدة عملة	٥٠٠٠ وحدة عملة
(أي ٥٠٠٠٠ وحدة عملة × ١٠%)			
٣٩٠٠٠ وحدة عملة	٤٣٠٠٠ وحدة عملة	٥٠٠٠٠ وحدة عملة	٥٠٠٠٠ وحدة عملة

يتم عادة استرداد البنود الأخرى من الممتلكات والمنشآت والمعدات (أصول القابلة للاستهلاك) من خلال توليفة من الاستخدام والبيع. ومن المتوقع على سبيل المثال أن يتم استرداد قيمة الاستهلاك (أي القيمة المسجلة ناقص القيمة المتبقية) من خلال استخدام الأصل، ومن المتوقع أن يتم استرداد القيمة المتبقية من خلال بيع الأصل في نهاية العمر الإنتاجي للأصل - أنظر المثالين ٩٠ و ٩١.

لأن الأساس الضريبي لأصل يساوي المبلغ الذي سيكون قابلاً للإعفاء عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال البيع في نهاية فترة إعداد التقارير (انظر الفقرة ٢٩. ١٢(أ))، فغن قياس الأصل الضريبي المؤجل يعكس العواقب الضريبية التي ستنتج عن استخدام الأصل فقط عندما تتوقع المنشأة استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال استخدامه وتوفر نفس الإعفاءات سواء عند بيع أو استخدام الأصل. بعبارة أخرى:

- إذا لم تكن الإعفاءات المتوفرة عند البيع (أي الأساس الضريبي) مساوية للإعفاءات المتوفرة عند الاستخدام، فإن المنشأة تقيس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بالمعدل الضريبي الذي سيتم تطبيقه إذا تم بيع الأصل.^(٣)
- إذا توفرت نفس الإعفاءات سواء عند البيع أو عند استخدام الأصل، فإن المنشأة تقيس الأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل الذي سيتم تطبيقه على طريقة المنشأة المتوقعة لاسترداد المبلغ المسجل للأصل.

أمثلة - نفس الإعفاءات المتوفرة عند البيع والاستخدام

المثال ٨٦ تستملك منشأة أصلاً بقيمة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. وفقاً للقسم ١٧ للممتلكات المنشأة والمعدات، تستهلك المنشأة الأصل بطريقة القسط الثابت على مدى عمره الإنتاجي البالغ ١٠ سنوات إلى قيمة متبقية صفرية (أي ١٠٠٠٠ وحدة عملة سنوياً لمدة ١٠ سنوات).

عند حساب دخلها الخاضع للضريبة، تستهلك المنشأة الأصل بطريقة القسط الثابت إلى قيمة متبقية صفرية على مدى السنوات الخمس الأولى من استخدام الأصل (أي ٢٠٠٠٠ وحدة عملة سنوياً لمدة ٥ سنوات). إذا تم بيع الأصل، تتوفر إعفاءات بنسبة ١٠٠٪ من التكلفة، ولكن يتعين إرجاع جميع الإعفاءات السابقة التي تم تلقيها مقابل الاستخدام (أي إرجاع جميع الإعفاءات السابقة). المعدل الضريبي المطبق على الاستخدام هو ٣٠٪. عند البيع، يكون المعدل الضريبي المطبق على إرجاع المخصصات السابقة ٣٠٪ والمعدل الضريبي المطبق على الزيادة في سعر البيع على تكلفة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة هو ٢٠٪.

تتوقع المنشأة استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال الاستخدام خلال ١٠ سنوات.

في نهاية السنة الثانية، يكون الالتزام الضريبي المؤجل ٦٠٠٠ وحدة عملة (أي باستخدام المعدل الضريبي المطبق من ٣٠٪) (الطريقة المتوقعة للاسترداد) $\times 20000$ وحدة عملة الفرق المؤقت). الفرق المؤقت هو الفرق بين المبلغ المسجل لمبلغ ٨٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة ناقص ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك المتراكم) والأساس الضريبي لمبلغ ٦٠٠٠٠ وحدة عملة). يتم دائماً تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع. بعد سنتين، يكون الأساس الضريبي ٦٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة إعفاء عند البيع ناقص إرجاع الاستهلاك الضريبي المدعى بالفعل من ٤٠٠٠٠ وحدة عملة). يوجد هنالك فرق مؤقت من ٢٠٠٠٠ وحدة عملة).

إن الاستهلاك الضريبي المطالب به بالفعل هو الاستهلاك الضريبي المتراكم المعفى عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة للمنشأة - الحساب: 100000 وحدة عملة التكلفة $\div 5$ سنوات من العمر الإنتاجي القابلة للإعفاء الضريبي $\times 2$ سنة من الإعفاء = 40000 وحدة عملة.

^(٣) عندما لا تساوي الإعفاءات المتوفرة عند البيع (أي الأساس الضريبي) الإعفاءات المتوفرة عند الاستخدام، فإن استخدام معدل غير ثابت لن يوفر قياساً مفيداً للأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل (أنظر الفقرة استنتاج ٦٩ من أساس الاستنتاجات في مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ ضريبة الدخل الذي

يعتمد عليه القسم ٢٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).

المثال ٨٧ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٨٦. مع ذلك، في هذا المثال، بعد استخدام الأصل لمدة عامين، قررت المنشأة التخلص من الأصل بقيمته المسجلة البالغة ٨٠٠٠٠ وحدة عملة (أي تعترم المنشأة استرداد المبلغ المسجل من خلال بيع الأصل في نهاية السنة الثانية). إن الالتزام الضريبي المؤجل ٦٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٠% المعدل الضريبي المطبق على الإرجاع عند البيع (الطريقة المتوقعة للاسترداد) $20000 \times$ وحدة عملة الفرق المؤقت). الفرق المؤقت هو الفرق بين المبلغ المسجل لمبلغ ٨٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة ناقص ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك المتراكم) والأساس الضريبي لمبلغ ٦٠٠٠٠ وحدة عملة. يتم دائما تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع. بعد سنتين، يكون الأساس الضريبي ٦٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة إعفاء عند البيع ناقص إرجاع الاستهلاك الضريبي المدعى بالفعل من ٤٠٠٠٠ وحدة عملة). يوجد هنالك فرق مؤقت من ٢٠٠٠٠ وحدة عملة).

ملاحظة: لا يعتبر المعدل الضريبي من ٢٠% قابلا للتطبيق لأنه ينطبق فقط على عوائد البيع التي تتجاوز التكلفة الأصلية (١٠٠٠٠٠ وحدة عملة) وفي هذا المثال يكون الفرق المؤقت الذي يتم قياسه هو الفرق بين المبلغ المسجل من ٨٠٠٠٠ وحدة عملة والأساس الضريبي من ٦٠٠٠٠ وحدة عملة وكلاهما أقل من التكلفة البالغة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة.

المثال ٨٨ في ١ كانون ثاني ٢٠٠١، تستملك منشأة مبنى مقابل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. وفقا للقسم ١٦ *العقارات الاستثمارية*، تحاسب المنشأة المبنى بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تكون القيمة العادلة للعقار الاستثماري ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة.

عند حساب دخلها الخاضع للضريبة، تستهلك المنشأة المبنى بطريقة القسط الثابت إلى قيمة متبقية صفرية على مدى السنوات العشر الأولى من استخدامه من قبل الآخرين بموجب عقود إيجار تشغيلية من المنشأة (أي في ٢٠٠١، اقتطعت المنشأة ١٠٠٠٠ وحدة عملة عند قياس ربحها الخاضع للضريبة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠١). إذا تم بيع المبنى، تتوفر إعفاءات بنسبة ١٠٠% من التكلفة، ولكن يتعين إرجاع جميع الإعفاءات السابقة التي تم تلقيها مقابل الاستخدام (أي إرجاع جميع الإعفاءات السابقة). المعدل الضريبي المطبق على الاستخدام هو ٣٠%. عند البيع، يكون المعدل الضريبي المطبق على إرجاع المخصصات السابقة ٣٠% والمعدل الضريبي المطبق على الزيادة في سعر البيع على تكلفة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة هو ٢٠%.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تتوقع المنشأة استرداد القيمة المسجلة الكاملة للمبنى من خلال البيع.

الالتزام الضريبي المؤجل ٧٠٠٠ وحدة عملة - الحساب: $10000 \times 30\%$ وحدة عملة (الجزء من الفرق المؤقت المتوقع إرجاعه عند البيع $+ 20\% \times 20000$ وحدة عملة (الجزء من الفرق المؤقت المتوقع إخضاعه للضريبة بنسبة ٢٠% عند الاسترداد من خلال البيع).

إن إجمالي الفرق المؤقت البالغ ٣٠٠٠٠ وحدة عملة هو الفرق بين المبلغ المسجل البالغ ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة (القيمة العادلة في ٣١ كانون أول ٢٠٠١) والأساس الضريبي البالغ ٩٠٠٠٠ وحدة عملة. يتم دائما تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع. بعد سنة واحدة، يكون الأساس الضريبي ٩٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة

عملة إعفاء عند البيع ناقص إرجاع الاستهلاك الضريبي المطالب به بالفعل ١٠٠٠٠ وحدة (عملة).

من أجل قياس الالتزام الضريبي المؤجل، يتم تحليل الفرق المؤقت إلى مكونين - ١٠٠٠٠ وحدة عملة المتوقع إرجاعها عند البيع و ٢٠٠٠٠ وحدة عملة المتوقع إخضاعها للضريبة بنسبة ٢٠٪.

المثال ٨٩ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٨٨. مع ذلك، في هذا المثال، في ٣١ كانون أول ٢٠×١، تتوقع المنشأة استرداد المبلغ المسجل للممتلكات بالكامل من خلال دخل الإيجار. في نهاية العمر الإنتاجي للمبنى، تعترم المنشأة التخلص من المبنى. من غير المتوقع أن تنتج أية عوائد من عملية التخلص.

الالتزام الضريبي المؤجل ٩٠٠٠ وحدة عملة - الحساب: ٣٠٪ × (المعدل الضريبي المطبق على دخل الإيجار) × ٣٠٠٠٠ وحدة عملة الفرق المؤقت (الجزء من المبلغ المسجل المتوقع استرداده من خلال دخل الإيجار).

إن إجمالي الفرق المؤقت البالغ ٣٠٠٠٠ وحدة عملة هو الفرق بين المبلغ المسجل البالغ ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة (القيمة العادلة في ٣١ كانون أول ٢٠×١) والأساس الضريبي البالغ ٩٠٠٠٠ وحدة عملة. يتم دائما تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع. بعد سنة واحدة، يكون الأساس الضريبي ٩٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة إعفاء عند البيع ناقص إرجاع الاستهلاك الضريبي المطالب به بالفعل ١٠٠٠٠ وحدة عملة).

المثال ٩٠ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٨٨. مع ذلك، في هذا المثال، في ٣١ كانون أول ٢٠×١، تتوقع المنشأة استرداد ١٥٠٠٠ وحدة عملة من المبلغ المسجل للمبنى من خلال دخل الإيجار ١٠٥٠٠٠ وحدة عملة من المبلغ المسجل من خلال البيع.

الالتزام الضريبي المؤجل ٨٥٠٠ وحدة عملة - الحساب: ٣٠٪ × ١٥٠٠٠ وحدة عملة الجزء من المبلغ المسجل المتوقع استرداده من خلال دخل الإيجار (أي من ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة إلى ١٠٥٠٠٠ وحدة عملة) + ٢٠٪ × ٥٠٠٠ وحدة عملة (الجزء من المبلغ المسجل الذي عند استرداده من خلال البيع (كما هو متوقع من قبل المنشأة) سيكون خاضعا للضريبة بنسبة ٢٠٪ عند الاسترداد من خلال البيع (أي من ١٠٥٠٠٠ وحدة عملة إلى ١٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة) + ٣٠٪ × ١٠٠٠٠ وحدة عملة (القسم من الفرق المؤقت المتوقع إرجاعه عند البيع (أي من ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة إلى ٩٠٠٠٠ وحدة عملة الأساس الضريبي)).

إن الفرق المؤقت البالغ ٣٠٠٠٠ وحدة عملة هو الفرق بين المبلغ المسجل البالغ ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة (القيمة العادلة في ٣١ كانون أول ٢٠×١) والأساس الضريبي البالغ ٩٠٠٠٠ وحدة عملة. يتم دائما تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع. بعد سنة واحدة، يكون الأساس الضريبي ٩٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة إعفاء عند البيع ناقص إرجاع الاستهلاك الضريبي المطالب به بالفعل ١٠٠٠٠ وحدة عملة).

المثال ٩١ تستملك منشأة أصل مقابل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. تعتبر تكلفة الأصل قابلة للإعفاء للغايات الضريبية على أساس القسط الثابت على مدى عشر سنوات في حين يتم استخدام الأصل. عند البيع، يتوفر إعفاء من التكلفة ناقص الاستهلاك الضريبي الذي تم تلقيه سابقا. ينطبق معدل ضريبي من ٣٠٪ على الدخل الناتج من استخدام الأصل وينطبق المعدل الضريبي من ٢٥٪ على أي ربح خاضع للضريبة عد البيع.

يعتمد استهلاك إعداد التقارير المالية للمنشأة على العمر الإنتاجي المتوقع من ١٢ سنة والقيمة المتبقية ٤٠٠٠٠ وحدة عملة.

استخدمت المنشأة الأصل لمدة عشر سنوات وتتوقع استخدام الأصل لمدة سنتين أخريين ومن ثم بيعه.

في نهاية السنة العاشرة، كانت القيمة المسجلة المستهلكة للأصل ٥٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢ المتبقي ÷ ١٢ سنة العمر الإنتاجي × ١٠٠٠٠٠) وحدة عملة التكلفة ناقص ٤٠٠٠٠ وحدة عملة القيمة المتبقية) + ٤٠٠٠٠ وحدة عملة القيمة المتبقية).

في نهاية السنة العاشرة، كان الأساس الضريبي للأصل بكلفة صفر، أي ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة ناقص الاستهلاك الضريبي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة (الحساب: ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة ÷ ١٠ سنوات العمر الخاضع للإعفاء الضريبي × ١٠ سنوات من الإعفاء).

في نهاية السنة العاشرة، كان الفرق المؤقت ٥٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٥٠٠٠٠ وحدة عملة القيمة المسجلة ناقص صفر الأساس الضريبي).

تتوقع المنشأة أن يتم استرداد ٤٠٠٠٠ وحدة عملة من المبلغ المسجل من خلال البيع (أي القيمة المتبقية) وأن يتم استرداد ١٠٠٠٠ وحدة عملة من المبلغ المسجل (المبلغ المتبقي القابل للاستهلاك) من خلال الاستخدام. يمكن بناءً على ذلك، يمكن تحديد الالتزام الضريبي المؤجل على شكل ١٣٠٠٠ وحدة عملة - الحساب: ١٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٤٠٠٠٠ وحدة عملة متوقع استردادها من البيع × ٢٥٪) + ٣٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠ وحدة عملة متوقع استردادها من الاستخدام × ٣٠٪).

أمثلة - الإعفاءات المختلفة المتوفرة عند البيع والاستخدام

المثال ٩٢ تستملك منشأة أصل مقابل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. وفقاً للقسم ١٧ الممتلكات المنشأة

والمعدات، تستهلك المنشأة الأصل بطريقة القسط الثابت على مدى عمره الإنتاجي البالغ ١٠ سنوات إلى قيمة متبقية صفرية (أي ١٠٠٠٠ وحدة عملة سنوياً لمدة ١٠ سنوات).

لا يوجد هناك استهلاك ضريبي عند حساب الدخل الخاضع للضريبة. إذا تم بيع الأصل، فإن المبلغ ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي تكلفة الأصل) يكون قابل للإعفاء عند تحديد ربح أو خسارة رأس المال الخاضع للضريبة عند التصرف.

إن المعدل الضريبي المطبق على الاستخدام هو ٣٠٪. إن المعدل الضريبي المطبق على أرباح وخسائر رأس المال وخسائر رأس المال هو ٢٠٪.

في نهاية السنة الثانية، عندما تكون القيمة السوقية للأصل ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة، تتوقع المنشأة استرداد قيمتها المسجلة للأصل من خلال البيع.

في نهاية السنة الثانية، يكون الأصل الضريبي المؤجل ٤٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠٪ المعدل الضريبي المطبق على خسارة رأس المال عند البيع (الطريقة المتوقعة للاسترداد) × ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الفرق المؤقت).

إن الفرق المؤقت هو الفرق بين من المبلغ المسجل من ٨٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة ناقص ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك المتراكم) والأساس الضريبي من ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي الإعفاء المتوفر عند البيع). يتم دائماً تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع. هناك فرق مؤقت بقيمة ٢٠٠٠٠ وحدة عملة.

المثال ٩٣ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٩٢. مع ذلك، في هذا المثال، تتوقع المنشأة استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال الاستخدام خلال ١٠ سنوات.

في نهاية السنة الثانية، يكون الأصل الضريبي المؤجل ٤٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠٪ المعدل الضريبي المطبق على البيع (حتى لو لم تكن هذه هي الطريقة المتوقعة للاسترداد) × ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الفرق المؤقت).

إن الفرق المؤقت هو الفرق بين من المبلغ المسجل من ٨٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة ناقص ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك المتراكم) والأساس الضريبي من ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي الإعفاء المتوفر عند البيع). يتم دائماً تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع. هناك فرق مؤقت بقيمة ٢٠٠٠٠ وحدة عملة. في هذه الحالة، تعتزم المنشأة استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال استخدامه، وبالتالي في هذه الحالة لا تتوفر هناك إعفاءات ضريبية للمنشأة من استخدام هذا الأصل. إذا أمكن تحديد الأساس الضريبي للأصل مع الإشارة إلى استعماله المزمع (وإذا لم يمكن ذلك، انظر الفقرة ٢٩. ١٢(أ)) فإن الأساس الضريبي سيكون صفراً. لأن الإعفاءات الضريبية المتوفرة من البيع (١٠٠٠٠٠ وحدة عملة) تختلف عن تلك المتوفرة من الاستخدام (صفر) فإن المنشأة تقيس الضريبة المؤجلة للأصل بالمعدل المطبق على بيع الأصل (أي ٢٠٪).

المثال ٩٤ في ١ كانون ثاني ٢٠٠١، تستملك منشأة مبنى مقابل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. وفقاً للقسم ١٦ *العقارات الاستثمارية*، تحاسب المنشأة المبنى بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تكون القيمة العادلة للعقار الاستثماري ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة.

لا يوجد هناك استهلاكاً ضريبياً عند حساب الدخل الخاضع للضريبة. إذا تم بيع الأصل، تتوفر الإعفاءات بأقل من ١٠٠٪ من التكلفة والقيمة السوقية للأصل في تاريخ البيع. يكون المعدل الضريبي المطبق على الاستخدام ٣٠٪. يكون المعدل الضريبي المطبق على الزيادة في سعر البيع أكثر من التكلفة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة هو ٢٠٪.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تتوقع المنشأة استرداد القيمة المسجلة الكاملة للمبنى من خلال البيع.

إن الالتزام الضريبي المؤجل هو ٤٠٠٠ وحدة عملة - الحساب: ٢٠٪ × ٢٠٠٠٠ وحدة عملة (من المتوقع إخضاع الفرق المؤقت للضريبة بنسبة ٢٠٪ عند الاسترداد من خلال البيع).

إن الفرق المؤقت البالغ ٢٠٠٠٠ وحدة عملة هو الفرق بين من المبلغ المسجل من ١٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة (القيمة العادلة بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠١) والأساس الضريبي من ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة. يتم دائماً تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع.

المثال ٩٥ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٨٨. مع ذلك، في هذا المثال، في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تتوقع المنشأة استرداد المبلغ المسجل للممتلكات بالكامل من خلال دخل الإيجار. في نهاية العمر الإنتاجي للمبنى، تعتزم المنشأة التخلص من المبنى. من غير المتوقع أن تنتج أية عوائد من عملية التخلص.

إن الالتزام الضريبي المؤجل هو ٤٠٠٠ وحدة عملة - الحساب: ٢٠٪ × ٢٠٠٠٠ وحدة عملة (من المتوقع إخضاع الفرق المؤقت للضريبة بنسبة ٢٠٪ عند الاسترداد من خلال البيع).

إن الفرق المؤقت البالغ ٢٠٠٠٠ وحدة عملة هو الفرق بين من المبلغ المسجل من ١٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة (القيمة العادلة بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠١) والأساس الضريبي من ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة. يتم دائماً تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة).

في هذه الحالة، تعتزم المنشأة استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال استخدامه، وبالتالي في هذه الحالة لا تتوفر هناك إعفاءات ضريبية للمنشأة من استخدام هذا الأصل. إذا أمكن تحديد الأساس الضريبي للأصل مع الإشارة إلى استعماله المزمع (وإذا لم يمكن ذلك، انظر الفقرة ٢٩. ١٢(أ)) فإن الأساس الضريبي سيكون صفراً. لأن الإعفاءات الضريبية المتوفرة من البيع

(١٠٠٠٠٠ وحدة عملة) تختلف عن تلك المتوفرة من الاستخدام (صفر) فإن المنشأة تقيس الضريبة المؤجلة للأصل بالمعدل المطبق على بيع الأصل (أي ٢٠٪).

المثال ٩٦ في ١ كانون ثاني ٢٠٠١، تستملك منشأة مبنى مقابل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. وفقا للقسم ١٦ العقارات الاستثمارية، تحاسب المنشأة المبنى بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تكون القيمة العادلة للعقار الاستثماري ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة.

عند حساب دخلها الخاضع للضريبة، تستهلك المنشأة المبنى بطريقة القسط الثابت إلى قيمة متبقية صفرية على مدى السنوات العشر الأولى من استخدامه من قبل الآخرين بموجب عقود إيجار تشغيلية من المنشأة (أي في ٢٠٠١، اقتطعت المنشأة ١٠٠٠٠ وحدة عملة عند قياس ربحها الخاضع للضريبة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠١). إذا تم بيع المبنى، تتوفر إعفاءات بنسبة ١٠٠٪ من التكلفة المتزايدة بواسطة مؤشر سعر محدد يوضع من قبل السلطات الضريبية، ولكن يتعين إرجاع جميع الإعفاءات السابقة التي تم تلقيها مقابل الاستخدام (أي إرجاع جميع الإعفاءات السابقة). في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، يكون المعدل الضريبي المطبق على الاسترداد ٣٠٪. عند البيع، يكون المعدل الضريبي المطبق على إرجاع المخصصات السابقة ٣٠٪ والمعدل الضريبي المطبق على الزيادة في سعر البيع على فوق ١٠٥٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة + ٥٪ من ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة تعديل المؤشر) هو ٢٠٪.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تتوقع المنشأة استرداد القيمة المسجلة الكاملة للمبنى من خلال البيع.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، يكون الالتزام الضريبي المؤجل ٦٠٠٠ وحدة عملة - الحساب: ٢٠٪ × ١٥٠٠٠ وحدة عملة أرباح رأس المال الخاضعة للضريبة (أي ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة القيمة المسجلة ناقص ١٠٥٠٠٠ التكلفة المعدلة) + ٣٠٪ × ١٠٠٠٠ وحدة عملة إرجاع الإعفاءات السابقة.

إن إجمالي الفرق المؤقت البالغ ٢٥٠٠٠ وحدة عملة هو الفرق بين المبلغ المسجل البالغ ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة (القيمة العادلة في ٣١ كانون أول ٢٠٠١) والأساس الضريبي البالغ ٩٥٠٠٠ وحدة عملة. يتم دائما تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع (أي ١٠٥٠٠٠ وحدة عملة التكلفة المعدلة ناقص ١٠٠٠٠ إرجاع المخصصات الماضية).

المثال ٩٧ الحقائق هي نفسها كما في المثال ٩٦. مع ذلك، في هذا المثال، تتوقع المنشأة استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال الاستخدام لأكثر من ٥٠ عاما. في نهاية السنوات الخمسين، تعترض المنشأة التخلص من المبنى.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، يكون الالتزام الضريبي المؤجل ٦٠٠٠ وحدة عملة - الحساب: ٢٠٪ × ١٥٠٠٠ وحدة عملة أرباح رأس المال الخاضعة للضريبة (أي ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة القيمة المسجلة ناقص ١٠٥٠٠٠ التكلفة المعدلة) + ٣٠٪ × ١٠٠٠٠ وحدة عملة إرجاع الإعفاءات السابقة.

إن إجمالي الفرق المؤقت البالغ ٢٥٠٠٠ وحدة عملة هو الفرق بين المبلغ المسجل البالغ ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة (القيمة العادلة في ٣١ كانون أول ٢٠٠١) والأساس الضريبي البالغ ٩٥٠٠٠ وحدة عملة. يتم دائما تحديد الأساس الضريبي للأصل عن طريق عواقب الاسترداد من خلال البيع (أي ١٠٥٠٠٠ وحدة عملة التكلفة المعدلة ناقص ١٠٠٠٠ إرجاع المخصصات الماضية).

في هذه الحالة، تعتزم المنشأة استرداد المبلغ المسجل للأصل من خلال استخدامه، وبالتالي في هذه الحالة لا تتوفر هنالك إعفاءات ضريبية بقيمة ٩٠٠٠٠ وحدة عملة للمنشأة من استخدام هذا الأصل. إذا أمكن تحديد الأساس الضريبي للأصل مع الإشارة إلى استعماله المزمع (وإذا لم يمكن ذلك، انظر الفقرة ٢٩. ١٢ (أ)) فإن الأساس الضريبي سيكون ٩٠٠٠٠ وحدة عملة. لأن الإعفاءات الضريبية المتوفرة من البيع (٩٥٠٠٠ وحدة عملة) تختلف عن تلك المتوفرة من الاستخدام (٩٠٠٠٠ وحدة عملة) فإن المنشأة تقيس الضريبة المؤجلة للأصل بالمعدل المطبق على بيع الأصل (أي ٣٠٪ للمبلغ ١٠٠٠٠ وحدة عملة إرجاع المخصصات الماضية و ٢٠٪ للمبلغ ١٥٠٠٠ وحدة عملة أرباح رأس المال الخاضعة للضريبة).

مخصص التقييم

٢٩. ٣١ ستعترف المنشأة بمخصص تقييم مقابل الأصول الضريبية المؤجلة بحيث يساوي صافي القيمة المسجلة المبلغ الأعلى المحتمل بشكل أكبر بأن لا يتم استرداده اعتماداً على الربح الخاضع للضريبة الحالي أو المستقبلي.

ملاحظات

مصادر الربح الخاضع للضريبة

تمثل الأصول الضريبية المؤجلة منافع ضريبية مستقبلية من الفروقات المؤقتة المتوقع أن تخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل، وترحيل الخسائر الضريبية والائتمانات الضريبية غير المستخدمة. يعتمد تحقيق المنفعة الضريبية المستقبلية لفرق مؤقت أو ترحيل خسائر ضريبية أو ائتمانات ضريبية غير مستخدمة على وجود ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة للخاصية المناسبة (على سبيل المثال الدخل الخاضع للضريبة أو أرباح رأس المال) في الفترة التي تنعكس فيها تلك الفروقات المؤقتة، وضمن فترة الإعادة أو الترحيل المتوفرة بموجب القانون الضريبي للخسائر الضريبية أو الائتمانات الضريبية. يمكن أن يأتي الدخل الخاضع للضريبة لتحقيق الأصل الضريبي المؤجل من العمليات المستقبلية أو العمليات السابقة أو عمليات العكس المستقبلية من الفروقات المؤقتة المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل.

ستعترف المنشأة بمخصص تقييم إذا، على أساس الأدلة المتوفرة، كان من الأرجح أن لا يكون هنالك ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة لتحقيق المنفعة الضريبية. الأصل الضريبي المؤجل ناقص مخصص التقييم يساوي المبلغ الأعلى الأكثر احتمالاً من أن لا يتم تحقيقه مقابل الربح الخاضع للضريبة. توفر عملية عرض الأصل الضريبي المؤجل الكامل مع وجود مخصص تقييم مقابله معلومات أكثر من مجرد عرض صافي المبلغ حيث توفر المعلومات للمستخدمين حول التغيرات في الأصل الضريبي المؤجل وحول توفر الدخل الخاضع للضريبة لتحقيق الأصل الضريبي المؤجل.

لا تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إعداد توقعات أو تقديرات أو تحليلات تفصيلية أخرى لتبرير عدم الاعتراف بمخصص تقييم. تعتبر درجة التحليل مسألة حكم. كلما زاد الشك في إمكانية تحقيق الأصل الضريبي المؤجل، كلما تعين التحليل أن يكون عموماً هاماً. ستستخدم منشأة الحكم عند النظر في التأثير النسبي للأدلة السلبية والإيجابية. يتعين أن يكون الوزن المعطى للتأثير المحتمل للأدلة السلبية والإيجابية متناسباً مع المدى الذي يمكن التحقق منها بشكل موضوعي. كلما كانت الأدلة الموجودة أكثر سلبية، كلما كان من الضروري وجود أدلة أكثر إيجابية وكلما كان أكثر صعوبة أن نستنتج بأن مخصص التقييم يتعين أن يكون أقل من المبلغ الكامل للأصل الضريبي المؤجل.

أمثلة - وجود الفروقات المؤقتة المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل

المثال ٩٨ لدى منشأة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة من الفروقات المؤقتة المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في السنوات العشر المقبلة والفروقات المؤقتة المتوقع أن تخفض الربح الخاضع

للضريبة في السنوات القليلة المقبلة بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة. في الاختصاص، يمكن إرجاع الخسائر ٣ سنوات، وترحيلها ١٥ عاما.

سيكون قد تم تسجيل أصل ضريبي مؤجل مقابل ١٠٠٠٠ وحدة عملة. لن هناك ضرورة لأي مخصص تقييم لأن قيمة الفروقات المؤقتة المتوفرة من المتوقع أن تكون كافية لزيادة الربح الخاضع للضريبة.

ملاحظة: يتعين الحرص، مع ذلك، حيث يوجد هناك خسائر تراكمية كبيرة. في هذه الحالة، قد يكن من غير الممكن الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل للفروقات المؤقتة المتوقع أن تخفض الربح الخاضع للضريبة، والأصل الضريبي المؤجل للخسارة التراكمية، ليتم تحقيق كلاهما بالكامل مقابل المبلغ ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة من الفروقات المؤقتة المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة. في هذه الحالة، يمكن أن هناك حاجة للاعتراف بمخصص تقييم مقابل الأصول الضريبة المؤجلة. ينطبق هذا ما لم يكن من المتوقع أن تكون الأصول الضريبة المؤجلة قابلة للتحقيق بطريقة أخرى، على المثال سبيل من الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة. مع ذلك، قد يكون من الصعب تبرير أن تمتلك منشأة أرباحا مستقبلية خاضعة لضريبة كافية إذا كان لديها خسائر تراكمية كبيرة.

المثال ٩٩ تتكبد منشأة خسارة خاضعة للضريبة بقيمة ٢٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠٠٥. يسمح القانون الضريبي بعمليات ترحيل للخسارة لتخفيض الربح الخاضع للضريبة في السنوات المستقبلية. تم الاعتراف بإيراد عقد طويل الأجل من ٤٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠٠٥ بموجب طريقة نسبة الإنجاز لغايات إعداد التقارير المالية. لأنه يتم تطبيق طريقة العقد المكتمل للغايات الضريبة، لم يدرج الإيراد في الربح الخاضع للضريبة للسنة ٢٠٠٥. من المتوقع أن يكتمل العقد في ٢٠٠٦.

في عام ٢٠٠٥، ينشأ فرق مؤقت من ٤٠٠٠ وحدة عملة من الإيراد المعترف به في عقد الإنشاء طويل الأجل في ٢٠٠٥ والذي سيخضع للضريبة فقط في ٢٠٠٦. لأنه من المتوقع أن يحدث عكس الفرق المؤقت السنة القادمة (أي في ٢٠٠٦)، عند اكتمال العقد، فإنه من المتوقع وجود مبالغ خاضعة للضريبة للتمكين من استخدام ترحيل الخسارة. بناء على ذلك، قد لا يكون مخصص التقييم ضروريا في هذه الحالة حتى لو وجدت أدلة سلبية، مثل تاريخ الخسائر الأخيرة.

مثال - إستراتيجية التخطيط الضريبي

المثال ١٠٠ تمتلك منشأة خسائر ضريبة مرحلة من ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة ومن غير المتوقع أن تعود للقدرة على الربح في السنوات القليلة المقبلة. لدى المنشأة فروقات مؤقتة لا تذكر حيث من المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل.

تمتلك المنشأة مبني مكاتب مع قطعتي الأرض الخاصة بهما، والتي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وفقا للقسم ١٧ الممتلكات والمنشآت والمعدات. يوجد في المبنى الأول الكثير من المكاتب الفارغة. تستطيع المنشأة بيع المبنى الثاني ونقل جميع موظفيها إلى المبنى الأول. التكلفة المستهلكة للمبنى الثاني ٣٠٠٠٠٠ وحدة عملة والأساس الضريبي ٢٨٠٠٠٠ وحدة عملة. ومع ذلك، فإن القيمة السوقية للممتلكات ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة. لدى المنشأة إستراتيجية تخطيط ضريبي لبيع المبنى الثاني والأرض عند الضرورة لمنع الخسائر المرحلة من الانتهاء غير مستخدمة. المعدل الضريبي هو ٤٠٪.

يتعين على المنشأة تسجيل الأصل الضريبي المؤجل بقيمة ٨٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة خسائر ضريبة مرحلة $\times ٤٠\%$). يلزم حكم لتحديد إذا كان يتعين تسجيل مخصص تقييم. يعزى هذا إلى أنه بالرغم من الأدلة السلبية (خسائر التشغيل والفروقات المؤقتة القابلة للإهمال المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل)، إلا أنه قد لا يكون من

الضروري في هذه الحالة، لأنه، بسبب مبنى المكاتب الثاني، هناك زيادة في قيمة الأصل غير المعترف بها على الأساس الضريبي لصافي أصول المنشأة التي تكفي لتحقيق كامل الأصل الضريبي المؤجل.

أمثلة - حساب مخصص التقييم

المثال ١٠١ في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨، (نهاية سنتها المالية) لدى منشأة فروقات مؤقتة من المتوقع أن تخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل بواقع ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة. المعدل الضريبي هو ٢٠٪. استناداً إلى الأدلة المتوفرة، تخلص إدارة المنشأة إلى أنه من المرجح أن لا تؤدي جميع المصادر إلى دخل مستقبلي خاضع للضريبة كافي لتحقيق منفعة ضريبة دخل أكثر من ٣٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٥٪ من الفروقات المؤقتة المتوقع أن تخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل). لم يتم الاعتراف بأي أصول ضريبة مؤجلة في السنوات السابقة، ولا يسمح بإرجاع الخسائر الضريبية وكان الربح للسنة ٢٠٠٨ قريباً من الصفر. يمكن ترحيل الخسائر لعشر سنوات.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨، سجلت المنشأة أصل ضريبي مؤجل من ٢٤٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠٪)، ومخصص تقييم من ١٨٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٢٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٣٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠٪). كانت القيود اليومية في ٣١ كانون أول ٢٠٠٨:

دائن	أصل ضريبي مؤجل	٢٤٠٠٠ وحدة عملة
مدين	مخصص تقييم	١٨٠٠٠ وحدة عملة
مدين	الربح أو الخسارة - ضريبة الدخل (ضريبة مؤجلة)	٦٠٠٠ وحدة عملة

الاعتراف بمخصص التقييم.

تمثل منفعة ضريبة الدخل (الضريبة المؤجلة) من ٦٠٠٠ وحدة عملة ذلك الجزء من أصل ضريبة الدخل المؤجل الأكثر احتمالاً من أن لا يكون قابلاً للتحقيق.

المثال ١٠٢ منشأة لديها نهاية سنة مالية في ٣١ كانون أول. قدرت المنشأة خسارتها الضريبية للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠٠ بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة. وحددت الفروقات المؤقتة التالية في ٣١ كانون أول ٢٠٠٠:

- ٨٠٠٠ وحدة عملة من الاستهلاك الضريبي المعجل لآلة المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة (أو تخفض الخسائر الضريبية) في المستقبل. من المتوقع أن ينعكس مبلغ ٤٠٠٠ وحدة عملة في كل من ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.
- ٥٥٠٠ وحدة عملة من نفقات البحث والتطوير المسموح بها باعتبارها إعفاء للغايات الضريبية على أساس القسط الثابت خلال خمس سنوات، ولكن يتم الاعتراف بها كمصروفات في محاسبة الربح مباشرة عند تكبدها، وفقاً للقسم ١٨. من المتوقع أن تخفض الربح الخاضع للضريبة (أو تزيد الخسائر الضريبية) في المستقبل بواقع ١١٠٠ وحدة عملة في السنة.

تعتبر الضريبة مستحقة الدفع بنسبة ٢٥٪. تتوقع الإدارة أن المنشأة لن يكون لديها ربحاً خاضعاً للضريبة في المستقبل المنظور. ويمكن ترحيل الخسائر الضريبية لعشر سنوات، ولكن يمكن أن لا يتم إرجاعها إلى سنوات سابقة. عمليات العكس المتوقعة للفروقات المؤقتة:

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
-	-	-	(٤٠٠٠)	(٤٠٠٠)

معدل
نفقات بحث ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠
وتطوير

في كل من السنتين ٢٠×١ و ٢٠×٢، سينعكس الفرق المؤقت الخاضع للضريبة البالغ ٤٠٠٠ وحدة عملة المتعلق بالاستهلاك الضريبي المعجل. سيؤدي هذا إلى مبالغ خاضعة للضريبة بقيمة ٤٠٠٠ وحدة عملة التي يمكن أن تستخدم مقابلها المنشأة الفرق المؤقت القابل للإعفاء من ١١٠٠ وحدة عملة المتعلق بنفقات البحث والتطوير وكذلك ترحيل خسارة ضريبية من ٢٩٠٠ وحدة عملة (٤٠٠٠ وحدة عملة - ١١٠٠ وحدة عملة) كل عام. مع ذلك، في ٢٠×٣ إلى ٢٠×٥، لن تتوفر لدى المنشأة أي مصادر للربح الخاضع للضريبة لمقاصة الفرق المؤقت القابل للإعفاء من ١١٠٠ وحدة عملة كل عام وترحيل الخسارة الضريبية المتبقية من ٤٢٠٠ وحدة عملة (١٠٠٠٠ وحدة عملة - ٢٩٠٠ وحدة عملة × ٢ سنة).

في ٣١ كانون أول ٢٠×٠، تعترف المنشأة بالتزام ضريبي مؤجل فيما يتعلق بالاستهلاك الضريبي المعجل بقيمة ٢٠٠٠ وحدة عملة (أي ٨٠٠٠ وحدة عملة × ٢٥٪) وأصل ضريبي مؤجل فيما يتعلق بتكاليف البحث والتطوير بقيمة ١٣٧٥ وحدة عملة (أي ٥٥٠٠ وحدة عملة × ٢٥٪) مع أصل ضريبي مؤجل فيما يتعلق بالخسارة الضريبية من ٢٥٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٥٪).

مع ذلك، في ٣١ كانون أول ٢٠×٠، ولأنه من المرجح أن المنشأة لن تكون قادرة على استخدام الفرق المؤقت القابل للإعفاء من ٣٣٠٠ وحدة عملة (١١٠٠ وحدة عملة × ٣ سنوات) وترحيل الخسارة الضريبية البالغة ٤٢٠٠ وحدة عملة، فإن تعترف المنشأة بمخصص تقييم بقيمة ١٨٧٥ وحدة عملة (أي ٣٣٠٠ وحدة عملة بنسبة ٢٥٪ زائد ٤٢٠٠ وحدة عملة بنسبة ٢٥٪) مقابل الأصول الضريبية المؤجلة.

ينطبق هذا ما لم يتم تحديد مصادر متوقعة أخرى للأرباح الخاضعة للضريبة أو لفرص التخطيط الضريبي من أجل دعم مخصص تقييم أدنى. ويبدو ذلك غير محتمل في هذا المثال.

٢٩. ٢٢ ستقوم المنشأة بمراجعة صافي القيمة المسجلة لأصل ضريبي مؤجل في كل تاريخ إعداد التقارير وستقوم بتعديل مخصص التقييم ليعكس التقييم الحالي للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة. سيتم الاعتراف بهذا التعديل في الربح أو الخسارة، باستثناء أنه سيتم أيضا الاعتراف بتعديل يعزى إلى بند من الدخل أو المصروفات المعترف بها وفقا لهذه المعيار كدخل شامل آخر في الدخل الشامل الآخر.

ملاحظات

في نهاية كل فترة إعداد تقارير، ستقوم المنشأة بتعديل مبلغ مخصص التقييم لدرجة أنه أصبح أكثر احتمالية بأن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سيسمح بتحقيق أكثر أو أقل من الأصل الضريبي المؤجل. على سبيل المثال، يمكن أن يجعله التغير في الظروف التجارية أكثر احتمالا أو أقل احتمالا بأن تستطيع المنشأة توليد ما يكفي من الربح الخاضع في المستقبل ليتم تحقيق الأصل الضريبي المؤجل.

تحتاج أيضا المنشأة لإعادة تقييم الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ دمج الأعمال. وهذا لأنه، نتيجة لدمج الأعمال، يمكن أن تتغير احتمالية أن يكون هنالك ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة لتحقيق أصل ضريبي مؤجل ما قبل الاكتساب للمنشأة المشتريّة. على سبيل المثال، يمكن أن يعزى هذا إلى كون المنشأة المشتريّة قادرة على استخدام المنفعة من الخسائر الضريبية غير المستخدمة مقابل الربح المستقبلي الخاضع للضريبة للمنشأة المشترية. في مثل هذه الحالات، تعترف المنشأة المشتريّة بتغير في مخصص التقييم المتعلق في فترة دمج الأعمال، ولكن لا

تدرجه في محاسبة دمج الأعمال. بناء على ذلك، فإن المنشأة المشترية لا تأخذ في الاعتبار التغيير عند قياس الشهرة أو أرباح الشراء بأسعار منخفضة التي تعترف بها من دمج الأعمال (انظر المثال ١٠٤).

أمثلة - حساب مخصص التقييم

المثال ١٠٣ الحقائق هي نفسها كما في المثال ١٠١. في ٣١ كانون أول ٢٠٠٩، تكون الفروقات المؤقتة الخاصة بالمنشأة المتوقع أن تخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة و، بسبب خسائر التشغيل في ٢٠٠٩، تمتلك المنشأة الآن ترحيل خسارة ضريبية غير مستخدمة من ٨٤٠٠٠ وحدة عملة. استناداً إلى الأدلة المتوفرة، اخلص إدارة المنشأة إلى أنه من المرجح أن جميع المصادر ستؤدي فقط إلى دخل مستقبلي خاضع للضريبة كافياً لتحقيق منفعة ضريبة دخل من ٢٠٠٠٠ وحدة عملة.

إن إجمالي ترحيل خسارة التشغيل (٨٤٠٠٠ وحدة عملة) زائد مبلغ الفرق القابل للإعفاء المستقبلي (١٠٠٠٠٠ وحدة عملة) هو ١٨٤٠٠٠ وحدة عملة. يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل لمبلغ ٣٦٨٠٠ وحدة عملة (أي ١٨٤٠٠٠ وحدة عملة \times ٢٠٪) في ٣١ كانون أول ٢٠٠٩.

يلزم مخصص تقييم يساوي ٣٢٨٠٠ وحدة عملة (أي ١٨٤٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٢٠٠٠٠ وحدة عملة) \times ٢٠٪. يتوجب زيادة الرصيد في حساب المخصص البالغ ١٨٠٠٠ وحدة عملة بواقع ١٤٨٠٠ وحدة عملة (أي ٣٢٨٠٠ وحدة عملة ناقص ١٨٠٠٠ وحدة عملة).

القيود اليومية عند الاعتراف المبدئي هي:

دائن	أصل ضريبي مؤجل	١٢٨٠٠ وحدة (أ)
	عملة	
دائن	الربح أو الخسارة - ضريبة الدخل (ضريبة مؤجلة)	٢٠٠٠ وحدة (ب)
	عملة	
مدين	مخصص تقييم	١٤٨٠٠ وحدة
	عملة	

الاعتراف بمخصص التقييم.

(أ) ٣٦٨٠٠ وحدة عملة ناقص ٢٤٠٠٠ وحدة عملة
 (ب) تمثل المصروفات الضريبية المؤجلة البالغة ٢٠٠٠ وحدة عملة صافي المبلغ من الزيادة البالغة ١٢٨٠٠ وحدة عملة في أصل ضريبة الدخل المؤجل والزيادة البالغة ١٤٨٠٠ وحدة عملة في مخصص التقييم.

المثال ١٠٤ قامت مجموعة بترحيل خسائر ضريبية غير مستخدمة من فترات سابقة بقيمة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. في ٢٠٠٥، تم وضع مخصص تقييم مقابل ٥٠٪ من الأصل الضريبي المؤجل المعترف به لهذه الخسائر الضريبية غير المستخدمة، لأنه كان من المرجح أن بعض الخسائر تنتهي غير مستخدمة.

في ٢٠٠٦، استمكت المجموعة ١٠٠٪ من أسهم رأس مال منشأة أخرى (شركة تابعة). تعتبر الشركة التابعة عالية الربحية وتحافظ على هوامش ربح ثابتة. من المتوقع أن تنتج العقود القائمة الخاصة بالمنشأة المشتراة ما يكفي من الدخل الخاضع للضريبة للتمكين من استخدام جميع عمليات ترحيل الخسائر.

تخضع المجموعة للضريبة على أساس موحد (أي أنها تودع عائد ضريبي موحد).

نتيجة لدمج الأعمال، تغيرت احتمالية وجود ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة لتحقيق الأصل الضريبي المؤجل للمجموعة. يمكن أن تستخدم المجموعة المنفعة من خسائرها الضريبية غير المستخدمة مقابل الربح المستقبلي الخاضع للضريبة للمنشأة المشتراة. بناء على ذلك، ستعكس

المجموعة مخصص تقييم المتعلق في ٢٠٠٦ (أي إزالته). لا يؤثر مثل هذا التخفيض على محاسبة دمج الأعمال.

ملاحظة: إذا خضعت المجموعة للضريبة على أساس منشأة فردية/عملية (أي أن المجموعة تودع عائدات ضريبية منفصلة للعمليات المختلفة)، فإنه لا يزال من الممكن للمجموعة استخدام المنفعة من خسائرها الضريبية غير المستخدمة مقابل الربح المستقبلي الخاضع للضريبة للمنشأة المشتراة إذا كانت القوانين الضريبية ذات الصلة في الاختصاص تسمح بذلك. على سبيل المثال، تسمح بعض الاختصاصات بإغاثة المجموعة. يسمح هذا بشكل فعال بنقل الخسائر الضريبية غير المستخدمة بين المنشآت في نفس المجموعة. مع ذلك، إذا كانت منشآت المجموعة التي لديها خسائر مرحلة في الاختصاصات الضريبية التي يمنع فيها إغاثة المجموعة (أو إغاثة مماثلة)، فإن مخصصات التقييم لا تزال بحاجة لأن يتم الاعتراف بها مقابل الأصل المؤجل لتلك الخسائر.

قياس كلا الضريبة الحالية والمؤجلة

٢٩. ٢٣ لن تقوم المنشأة بخضم الصول والالتزامات الضريبية المؤجلة.

ملاحظات

سيطلب خصم الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة جدولاً تفصيلية لتوقيت عكس كل فرق مؤقت. في حالات كثيرة، تكون هذه الجدولة غير عملية أو معقدة للغاية، وبالتالي يحظر الخصم بموجب القسم ٢٩.

٢٩. ٢٤ يؤثر عدم اليقين حول إذا كانت السلطات الضريبية ستقبل المبالغ المذكورة لهم من قبل المنشأة على قيمة الضريبة الحالية والمؤجلة. ستقوم المنشأة بقياس الأصول والالتزامات الضريبية المتداولة والمؤجلة باستخدام قيمة المتوسط المرجح للإمكانية لجميع النتائج الممكنة، على افتراض أن السلطات الضريبية ستراجع المبالغ المذكورة وتحصل على معرفة تامة بجميع المعلومات ذات العلاقة. ستعتمد التغييرات في قيمة المتوسط المرجح للإمكانية لجميع النتائج الممكنة على معلومات جديدة، وليس على تفسير جديد من قبل المنشأة للمعلومات المتوفرة سابقاً.

ملاحظات

تتسأ أحياناً شكوك بشأن المعاملة الضريبية المناسبة للبنود. في مثل هذه الحالات، قد يكون هنالك شك حول إذا كان سيتم في نهاية المطاف دعم المعالجة المعتمدة من قبل المنشأة عند إعداد العائد الضريبي عند التحقق من قبل السلطة الضريبية ذات العلاقة. يشار أحياناً إلى هذه الأنواع من الشكوك "بالمراكز الضريبية غير المؤكدة".

عندما يكون لدى الإدارة شك حول المعاملة الضريبية المناسبة، فإنه يتوجب على المنشأة إدراج هذا في قياس الضريبة الحالية والمؤجلة، إلا إذا كانت غير هامة.

يمكن أن يكون تقييم النتائج المختلفة والاحتمالات المرتبطة المطلوبة بموجب الفقرة ٢٩. ٢٤ تكون عملية ذاتية في بعض الحالات. إذا كانت المبالغ المدرجة كبيرة وليس لدى الإدارة الخبرة المناسبة، يمكن أن تحتاج منشأة للحصول على استشارة ضريبية من خبير.

مثال - المراكز الضريبية غير المؤكدة

المثال ١٠٥ في ٢٠٠١، قدمت منشأة تقريراً بالربح الخاضع للضريبة البالغ ١٠٠٠ وحدة عملة إلى السلطات الضريبية. تنظر إدارة المنشأة في تأثير عدم التأكيد على بعض المبالغ الواردة في

العائد الضريبي بأنها غير هامة إلا بالنسبة لاقتطاعين. الاقتطاعان هما على النحو التالي:

- مصروفات الترفيه: تعتقد المنشأة أن مصروفات الترفيه البالغة ٣٠٠٠ وحدة عملة التي تكبدتها في ٢٠٠١ قابلة للاقتطاع. وبالتالي تقدمت المنشأة بمطالبة بالتعويض عن ذلك في

العائد الضريبي. لأن هناك بعض الشكوك حول أي مصروفات ترفيهه التي تعتبر قابلة للاقتطاع في الاختصاص، فإن الإدارة تشعر أن هناك فرصة ضئيلة بفشل المطالبة.

- منافع الموظفين: تعتقد المنشأة أن مبلغ ٩٠٠ وحدة عملة الخاص بنوع معين من المنفعة المقدمة للموظفين قابلاً للاقتطاع. وبالتالي تقدمت المنشأة بمطالبة بالتعويض عن ذلك في العائد الضريبي. مع ذلك، فإن الإدارة تشعر أن السلطات الضريبية قد تعتبر أن مبلغ ٧٠٠ وحدة عملة من النفقات يكافئ هبة للموظفين، والتي تعتبر غير قابلة للاقتطاع الضريبي في الاختصاص. بناءً على ذلك، تعتقد الإدارة أنه من الممكن السماح فقط بمبلغ ٢٠٠ وحدة عملة من المطالبة.

تقييم المنشأة النتائج المحتملة لتلك الاقتطاعات على النحو التالي:

النتائج المحتملة	احتمالية حدوث النتيجة	نتيجة الاحتمال المرجح
الاقتطاع لمصروفات الترفيه (المبلغ الوارد في التقرير ٣٠٠٠ وحدة عملة)		
٣٠٠٠ وحدة عملة	٨٠%	٢٤٠٠ وحدة عملة
٠ وحدة عملة	٢٠%	٠ وحدة عملة
متوسط الاحتمال المرجح		٢٤٠٠ وحدة عملة
الاقتطاع لمنافع الموظفين (المبلغ الوارد في التقرير ٩٠٠ وحدة عملة)		
٩٠٠ وحدة عملة	٦٠%	٥٤٠ وحدة عملة
٢٠٠ وحدة عملة	٤٠%	٨٠ وحدة عملة
متوسط الاحتمال المرجح		٦٥٠ وحدة عملة

إن الربح الخاضع للضريبة قبل اقتطاع أي مبلغ لكلا المصروفين غير المؤكدين ٤٩٠٠ وحدة عملة.

تقيس المنشأة التزامها الضريبي الحالي اعتماداً على الربح الخاضع للضريبة البالغ ١٨٨٠ وحدة عملة (أي ٤٩٠٠ وحدة عملة ناقص (٢٤٠٠ وحدة عملة مصروفات الترفيه + ٦٢٠ وحدة عملة منافع الموظفين).

٢٩.٢٥ في بعض الاختصاصات، تعتبر ضريبة الدخل مستحقة الدفع بمعدل أعلى أو أدنى إذا تم دفع جزء من أو كل الربح أو الأرباح المستبقاة كأرباح أسهم للمساهمين في المنشأة. في اختصاصات أخرى، يمكن أن تكون ضريبة الدخل قابلة للاسترداد أو مستحقة الدفع إذا تم دفع جزء من أو كل الربح أو الأرباح المستبقاة كأرباح أسهم للمساهمين في المنشأة. في كلا الطرفين، تقيس المنشأة الضرائب الحالية والمؤجلة بالمعدل الضريبي المطبق على الأرباح غير الموزعة حتى تعترف المنشأة بالتزام بدفع أرباح الأسهم. عندما تعترف المنشأة بالتزام بدفع أرباح الأسهم، ستقوم بالاعتراف بالتزام الضريبي المتداول أو المؤجل الناتج (الأصل)، والمصروفات الضريبية ذات العلاقة (الدخل).

ملاحظات

يمكن أن تنشأ تعقيدات القياس عندما يخضع الدخل الموزع للضريبة بمعدل مختلف عن المعدل الضريبي على الدخل غير الموزع. في هذه الحالات، يتعين قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام المعدلات الضريبية على الأرباح غير الموزعة (أي لا تتوقع المنشأة أية أرباح أسهم مستقبلية). يتعين فقط محاسبة عواقب ضريبة الدخل عند الاعتراف بأرباح الأسهم كالتزام في البيانات المالية. يتم الاعتراف بأية عواقب ضريبية يمكن تتبع ذلك نتيجة لدفع أرباح الأسهم في الوقت الذي يتم فيه الإعلان والاعتراف لاحقاً بأرباح الأسهم كالتزام. تتوافق هذه المعالجة مع الفقرة ٣٢.٨ من القسم ٣٢/الأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير التي تنص على أنه "إذا أعلنت منشأة عن أرباح الأسهم لحاملي أدوات حقوق الملكية بعد نهاية فترة إعداد التقارير، فإن المنشأة لن تعترف بأرباح الأسهم تلك كالتزام في نهاية فترة إعداد التقارير". وفقاً لهذا، تتطلب الفقرة ٢٩.

٢٥ أية عواقب ضريبية يمكن أن تتبع نتيجة لدفع أرباح الأسهم التي سيتم الاعتراف بها إلا عندما يتم الإعلان والاعتراف لاحقاً بأرباح الأسهم كالتزام.

أمثلة - المعدل الضريبي

المثال ١٠٦ تعمل منشأة في اختصاص حيث تعتبر ضرائب الدخل مستحقة الدفع بمعدل أعلى على الأرباح غير الموزعة (٥٠٪) مع استرداد مبلغ عندما يتم توزيع الأرباح. المعدل الضريبي على الأرباح الموزعة هو ٣٥٪.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تتوقع المنشأة أن تعرض أرباح الأسهم في آذار ٢٠٠٢ بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة تقريبا للسنة المنتهية في ٢٠٠١. ستتم المصادقة على البيانات المالية للإصدار في نيسان ٢٠٠٢. إن الدخل الخاضع للضريبة للسنة ٢٠٠١ هو ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تمتلك المنشأة فروقات مؤقتة من المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل بقيمة ٤٠٠٠٠ وحدة عملة.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠٠، لم تمتلك المنشأة أية فروقات مؤقتة.

تعترف المنشأة بالتزام ضريبي متداول ومصرفات ضريبة دخل حالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠١ بقيمة ٥٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ٥٠٪) اعتمادا على المعدل الضريبي المطبق على الأرباح غير الموزعة. لا يتم الاعتراف بأي أصل للمبلغ القابلة للاسترداد على نحو محتمل نتيجة لأرباح الأسهم المستقبلية لأنه لا يتم الإعلان عن أرباح الأسهم قبل تاريخ إعداد التقارير. يتم الإعلان عنها قبل المصادقة على البيانات المالية للإصدار، ولكن لا يتم تعديل البيانات المالية.

تعترف المنشأة أيضا بالتزام ضريبي مؤجل ومصرفات ضريبية مؤجلة من ٢٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٤٠٠٠٠ وحدة عملة × ٥٠٪) تمثل ضريبة الدخل الإضافية التي ستدفعها المنشأة، اعتمادا على المعدل الضريبي المطبق على الأرباح غير الموزعة، عندما تتعكس الفروقات المؤقتة.

المثال ١٠٧ الحقائق هي نفسها كما في المثال ١٠٦. يتم دفع الالتزام الضريبي المتداول البالغ ٥٠٠٠٠ وحدة عملة في ١ آذار ٢٠٠٢. بعد ذلك، في ١٥ آذار ٢٠٠٢، تعلن المنشأة عن أرباح الأسهم مستحقة الدفع البالغة ١٠٠٠٠ وحدة عملة من الأرباح التشغيلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠١.

في ١٥ آذار ٢٠٠٢، تعترف المنشأة بالتزام بأرباح الأسهم بقيمة ١٠٠٠٠ وحدة عملة. في نفس التاريخ، تعترف المنشأة أيضا بأصل حالي لاسترداد ضرائب الدخل البالغة ١٥٠٠ وحدة عملة (١٥٪ × ١٠٠٠٠ وحدة عملة أرباح الأسهم المعترف بها كالتزام). تعترف المنشأة بمبلغ ١٥٠٠ وحدة عملة كأصل ضريبي متداول وكتخفيض لمصرفات ضريبة الدخل الحالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠٢.

تستمر المنشأة بالاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام المعدل غير الموزع. ملاحظة: من الأكثر ملاءمة الاعتراف بالتأثير الضريبي المتزايد لدفع أرباح الأسهم (في هذا المثال، الضريبة الإضافية من ١٥٠٠ وحدة عملة) في الربح أو الخسارة، وليس في حقوق الملكية، بالرغم من تحميل دفع أرباح الأسهم لحقوق الملكية. وذلك لأن عواقب ضريبة الدخل لأرباح الأسهم أكثر ارتباطا بشكل مباشر مع المعاملات أو الأحداث السابقة من ارتباطها بالتوزيعات على المالكين (انظر الفقرة ٢٩.٢٧ لمتطلبات التخصيص).

الضريبة المقطعة على أرباح الأسهم

٢٩.٢٦ عندما تدفع منشأة أرباح الأسهم لمساهميها، يمكن أن يطلب منها دفع قسم من أرباح الأسهم للسلطات الضريبية نيابة عن المساهمين. يتم تحميل مثل هذا المبلغ المدفوع أو مستحق

الدفع للسلطات الضريبية على حقوق الملكية كجزء من أرباح الأسهم.

ملاحظات

لا تنسب الضريبة المقتطعة للمنشأة التي تدفع أرباح الأسهم. تعمل المنشأة التي تدفع أرباح الأسهم بشكل فعال كوكيل في عملية جمع الضرائب. بناءً على ذلك، سيظهر إجمالي مبلغ أرباح الأسهم الشامل لذلك المدفوع للسلطات الضريبية كأرباح في حسابات الجهة الدافعة.

مثال - الضريبة المقتطعة على أرباح الأسهم

المثال ١٠٨ تعلن منشأة عن أرباح أسهم من ٥٠٠٠ وحدة عملة لمساهميها (يملكك جميع المساهمين مساهمات صغيرة). تعمل المنشأة في اختصاص حيث هو يطلب منها اقتطاع ٢٥٪ من قيمة أرباح الأسهم مستحقة الدفع للمساهمين ودفعها للسلطات الضريبية بالنيابة عن أولئك المساهمين.

تقوم المنشأة بعمل القيود اليومية التالية عندما تعلن عن أرباح الأسهم للمساهمين:

دائن	الأرباح المستحقة	٥٠٠٠ وحدة	عملة
مدين	مستحق الدفع (مبلغ مستحق للمساهمين)	٣٧٥٠ وحدة نقد	
مدين	مستحق الدفع (مبلغ مستحق للسلطة الضريبية)	١٢٥٠ وحدة	عملة

الاعتراف بأرباح الأسهم مستحقة الدفع للمساهمين.

تعترف المنشأة بالتزام مالي للمبلغ المقتطع الذي سيكون بحاجة للدفع للسلطات الضريبية بقيمة ١٢٥٠ وحدة عملة (أي ٥٠٠٠ وحدة عملة \times ٢٥٪) وصافي أرباح الأسهم مستحقة الدفع للمساهمين بقيمة ٣٧٥٠ وحدة عملة (أي ٥٠٠٠ وحدة عملة ناقص ١٢٥٠ وحدة عملة).

العرض

التخصيص في الدخل الشامل وحقوق الملكية

٢٧.٢٩ تعترف منشأة بالمصروفات الضريبية في نفس المكون من إجمالي الدخل الشامل (أي العمليات المستمرة، العمليات المتوقعة، أو الدخل الشامل الآخر) أو حقوق الملكية مثل المعاملة أو الحدث الآخر الناتج في المصروفات الضريبية.

ملاحظات

المعاملة أو الحدث المعترف به في الدخل الشامل الآخر

توضح الملاحظات والمثال الذي يدعم الفقرة ٢٩.٧ كيفية تطبيق هذا المتطلب على المصروفات الضريبية الحالية الناتجة عن المعاملات أو الأحداث الأخرى المعترف بها كدخل شامل آخر.

توضح الملاحظات التي تدعم الفقرة ٢٩.١٧ كيفية تطبيق هذا المتطلب على المصروفات الضريبية المؤجلة الناتجة عن المعاملات أو الأحداث الأخرى المعترف بها كدخل شامل آخر.

تحتاج فقط المنشآت معالجة تخصيص إجمالي المصروفات الضريبية لأن القسم ٢٩ لا يتطلب تحليل إجمالي المصروفات الضريبية في الدخل الشامل الآخر إلى ضريبة حالية ومؤجلة.

المعاملة أو الحدث المعترف بها في حقوق الملكية

يتعين تحميل أو ترصيد المصروفات الضريبية الحالية أو المؤجلة مباشرة في حقوق الملكية إذا كانت الضريبة تتعلق ببند يتم ترصيدها أو تحميلها مباشرة في حقوق الملكية، سواء في نفس الفترة أو في فترة مختلفة.

هنالك ثلاثة أمثلة من البنود التي يتم فيها ترصيد أو تحميل الضريبة المؤجلة مباشرة على حقوق الملكية:

- تعديل على الأرباح المستبقة الافتتاحية الناتجة إما عن تغيير في السياسة المحاسبية التي تتم محاسبتها بأثر رجعي أو تصحيح خطأ. (القسم ١٠ السياسات والتفديرات والأخطاء المحاسبية)

- الاعتراف المبدئي بمكون حقوق الملكية في تصنيف أداة مالية مركبة (القسم ٢٢ الالتزامات وحقوق الملكية)
 - إصدار الأسهم (القسم ٢٢). انظر المثال ١٠٩.
- المعاملة أو الحدث المعترف بها في العمليات المتوقفة
- يتم تعريف العملية المتوقفة بأنها إحدى مكونات منشأة التي إما تم التخلص، أو تم الاحتفاظ بها للبيع، و
- (أ) تمثل خطأ رئيسيا منفصلا من الأعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات
- (ب) تعتبر جزءا من خطة منسقة واحدة للتخلص من خط رئيسي منفصل من الأعمال أو منطقة جغرافية للعمليات أو
- (ج) تعتبر شركة تابعة تم استملاكها بشكل حصري بهدف إعادة بيعها.
- تتطلب الفقرة ٥. ٥ من القسم ٥ من المنشآت ذات العمليات المتوقفة أن تشمل العمليات المتوقفة باعتباره بند سطر منفصل في بيان صافي الدخل الشامل من ضريبة الدخل ذات العلاقة. بناء على ذلك، يتعين تخصيص أي ضريبة الدخل على الربح أو الخسارة للعملية المتوقفة، أو على بيع العملية المتوقفة، أو على التحركات في الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بأصول والالتزامات مكون بينما يتم تصنيفها على أنها متوقفة (على سبيل المثال، بسبب تغير في قيمة الأصول والالتزامات بينما يعتبر المكون بأنه محفوظ للبيع) للعمليات المتوقفة.
- توضح الوحدة ٥ بيان الدخل الشامل وبيان الدخل تحديد والإفصاح عن العمليات المتوقفة.

مثال - التخصيص

المثال ١٠٩ تقوم منشأة بإصدار أسهم جديدة. في اختصاص المنشأة، تعتبر تكلفة المعاملات المرتبطة بإصدار الأسهم قابلة للاقتطاع للغايات الضريبية في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

تتطلب الفقرة ٢٢. ٩ من القسم ٢٢ يتطلب أن "المنشأة ستقوم بحاسبة تكاليف المعاملات الخاصة بمعاملات حقوق الملكية باعتبارها اقتطاعا من حقوق الملكية، صافي أي منفعة ضريبية دخل ذات علاقة" (أي يتم تحميل أي تخفيض في الضرائب مباشرة على حقوق الملكية في نفس المكان مثل تكاليف المعاملة).

التمييز بين البنود المتداولة/غير المتداولة

٢٨. ٢٩ عندما تعرض منشأة أصولا متداولة وغير متداولة، والتزامات متداولة وغير متداولة، كتصنيفات منفصلة في بيان المركز المالي الخاص بها، فإنها لن تقوم بتصنيف أية أصول (التزامات) ضريبية مؤجلة كأصول (التزامات) متداولة.

ملاحظة

يتم تصنيف جميع الأصول الضريبية المؤجلة وجميع الالتزامات الضريبية المؤجلة على أنها غير متداولة.

المقاصة

٢٩. ٢٩ تقوم منشأة بمقاصة الأصول الضريبية المتداولة والالتزامات الضريبية الحالية، أو مقاصة الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة، فقط عندما تمتلك حقا قانونيا ملزما بمقاصة المبالغ وأنها تتوقع إما التسوية على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بشكل متزامن.

ملاحظات

مقاصة الأصول والالتزامات الضريبية المتداولة

يمكن أن تمتلك منشأة حقا قانونيا ملزما لمقاصة أصل ضريبي متداول مقابل التزام ضريبي متداول عندما تتعلق بضرائب الدخل المفروضة من قبل نفس السلطة الضريبية وتسمح السلطة الضريبية للمنشأة بعمل أو تلقي دفعة صافية واحدة.

في البيانات المالية الموحدة، يعتبر أصل ضريبي متداول لمنشأة في مجموعة مقاصة مقابل التزام ضريبي متداول لمنشأة أخرى في المجموعة إذا كانت المنشآت المعنية تمتلك حقا قانونيا ملزما لعمل أو تلقي دفعة صافية واحدة، وإذا المنشآت تتوقع أيضا عمل أو تلقي مثل هذه الدفع الصافية أو استرداد الأصل وتسوية الالتزام بشكل متزامن.

مقاصة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

يمكن عموما مقاصة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الناشئة داخل نفس المنشأة القانونية، على افتراض أنها أيضا منشأة خاضعة للضريبة. مع ذلك، إن أحد الأمثلة التي لا يكون هذا هو الحال فيها إذا كان لدى منشأة خاضعة للضريبة خسائر رأس مال غير مستخدمة يمكن فقط ترحيلها واستخدامها مقابل أرباح رأس المال المستقبلية. في هذا المثال، ستنتم فقط مقاصة الأصل الضريبي المؤجل المتعلق بالخسائر مقابل الالتزامات الضريبية المؤجلة لدرجة أن الالتزامات الضريبية المؤجلة ترتبط بأرباح رأس المال غير المحققة. يعتبر متطلب تحقيق الأصل الضريبي المؤجل وتسوية الالتزام الضريبي المؤجل بشكل متزامن هاما للضريبة المؤجلة. يتعين أن تحدث مقاصة أرصدة الضريبة المؤجلة المحددة بشكل خاص فقط إذا عكس الفرق المؤقت الذي يؤدي إلى أصل ضريبي مؤجل قبل، أو في نفس وقت، الفروقات المؤقتة التي توجد التزاما ضريبيا مؤجلا. إذا انعكست تلك التي تؤدي إلى الالتزام أولا، فإنه سيوجد هنالك متطلب لدفع الضريبة قبل أن يكون هنالك أي استحقاق لاسترداد الضريبة.

يمنع عموما متطلب جباية الأرصدة من قبل نفس السلطة الضريبية مقاصة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة من منشآت مجموعة في اختصاصات مختلفة. حتى بالنسبة لمنشآت المجموعة العاملة في اختصاص واحد، لا تسمح سلطات الضرائب في كثير من الأحيان بصافي التسوية بين المنشآت الخاضعة للضريبة المختلفة.

بناء على ذلك، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يتم تجميع الأصول الضريبية المؤجلة للمنشآت المنفصلة معا. يتم أيضا تجميع الالتزامات الضريبية المؤجلة للمنشآت المنفصلة عادة ولكن قد لا يكون هنالك مقاصة أخرى للأصول الضريبية المؤجلة مع الالتزامات الضريبية المؤجلة.

المقاصة في بيان الدخل الشامل

ملاحظة: لا تلغي القدرة على مقاصة المبالغ في بيان المركز المالي متطلب تصنيف المصروفات (أو منفعة) الضريبية بشكل مناسب ضمن المكون المناسب من الدخل الشامل أو حقوق الملكية.

الإفصاحات

٢٩. ٣٠ تقوم منشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم طبيعة والتأثير المالي للعواقب الضريبية المتداولة والمؤجلة للمعاملات المعترف بها والأحداث الأخرى.

ملاحظات

بالإضافة إلى المتطلب الوارد في الفقرة ٢٩. ٣٠، تتطلب الفقرة ٣. ٢ إفصاحات إضافية عندما يكون الامتثال للمتطلبات المحددة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم غير كاف لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة وأحداث وشروط أخرى على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة. بناء على ذلك، تقدم الفقرتان ٢٩. ٣١ و ٢٩. ٣٢ وصفا للحد الأدنى من الإفصاحات التي تعتبر ضرورية بموجب القسم ٢٩. يتعين أن توفر المنشأة أيضا معلومات حول ظروفها في ملاحظات الإفصاح، إذا كانت هذه المعلومات ستفيد مستخدمي البيانات المالية.

مثال - الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة ٢٩. ٣٠

المثال ١١٠ يمكن أن تفصح منشأة عن ضريبة الدخل على النحو التالي:

ملاحظة ٢: السياسات المحاسبية

ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل مجموع الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة.

الضريبة الحالية

تعتمد الضريبة الحالية للسنة على الربح الخاضع للضريبة لنفس السنة. يتم حساب الضريبة الحالية باستخدام المعدلات الضريبية التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري مع نهاية فترة إعداد التقارير المالية. يعتبر الإعلان الحكومي الرسمي بالتغيرات في المعدلات الضريبية أو القوانين الضريبية تشريعا جوهريا في الاختصاصين الضريبيين اللذان تعمل فيهما المجموعة.

الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالالتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروقات المؤقتة المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل. يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة المتوقع أن تخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل، وترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية المتوقع أن تطبق على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) للفترة التي تتوقع فيها تحقيق الأصل الضريبي المؤجل (تسوية الالتزام الضريبي المؤجل)، على أساس المعدلات الضريبية التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري مع نهاية فترة إعداد التقارير.

يتم الاعتراف بمخصص تقييم مقابل الأصول الضريبية المؤجلة بحيث يساوي صافي المبلغ الأعلى الأكثر احتمالا بأن لا يتم تحقيقه على أساس الربح الخاضع للضريبة الحالي أو المستقبلي. تتم مراجعة صافي القيمة المسجلة للأصول الضريبية المؤجلة في كل تاريخ إعداد تقارير ويتم تعديلها لتعكس التقييم الحالي للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة.

يتم الاعتراف بضريبة الدخل (الحالية والمؤجلة) في الربح أو الخسارة، أو الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية اعتمادا على المعاملة أو الحدث الآخر التي تؤدي إلى المصروفات الضريبية.

٢٩. ٣١ تقوم منشأة بالإفصاح بشكل منفصل عن المكونات الرئيسية للمصروفات (الدخل) الضريبية. يمكن أن تشمل هذه المكونات للمصروفات (الدخل) الضريبية:

(أ) المصروفات (الدخل) الضريبة المتداولة.

(ب) أية تعديلات معترف بها في فترة الضريبة الحالية للفترة السابقة.

(ج) قيمة المصروفات (الدخل) الضريبية المؤجلة المتعلقة ببناء وعكس الفروقات المؤقتة.

(د) قيمة المصروفات (الدخل) الضريبية المؤجلة المتعلقة بالتغيرات في المعدلات الضريبية أو فرض ضرائب جديدة.

(هـ) التأثير على المصروفات الضريبة المؤجلة الناجمة عن تغير في تأثير النتائج المحتملة لمراجعة من جانب السلطات الضريبية (انظر الفقرة ٢٩. ٢٤).

(و) التعديلات على المصروفات الضريبة المؤجلة الناجمة عن تغير في الوضع الضريبي للمنشأة أو مساهميتها.

(ز) أي تغير في مخصص التقييم (انظر الفقرتين ٢٩. ٢١ و ٢٩. ٢٢).

(ح) قيمة المصروفات الضريبية المتعلقة بالتغيرات في السياسات والأخطاء المحاسبية (انظر القسم ١٠ السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية).

ملاحظات

يوضح المثال الوارد أدناه الإفصاح الذي تقتضيه الفقرة ٢٩. ٣١. أدرجت بعض بنود السطور بالرغم من عدم وجود أي مبالغ معترف بها لها في السنة الحالية والسابقة. تدرج البنود في المثال فقط لتوضيح مركزها. عمليا، إذا كان لدى منشأة قيمة صفرية لهذه البنود في جميع السنوات المعروضة في البيانات المالية، فيمكنها حذف بند السطر من ملاحظات الإفصاح.

يفترض المثال ١١١ أن المنشأة لا تمتلك أي مصروفات ضريبة دخل مخصصة للدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية أو المتعلقة بالعمليات المتوقفة.

مثال - الإفصاح الذي تقتضيه الفقرة ٣١.٢٩

المثال ١١١ يمكن أن تفصح منشأة عن مصروفات ضريبة الدخل على النحو التالي :

ملاحظة ١٠: مصروفات ضريبة الدخل تشمل المصروفات الضريبية:

الإشارة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٢٠×١ وحدة عملة	٢٠×٢ وحدة عملة	
٣١.٢٩ (أ)	٣٥٠٠٠	٤٤١٠٠	المصروفات الضريبية المتداولة
٣١.٢٩ (ب)	-	(١٠٠)	التعديلات المعترف بها في فترة الضريبة الحالية للفترات السابقة
٣١.٢٩ (ج)	٢٠٠٠	٤٥٠٠	قيمة المصروفات الضريبية المؤجلة المتعلقة بمنشأة وعكس الفروقات المؤقتة
٣١.٢٩ (د)	-	-	قيمة المصروفات (الدخل) الضريبية المؤجلة المتعلقة بالتغيرات في المعدلات الضريبية
٣١.٢٩ (هـ)	-	-	التأثير على المصروفات الضريبية المؤجلة الناجمة عن التغير تأثير النتائج المحتملة لمراجعة من قبل السلطات الضريبية
٣١.٢٩ (و)	-	-	التعديلات على المصروفات الضريبية المؤجلة الناجمة عن تغير في الوضع الضريبي للمنشأة أو مساهميتها.
٣١.٢٩ (ز)	-	٥٠٠	الزيادة في مخصص التقييم
٣١.٢٩ (ح)	-	-	قيمة المصروفات الضريبية المتعلقة بالتغيرات في السياسات والأخطاء المحاسبية
	٣٧٠٠٠	٤٩٠٠٠	إجمالي المصروفات الضريبية

٣٢.٢٩ تقوم منشأة بالإفصاح عما يلي بشكل منفصل:

(أ) إجمالي الضريبة الحالية والمؤجلة المتعلقة بالبنود التي يتم الاعتراف بها كبنود دخل شامل آخر.

(ب) توضيح للفروقات الكبيرة في المبالغ المعروضة في بيان الدخل الشامل والمبالغ المقدمة للسلطات الضريبية.

(ج) توضيح للتغيرات في المعدل (المعدلات) الضريبية المطبقة مقارنة مع فترة إعداد التقارير السابقة.

(د) لكل نوع من الفروقات المؤقتة ولكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية:

(١) قيمة الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة ومخصصات التقييم في نهاية فترة إعداد التقارير، و

(٢) تحليلاً للتغير في الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة ومخصص التقييم خلال هذه الفترة.

(هـ) تاريخ الانتهاء، إن وجد، للفروقات المؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة.

(و) في الظروف المبينة في الفقرة ٢٩.٢٥، توضيحاً لطبيعة عواقب ضريبة الدخل المحتملة التي ستنتج عن دفع أرباح الأسهم للمساهمين.

ملاحظات

يوضح المثال الوارد أدناه إحدى طرق عرض الإفصاحات المطلوبة التي تقتضها الفقرة ٢٩.٣٢.

مثال - الإفصاح الذي تقتضيه الفقرة ٣٢.٢٩ (أ) و(د) و(هـ)

من المفترض أنه بموجب الفقرة ٢٩. ٣٢ (أ) لا يوجد أي ضريبة حالية تتعلق بالبند الذي يتم الاعتراف بها كبند دخل شامل آخر.

المثال ١١٢ يمكن أن تفصح منشأة عن مصروفات ضريبة الدخل كالتالي:
[مستخلص من] الملاحظة س الضريبة المؤجلة

فيما يلي الالتزامات (الأصول) الضريبية المؤجلة المعترف بها من قبل المجموعة:

الإجمالي	الالتزامات الضريبية غير المستخدمة	خسارة الصافي الاستثمار	منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى	البرمجية	وحدة عملة
وحدة عملة (٣١٠)	-	وحدة عملة ٢٠	وحدة عملة (٥٠٠)	وحدة عملة ١٧٠	١ كانون ثاني ٢٠١١
(٨٥)	-	-	(١٧)	(٦٨)	التحميل (الدين) على الربح أو الخسارة للسنة
(٤٠)	-	(٤٠)	-	-	التحميل (الدين) على الدخل الشامل الآخر للسنة
وحدة عملة (٤٣٥)	-	وحدة عملة (٢٠)	وحدة عملة (٥١٧)	وحدة عملة ١٠٢	١ كانون ثاني ٢٠١٢
(٢٩٩)	(٢٠٠)	-	(٣١)	(٦٨)	التحميل (الدين) على الربح أو الخسارة للسنة
١٠	-	١٠	-	-	التحميل (الدين) على الدخل الشامل الآخر للسنة
(٧٢٤)	(٢٠٠)	(١٠)	(٥٤٨)	٣٤	٣١ كانون أول ٢٠١٢

تم توفير التخفيضات الضريبية للمنشأة للعمل في منطقة تنمية معينة ويمكن فقط مقاصتها مقابل الضريبة المتعلقة بضرية الدخل مستحقة الدفع على الأرباح من تلك المنطقة المعنية. يتم بيان الأصل الضريبي المؤجل للتخفيضات الضريبية غير المستخدمة كصافي مخصص تقييم من ١٠٠ وحدة عملة. إن مجموع الأصل الضريبي المؤجل للتخفيضات الضريبية غير المستخدمة في ٣١ كانون أول ٢٠١٢ هو ٣٠٠ وحدة عملة (٣١ كانون أول ٢٠١١: ٠ وحدة عملة). يتم الاعتراف بمخصص تقييم من ١٠٠ وحدة عملة مقابل الأصل الضريبي المؤجل في ٣١ كانون أول ٢٠١٢ لتخفيض المبلغ المسجل للمبلغ الأعلى الأكثر احتمالاً ليتم استرداده بالاعتماد على الأرباح المستقبلية من منطقة التشغيل المعنية. ستنتهي أية تخفيضات ضريبية غير مستخدمة في ٣١ كانون أول ٢٠١٦.

مثال - الإفصاح الذي تقتضيه الفقرة ٢٩. ٣٢ (ب)

المثال ١١٣ يمكن أن تفصح منشأة عن مصروفات ضريبة الدخل كالتالي:

[مستخلص من] الملاحظة ١٠ الضريبة المؤجلة

يتم حساب ضريبة الدخل بنسبة ٤٠٪ في ٢٠١٢ (٢٠١١: ٤٠٪) من الربح القابل للتقييم المقدر لهذه السنة.

تختلف مصروفات ضريبة الدخل لهذه السنة، ٢٣٠ وحدة عملة في ٢٠١٢ (١٩٧ وحدة عملة في ٢٠١١)، عن المبلغ الذي سينتج عن تطبيق المعدل الضريبي من ٤٠٪ (في كلا ٢٠١٢ و ٢٠١١) على الربح قبل الضريبة لأنه، بموجب القوانين الضريبية لـ [اسم الاختصاص الضريبي للمنشأة]، تعتبر بعض مصروفات تعويضات الموظفين (٣١ وحدة عملة في ٢٠١٢ و ٤٥ وحدة عملة في ٢٠١١) التي يتم الاعتراف بها عند قياس الربح قبل الضريبة غير قابلة للاقتطاع الضريبي.

مثال - توضيح الفقرة ٢٩. ٣٢ (ج) إذا كان هناك تغير في المعدلات الضريبية

المثال ١١٤ يمكن أن تفصح منشأة عن مصروفات ضريبة الدخل كالتالي:

[مستخلص من] الملاحظة ١٠ الضريبة المؤجلة

تم سن تغيير في معدل ضريبة الدخل من ٢٠٪ إلى ٢٢٪ في ١ تموز ٢٠١٢، اعتباراً من ١ كانون ثاني ٢٠١٣. يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة على الفروقات المؤقتة المتوقع أن تتعكس بعد ١ كانون ثاني ٢٠١٣ بنسبة ٢٢٪.

مثال - توضيح الفقرة ٢٩ . ٣٢ (و)

المثال ١١٥ يمكن أن تفصح منشأة عن مصروفات ضريبة الدخل كالتالي:

[مستخلص من] الملاحظة ١٠ الضريبة المؤجلة

تعمل منشأة في اختصاص حيث تكون ضرائب الدخل مستحقة الدفع بمعدل أعلى على الأرباح غير الموزعة (٥٠٪) مع قابلية مبلغ للاسترداد عند توزيع الأرباح. إن المعدل الضريبي على الأرباح الموزعة ٣٥٪. في ٣١ كانون أول ٢٠٠٢، لم تعترف المنشأة بالتزام مقابل أرباح الأسهم مستحقة الدفع لأنه لم يتم الإعلان عن أرباح الأسهم للسنة بعد نهاية السنة. بناءً على ذلك، اعترفت المنشأة بمصروفات ضريبة على أساس المعدل الأعلى البالغ ٥٠٪. في ٢٠٠٣، عندما تعلن المنشأة عن أرباح الأسهم البالغة ١٠٠٠٠ وحدة عملة، تصبح المنشأة مخولة باسترداد ١٥٠٠ وحدة عملة من الضريبة الحالية. سيتم الاعتراف بذلك كأصل ضريبي متداول بتاريخ الإعلان عن أرباح الأسهم وسيتم الاعتراف بتخفيض مماثل في المصروفات الضريبة المتداولة في ٢٠٠٣.

تقديرات هامة وأحكام أخرى

يتطلب غالباً تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على المعاملات والأحداث حكماً. تعتبر المعلومات حول الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية للشك في التقديرات غير مفيدة في تقييم المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية لمنشأة. بناءً على ذلك، ووفقاً للفقرة ٨. ٦، يجب أن تفصح المنشأة عن الأحكام التي أصدرتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. علاوة على ذلك، وفقاً للفقرة ٨. ٧، يجب أن تفصح المنشأة عن معلومات حول الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقدير في تاريخ إعداد التقارير، التي تعتبر ذات مخاطرة كبيرة تؤدي إلى تعديل هام على المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات في السنة المالية المقبلة. تتطلب الأقسام الأخرى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإفصاح عن معلومات حول الأحكام المعينة وعدم التأكد من التقدير. يتم تحديد بعض الأحكام في محاسبة ضريبة الدخل أدناه.

النطاق

تتطلب أحياناً عملية تحديد إذا كانت أو لم تكن الضريبة "ضريبة الدخل" حكماً، اعتماداً على الحقائق والظروف المحددة (على سبيل المثال، طبيعة الضريبة وكيفية تحديدها).

أمثلة

في اختصاص المنشأة أ، تكون الضريبة قابلة للتقييم بالإشارة إلى مبلغ يتم حسابه باعتباره إيراد منشأة ناقص تكاليف خاصة معينة. في اختصاص المنشأة ب، تكون الضريبة قابلة للتقييم بالإشارة إلى مبلغ يساوي ٢٠٪ من إيراد منشأة.

بالرغم أن تقييم الضريبة إما على "الإيراد ناقص تكاليف خاصة معينة" أو "نسبة مئوية من الإيراد" لا يكافئ تقييم الضريبة على الدخل ناقص المصروفات، إلى حد أنه يتم تحديد المبالغ كبديل عن الدخل الخاضع للضريبة (على سبيل المثال، يتم تحديد النسبة المئوية المطبقة على الإيراد اعتماداً على صافي الهوامش التاريخي ويتم تعيينها للدخل الخاضع للضريبة التقريبي)، إلا أنه قد يتضمن أن الضريبة عبارة عن ضريبة دخل بطبيعتها وبالتالي يتعين محاسبتها بموجب القسم ٢٩. يحتاج الحكم للتطبيق اعتماداً على الدراسة المتأنية لكل الحقائق.

يطلب من المنشأة دفع الضريبة التي يتم حسابها على أنها مجموع مكونين، مبلغ اعتمادا على حجم المنتجات المباعة ومبلغ اعتمادا على الأرباح. يعتبر المبلغ المرتكز على الأرباح مستحق الدفع فقط إذا كان حجم المنتجات المباعة أكبر من الحد الأدنى لمستوى معين.

لن يكون مبلغ الضريبة المرتكز على حجم المنتجات المباعة ضمن نطاق القسم ٢٩ لأنه لا يعتمد على الأرباح الخاضعة للضريبة. من ناحية أخرى، سيتم النظر في أية مبالغ إضافية مستحقة نتيجة للمكون المرتكز على الربح ليكون ضريبة دخل ضمن نطاق القسم ٢٩.

الاعتراف

تعفي الفقرة ٢٩. ١٦ (أ) المنشأة من الاعتراف بأصول ضريبة مؤجلة على الأرباح غير المحولة المعاد استثمارها بشكل دائم للشركات التابعة الأجنبية أو الشركات الزميلة الأجنبية أو المشاريع المشتركة الأجنبية التي تكون دائمة أساسا بطبيعتها. في بعض الحالات، تكون هنالك حاجة لحكم هام لتحديد ما إذا كان الاستثمار في شركة تابعة أجنبية أو شركة زميلة أجنبية أو مشروع مشترك أجنبي دائمة أساسا بطبيعتها. فيما يلي أمثلة على بعض العوامل التي ستأخذ في الاعتبار في عمل التقييم:

- أي خطط محددة موضوعة لإعادة الاستثمار مثل تنمية الجهة المستثمر بها؛
- أرباح الأسهم المدفوعة سابقا من قبل الجهة المستثمر بها؛
- أي اتفاقات موجودة ستتطلب دفع أرباح أسهم أو وضع سياسات لدفع أرباح الأسهم؛ و
- إذا كان يوجد أية متطلبات قانونية من شأنها أن تجبر الجهة المستثمر بها على دفع التوزيعات.

إذا تغيرت الظروف وأصبح من الواضح أن كل أو جزء من استثمار في شركة تابعة أجنبية أو شركة زميلة أجنبية أو مشروع مشترك لم يعد دائما بشكل أساسي في المدة، فإن المنشأة ستعترف بالأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل ذو العلاقة. على العكس من ذلك، إذا أصبح من الواضح أن كل أو جزء من استثمار في شركة تابعة أجنبية أو شركة زميلة أجنبية أو مشروع مشترك أصبح دائما بشكل أساسي في المدة، فإن المنشأة ستزيل الاعتراف بالأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل ذو العلاقة. على سبيل المثال، عندما تفقد منشأة السيطرة على شركة تابعة أجنبية كانت دائمة بشكل أساسي في المدة فإن هذا قد يعني أن المنشأة لم تعد قادرة على وضع خطط لإعادة استثمار أرباح الأسهم. في هذه الحالة، بالنسبة لأي استثمار متبقي، تعترف المنشأة بأصل أو التزام ضريبي مؤجل للفرق المؤقت بين القيمة المسجلة للاستثمار وأساسها الضريبي (ما لم ينطبق الاستثناء الوارد في الفقرة ٢٩. ١٦ (أ)). يتم الاعتراف بالمصروفات الضريبية المؤجلة الناتجة في الربح أو الخسارة.

القياس

المعدلات الضريبية المتدرجة

عند تطبيق معدلات ضريبية مختلفة على مستويات مختلفة من الربح الخاضع للضريبة، قد تحتاج المنشأة لتطبيق حكم عند تقدير متوسط المعدلات التي ستطبق عندما تتوقع تحقيق الأصل الضريبي المؤجل أو تسوية الالتزام الضريبي المؤجل. على سبيل المثال، قد تحتاج المنشأة لتقدير الأرباح الخاضعة للضريبة في سنة مستقبلية لتحديد المعدل الضريبي الذي سيطبق في تلك السنة.

التشريع الجوهري

في بعض الاختصاصات، تمتلك إجراءات معينة من قبل الحكومة تتعلق بالمعدلات الضريبية والقوانين الضريبية الأثر الجوهري للتشريع الفعلي، بالرغم من إمكانية عدم حدوث التشريع الرسمي بعد. في هذه الحالات، يحتاج الحكم للتطبيق عند تحديد إذا كانت أو لم تكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تعني أن تغييرا في المعدلات الضريبية أو القوانين الضريبية قد تم سنه بشكل جوهري. سيتم عادة تقرير إذا شكل أو لم يشكل التشريع الجوهري تشريعا فعليا لجميع المنشآت ضمن اختصاص ضريبي واحد للاتساق (أي سيتم عموما تحديده من خلال إجماع مهنة المحاسبة، بدلا من كل منشأة على حدة).

المراكز الضريبية غير المؤكدة

يحتاج الحكم لأن يطبق عندما يكون هنالك عدم يقين بشأن معالجة المبالغ التي إيرادها في التقارير حول العائد الضريبي، على سبيل المثال إذا كانت منشأة غير متأكدة إذا كانت مصروفات معينة تلي متطلبات الاقتطاع الضريبي. عندما يكون لدى الإدارة شك حول المعالجة الضريبية المناسبة، يتوجب على المنشأة إدراج هذا في قياس الضريبة الحالية والمؤجلة، إلا إذا كانت غير هامة. يمكن أن يكون تقييم النتائج المختلفة والاحتمالات المرتبطة المطلوبة عندما يتواجد مثل هذا الشك غير موضوعي إلى حد بعيد.

مخصص التقييم

وفقا للفقرة ٢٩. ٢١، تعترف منشأة بمخصص تقييم مقابل الأصول الضريبة المؤجلة بحيث يساوي صافي القيمة المسجلة يساوي القيمة الأعلى التي تعتبر أكثر احتمالا لأن يتم استردادها على أساس الربح الخاضع للضريبة الحالي أو المستقبلي. يعتبر مدى التحليل (مثل التوقعات أو التقديرات) اللازمة لدعم عدم الاعتراف بمخصص تقييم مقابل أصل مؤجل مسألة حكم. كلما زاد الشك حول إمكانية تحقيق الأصل الضريبي المؤجل بالكامل، كلما توجب عموما أن يكون التحليل أكثر أهمية. على سبيل المثال، سيكون المزيد من التحليل ضروريا إذا تكبدت منشأة خسائر في الفترة الحالية والفترات السابقة واسترداد الأصل الضريبي المؤجل يعتمد على الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي تتجاوز تلك الناجمة عن عمليات عكس الفروقات المؤقتة القائمة الخاضعة للضريبة. يمكن أن تتوفر المصادر التالية للربح الخاضع للضريبة لتحقيق منفعة ضريبية مقابل الفروقات المؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية:

(أ) عمليات العكس المستقبلية للفروقات المؤقتة القائمة التي ستؤدي في المستقبل إلى مبالغ خاضعة للضريبة (أي زيادة الربح الخاضع للضريبة) تتعلق بنفس السلطة الضريبية ونفس المنشأة الخاضعة للضريبة:

- (١) في نفس الفترة حيث يؤدي الانخفاض المتوقع في الفرق المؤقت إلى المنفعة الضريبية؛ أو
- (٢) في الفترات التي يمكن فيها إرجاع أو ترحيل خسارة ضريبية ناجمة عن الانخفاض في (أ)؛
- (٣) مع ذلك، عند تحديد وجود الربح الخاضع للضريبة المتوفر لتحقيق منفعة ضريبية، لن تأخذ المنشأة في الاعتبار التخفيضات في الفروقات المؤقتة التي، وفقا للفقرة ٢٩. ١٦ (أ)، لم يتم الاعتراف لها بأي التزام ضريبي مؤجل.

(ب) الربح المستقبلي الخاضع للضريبة (باستثناء التخفيضات المستقبلية في الفروقات المؤقتة القائمة) التي تتعلق بنفس السلطة الضريبية ونفس المنشأة الخاضعة للضريبة:

- (١) في نفس الفترة حيث يؤدي الانخفاض المتوقع في الفرق المؤقت إلى المنفعة الضريبية؛ أو
- (٢) في الفترات التي يمكن فيها إرجاع أو ترحيل خسارة ضريبية ناجمة عن الانخفاض في (ب)؛
- (٣) عند تقييم إذا كانت تمتلك ربحا خاضعا للضريبة كافيا في فترات مستقبلية لتحقيق منفعة ضريبية، تتجاهل المنشأة المبالغ الخاضعة للضريبة المتوقع أن تنشأ في فترات مستقبلية حيث ستؤدي نفسها إلى فروقات مؤقتة.

(ج) إستراتيجيات التخطيط الضريبي التي تخلق ربحا خاضعا للضريبة في فترات مناسبة.

يمكن التحقق من عمليات العكس للفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة القائمة بشكل موضوعي. يمثل الربح المستقبلي الخاضع للضريبة (باستثناء التخفيضات المستقبلية في الفروقات المؤقتة القائمة وإستراتيجيات التخطيط الضريبي) أحداثا مستقبلية، وبالتالي فهي غير موضوعية بشكل أكبر، ولذلك (أ) يتعين النظر فيها أولا، وإلى حد أن تلك المصادر ستولد دخلا خاضعا للضريبة كافيا للخاصية الصحيحة في الإطار الزمني المناسب، ليس هنالك حاجة لتقييم احتمالية دخل مستقبلي خاضع للضريبة آخر.

إن إستراتيجيات التخطيط الضريبي عبارة عن إجراءات (بما في ذلك الاختيارات للغايات الضريبية):

- (١) عملية ومنطقية،
- (٢) تتخذها منشأة من أجل إنشاء أو زيادة الربح الخاضع للضريبة في فترة معينة قبل انتهاء خسارة ضريبية أو ترحيل دين ضريبي، و

(٣) ستؤدي إلى تحقيق الأصول الضريبية المؤجلة.

- على سبيل المثال، في بعض الاختصاصات، يمكن خلق أو زيادة الربح الخاضع للضريبة عن طريق:
- تعجيل المبالغ الخاضعة للضريبة لاستخدام عمليات الترحيل المنتهية (مثل الاختيار للحصول على دخل فائدة يخضع للضريبة سواء على أساس التلقي أو استحقاق القبض؛ بيع، وربما بيع وإعادة استئجار، الأصول التي تم تقديرها ولكن لم يتم تعديل الأساس الضريبي لها لتعكس هذا التقدير)
 - تأجيل المطالبة ببعض الاقتطاعات من الربح الخاضع للضريبة
 - تغيير خاصية المبالغ الخاضعة للضريبة أو القابلة للاقتطاع (مثل، من كونها خاضعة للضريبة كجزء من الربح إلى كونها خاضعة للضريبة كربح أو خسارة في رأس المال)
 - التحول من الإعفاء الضريبي إلى الاستثمارات الخاضعة للضريبة (مثل، بيع أصل يولد ربحاً غير خاضع للضريبة من أجل شراء استثمار آخر يولد ربحاً خاضعاً للضريبة).

الأدلة المتوفرة لمصادر الربح الخاضع للضريبة

ستباين الأدلة المتوفرة حول كل من المصادر المحتملة للربح الخاضع للضريبة أعلاه بالنسبة للاختصاصات الضريبية المختلفة، وربما من فترة لأخرى. إذا كانت الأدلة حول مصدر واحد أو أكثر للربح الخاضع للضريبة كافية لدعم الاستنتاج بأنه من الأكثر ترجيحاً أن الربح الخاضع للضريبة سيتوفر لاستخدام الفروقات المؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية، فإن المنشأة لا تحتاج النظر في مصادر أخرى. مع ذلك، يلزم النظر في كل مصدر لتحديد قيمة مخصص التقييم الذي سيتم الاعتراف به. تأخذ المنشأة في الاعتبار جميع الأدلة المتوفرة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، لتحديد إذا كان، على أساس وزن الأدلة، من المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون متوفرة.

تتوفر عادة معلومات حول المركز المالي الحالي للمنشأة ونتائج عملياتها للسنة الحالية والسنوات السابقة. يتم استكمال تلك المعلومات التاريخية من خلال جميع المعلومات المتوفرة حالياً عن السنوات المقبلة. مع ذلك، قد لا تتوفر أحياناً المعلومات التاريخية (مثل عمليات البدء) أو يمكن أن لا تكون ذات صلة (مثل إذا كان هنالك تغير حديث في الظروف) وفي هذه الحالة تطلب أدلة أخرى لدعم الاستنتاج بأنه من المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون متوفرة للمنشأة لاستخدام الفروقات المؤقتة وخسائر والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة.

يعتبر وجود الخسائر الضريبية غير المستخدمة أو التخفيضات الضريبية أدلة قوية على أن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة قد لا يتوفر. سينطبق الشيء ذاته إذا كان هنالك تاريخ من الخسائر في السنوات الأخيرة، وتاريخ من الخسائر الضريبية غير المستخدمة أو التخفيضات الضريبية التي تنتهي غير مستخدمة. تشمل الأمثلة الأخرى على الأدلة السلبية، ولكنها لا تقتصر على، ما يلي:

- (أ) الخسائر المتوقعة في السنوات المستقبلية الأولى من قبل منشأة قادرة على الربح حالياً
- (ب) الظروف غير المؤكدة التي، إذا حلت بشكل غير ملائم، ستؤثر سلباً على العمليات المستقبلية والربح على أساس مستمر. على سبيل المثال، إذا اكتشفت المنشأة أنها باعت منتجات معيبة للعملاء وأنها تشعر بالقلق بأنه عند اكتشاف ذلك فإنه سيؤثر على المبيعات في المستقبل.
- (ج) فترة إرجاع أو ترحيل قصيرة جداً بحيث تحد من تحقيق المنافع الضريبية إذا كان من المتوقع أن ينخفض فرق مؤقت كبير إلى صفر في سنة واحدة أو تعمل المنشأة في أعمال تجارية دورية بشكل تقليدي.

بناءً على ذلك، عندما يكون للمنشأة تاريخ من الخسائر الأخيرة أو يتوفر هنالك أدلة سلبية أخرى، ستعترف بمخصص تقييم مقابل الأصل الضريبي المؤجل الناجم عن الخسائر الضريبية غير المستخدمة أو التخفيضات الضريبية. يتم تحديد هذا المخصص بمبلغ يساوي المبلغ الذي تمتلك فروقات مؤقتة كافية لمقابله ليؤدي إلى

ربح خاضع للضريبة في المستقبل، أو الذي يتواجد أدلة مقنعة أخرى عليه بأنه سيتوفر ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة.

تشمل الأمثلة على الأدلة الأخرى التي يمكن أن تدعم الاستنتاج بأنه ليس هنالك حاجة لمخصص تقييم بالرغم من وجود أدلة سلبية، ولكنها لا تقتصر على ما يلي:

(أ) العقود القائمة أو تراكم مبيعات الشركة التي تنتج أكثر من الدخل الخاضع للضريبة الكافي لتحقيق الأصل الضريبي المؤجل على أساس أسعار البيع وهياكل التكلفة القائمة. على سبيل المثال، عقد لمدة خمس سنوات مع شروط مربحة.

(ب) زيادة في قيمة أصل غير معترف به عن الأساس الضريبي لصافي أصول المنشأة كافية لتحقيق أصل ضريبي مؤجل.

(ج) تاريخ أرباح قوي باستثناء أي خسارة أوجدت الأصل الضريبي المؤجل، إلى جانب الأدلة التي تشير إلى أن الخسارة نتجت عن أسباب يمكن تحديدها ومن غير المرجح أن تتكرر. على سبيل المثال، يمكن أن ترتبط الخسارة بكارثة طبيعية مثل الفيضانات.

تستخدم المنشأة الحكم عند النظر في التأثير النسبي للأدلة السلبية والإيجابية. يتناسب الوزن المعطى للتأثير المحتمل للأدلة السلبية والإيجابية مع مدى إمكانية التحقق منها بشكل موضوعي. كلما زادت سلبية الأدلة الموجودة، كلما زادت ضرورة توفر الأدلة الإيجابية، وكلما كان أكثر صعوبة الاستنتاج بأن مخصص التقييم يتعين أن يكون أقل من القيمة الكاملة للأصل الضريبي المؤجل.

مقارنة مع جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

هنالك عدد من الاختلافات بين متطلبات محاسبة ضريبة الدخل وفقا لجميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (انظر معيار المحاسبة الدولي ١٢ *ضرائب الدخل*) وفي القسم ٢٩. هنالك سببان رئيسيان لذلك. أولاً، تتم صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بلغة بسيطة مع توجيهات تطبيقية توجيهية أقل مما هو منصوص في جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وثانياً، يتبع القسم ٢٩ الكثير من المنهجيات المبينة في مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ ضريبة الدخل لمجلس معايير لمحاسبة الدولية، المنشورة في آذار ٢٠٠٩، التي تقترح بديلاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٢.

الاختلافات الرئيسية بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومسودة العرض/٢/٢٠٠٩

إن اختلاف القياس الرئيسي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مقارنة مع مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ حيث ينطبق معدل ضريبي مختلف على الدخل الموزع وغير الموزع. تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قياس الضرائب الحالية والمؤجلة مبدئياً بالمعدل المطبق على الأرباح غير الموزعة، مع التعديل على الفترات اللاحقة إذا تم توزيع الأرباح. تقيس مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ مبدئياً الضريبة الحالية والمؤجلة بالمعدل الضريبي المتوقع تطبيقه عندما يتم توزيع الأرباح.

هنالك ثلاثة اختلافات أخرى بين مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ والقسم ٢٩:

- تتم صياغة القسم ٢٩ بلغة بسيطة مع توجيه تطبيقي أقل.
- تتطلب مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ تصنيف متداول/غير متداول للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة لتعكس الأصل أو الالتزام ذو العلاقة. تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تصنيف جميع الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باعتبارها غير متداولة.
- عند القياس المبدئي للأصول والالتزامات التي لديها أسس ضريبية عن قيمتها المبدئية المسجلة، تقدم مسودة العرض/٢/٢٠٠٩ مقترحات لتفصيل هذه الأصول والالتزامات إلى (١) باستثناء التأثيرات الضريبية الخاصة بالمنشأة و(٢) أي ميزة أو عيب ضريبي خاص بالمنشأة (نوع من محاسبة التجزئة). يعتبر القسم ٢٩ صامناً عند القياس المبدئي للأصول والالتزامات التي لديها أسس ضريبية مختلفة عن قيمتها المسجلة المبدئية.

الاختلافات الرئيسية بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومعيار المحاسبة الدولي ١٢

الاختلافات الرئيسية بين جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معيار المحاسبة الدولي ١٢ الصادر بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٩) والقسم ٢٩:

- تتم صياغة القسم ٢٩ بلغة بسيطة مع توجيه تطبيقي أقل.
- تعريف مختلف للأساس الضريبي.
- يتطلب القسم ٢٩ تحديد الأساس الضريبي لأصل بواسطة الاقتطاعات الضريبية التي ستتوفر إذا استردت المنشأة المبلغ المسجل لأصل عن طريق البيع. يتطلب معيار المحاسبة الدولي ١٢ تحديد الأساس الضريبي بالاعتماد على كيفية توقع المنشأة لاسترداد المبلغ المسجل لأصل. مع ذلك، لا تزال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تأخذ في الاعتبار التوقعات الخاصة بكيفية استخدام الأصل في محاسبة ضريبة الدخل (انظر النقطة التالية).
- ينصم القسم ٢٩ خطوة مبدئية عند تحديد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة - لا تنشأ أي ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بأصل أو التزام إذا لم يكن من المتوقع أن يكون هنالك تأثير على الربح الخاضع

للضريبة عندما تسترد أو تسوي المنشأة قيمته المسجلة. تأخذ هذه الخطوة في الاعتبار الطريقة المتوقعة لاسترداد أصل/ تسوية التزام. لا يحتوي معيار المحاسبة الدولي ١٢ على هذه الخطوة المبدئية عند محاسبة الضريبة المؤجلة.

- لا يمتلك القسم ٢٩ اعترافاً مبدئياً باستثناء ذلك المدرج في معيار المحاسبة الدولي ١٢. يمنع استثناء الاعتراف المبدئي المنشأة من الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة التي لديها أساساً ضريبياً مختلفاً عن قيمتها المسجلة المبدئية، إلا في دمج الأعمال أو في المعاملات التي تؤثر على المحاسبة أو الربح الخاضع للضريبة. يعتبر القسم ٢٩ صامتاً بشأن هذه النقطة.
- يحتوي القسم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي ١٢ على استثناءات مختلفة عن منهجية الفرق المؤقت تتعلق بأصل أو التزام ضريبي مؤجل ناجم عن الاستثمارات في الشركات التابعة والفروع والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. تقيد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم استثناء الاستثمارات في الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة أو الفروع التي تعتبر دائمة بشكل أساسي في المدة. يقيد معيار المحاسبة الدولي ١٢ الاستثناء الذي يكون فيه المستثمر قادراً على التحكم بوقت عكس الفرق المؤقت ومن المحتمل أن الفرق المؤقت لن ينعكس في المستقبل المنظور.
- بموجب القسم ٢٩، يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالكامل، ناقص مخصص التقييم، إن وجد، لتخفيض صافي القيمة المسجلة إلى القيمة الأعلى الأكثر احتمالاً بأن يتم تحقيقها مقابل الربح الخاضع للضريبة. يوجد لدى معيار المحاسبة الدولي ١٢ مطلب اعتراف من خطوة واحدة للقسم من الأصل الضريبي المؤجل الذي يعتبر محتمل التحقيق.
- بموجب القسم ٢٩، يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة باستخدام قيم المتوسط المرجح للاحتمالية للنتائج الممكنة على افتراض أن السلطات الضريبية ستفحص المبالغ الواردة لها في التقارير من قبل المنشأة وسيكون لديها معرفة كاملة بجميع المعلومات ذات العلاقة. يعتبر معيار المحاسبة الدولي ١٢ صامتاً في معالجة هذا الشك في المبالغ الضريبية.
- يحتوي القسم ٢٩ على توضيح إضافي بأن مصطلح "تم سنه بشكل جوهري" يعني أن الأحداث المستقبلية المطلوبة من قبل عملية التشريع لم تؤثر تاريخياً على النتيجة ومن غير المحتمل أن تفعل ذلك.

اختبار المعرفة

اختبار للمعرفة بمتطلبات محاسبة وإعداد التقارير الخاصة بضريبة الدخل وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية.
بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.
يرجى افتراض أن كافة المبالغ عبارة عن مبالغ جوهرية.
ضع إشارة على المربع بجانب العبارة الصحيحة

السؤال ١

تتألف ضريبة الدخل من:

- (أ) الضرائب المحلية التي تعتمد على الأرباح الخاضعة للضريبة.
 (ب) الضرائب الأجنبية التي تعتمد على الأرباح الخاضعة للضريبة.
 (ج) الضرائب مستحقة الدفع من قبل شركة تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك على توزيعات للمنشأة المعدة للتقارير.
 (د) جميع ما ذكر أعلاه.

السؤال ٢

تحدد منشأة ربحها الخاضع للضريبة للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان ٢٠×٨ بقيمة ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة. المعدل الضريبي للسنة ٢٠×٨ هو ٤٠٪. أي من القيود اليومية التالية يعتبر مناسباً لتسجيل الضريبة الحالية للسنة؟

- (أ) أصل ضريبي متداول دائن ٨٠٠٠٠٠ وحدة عملة؛
 دخل ضريبي متداول مدين ٨٠٠٠٠٠ وحدة عملة.
 (ب) أصل ضريبي متداول دائن ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة؛
 دخل ضريبي متداول مدين ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة.
 (ج) مصروفات ضريبية متداولة دائن ٨٠٠٠٠٠ وحدة عملة؛
 التزام ضريبي متداول مدين ٨٠٠٠٠٠ وحدة عملة.
 (د) مصروفات ضريبية متداولة دائن ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة؛
 التزام ضريبي متداول مدين ٢٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة.

السؤال ٣

تتكبد منشأة خسارة خاضعة للضريبة للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ بقيمة ٣٠٠٠٠ وحدة عملة. بالنسبة للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان ٢٠٠٧، كان لدى المنشأة أرباحاً خاضعة للضريبة بقيمة ٢٠٠٠٠ وحدة عملة. في اختصاص المنشأة، يسمح بإرجاع الخسائر الضريبية للسنة السابقة فقط. إن المعدل الضريبي ٤٠٪ لكلا السنة الضريبية ٢٠٠٧ والسنة الضريبية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ما هي القيود اليومية التي يتعين على المنشأة عملها بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ لإرجاع الخسارة الضريبية؟

- (أ) أصل ضريبي متداول دائن ٨٠٠٠ وحدة عملة؛
دخل ضريبي متداول مدين ٨٠٠٠ وحدة عملة.
- (ب) أصل ضريبي متداول دائن ١٢٠٠٠ وحدة عملة؛
دخل ضريبي متداول مدين ١٢٠٠٠ وحدة عملة.
- (ج) مصروفات ضريبية متداولة دائن ٨٠٠٠ وحدة عملة؛
التزام ضريبي متداول مدين ٨٠٠٠ وحدة عملة.
- (د) مصروفات ضريبية متداولة دائن ١٢٠٠٠ وحدة عملة؛
التزام ضريبي متداول مدين ١٢٠٠٠ وحدة عملة.

السؤال ٤

تصنف القائمة (١) إلى (٤) الخطوات الأربعة الأولى في محاسبة الضريبة المؤجلة (الخطوات الأربعة الأولى من منهجية الضريبة المؤجلة). ما هو ترتيبها الصحيح؟

- (١) حساب أي فروقات مؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة.
- (٢) تحديد الأساس الضريبي في تاريخ إعداد التقارير لجميع تلك الأصول والالتزامات والبنود الأخرى التي لديها أساساً ضريبياً.
- (٣) الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الناجمة عن الفروقات المؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة.
- (٤) تحديد أي من الأصول والالتزامات التي من المتوقع أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة إذا تم استردادها أو تسويتها بقيمتها المسجلة.

- (أ) (١)، (٢)، (٣)، (٤).
- (ب) (٤)، (٢)، (١)، (٣).
- (ج) (٢)، (٤)، (١)، (٣).
- (د) (٢)، (١)، (٣)، (٤).

السؤال ٥

إن الأساس الضريبي عبارة عن قياس، بموجب القانون الضريبي المطبق الذي تم سنه بشكل جوهري، أصل أو التزام أو أدوات حقوق ملكية. إذا كان استرداد الأصل من خلال البيع سيزيد الربح الخاضع للضريبة، فأى مما يلي يساوي الأساس الضريبي للأصل؟

- (أ) المبلغ الذي سيكون قابلاً للاقتطاع عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد القيمة المسجلة للأصل من خلال الاستخدام في نهاية فترة إعداد التقارير.
- (ب) المبلغ الذي سيكون قابلاً للاقتطاع عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد القيمة المسجلة للأصل من خلال البيع في نهاية فترة إعداد التقارير.
- (ج) المبلغ الذي سيكون قابلاً للاقتطاع عند الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة إذا تم استرداد القيمة المسجلة للأصل من خلال الطريقة المتوقعة للاسترداد (أي إما الاستخدام أو البيع، أو توليفة من الاستخدام والبيع) في نهاية فترة إعداد التقارير.
- (د) لا شيء.

السؤال ٦

في ٣١ كانون أول ٢٠×١، تمتلك منشأة أصلاً بقيمة ٤٠٠٠ وحدة عملة للفائدة مستحقة القبض التي سيتم إخضاعها للضريبة عند تلقي النقد في ٢٠×٢. تعتبر الضريبة مستحقة الدفع بنسبة ٢٠٪ على مبلغ ٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة الأول من الربح الخاضع للضريبة المكتسب و ٣٠٪ على أي مبلغ متبقي (أي زيادة أكثر من ٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة). في ٢٠×١، كسبت المنشأة الربح الخاضع للضريبة بقيمة ٤٥٠٠٠٠ وحدة عملة. في ٢٠×٢، تتوقع المنشأة أن تجني ربحاً خاضعاً للضريبة بقيمة ٥٥٠٠٠٠ وحدة عملة. ما المبلغ الذي يتعين على المنشأة الاعتراف به مقابل الالتزام الضريبي المؤجل المتعلق بالفائدة مستحقة القبض؟

- (أ) التزام ضريبي مؤجل بقيمة ١٢٠٠ وحدة عملة.
- (ب) التزام ضريبي مؤجل بقيمة ١٠٠٠ وحدة عملة.
- (ج) التزام ضريبي مؤجل بقيمة ٩٤٠ وحدة عملة.
- (د) التزام ضريبي مؤجل بقيمة ٨٣٦ وحدة عملة.

السؤال ٧

أي من البنود التالية لا تعين الاعتراف بها من قبل المنشأة؟

- (أ) أصل أو التزام ضريبي مؤجل للفروقات المؤقتة المرتبطة بالأرباح غير المحولة من الشركات التابعة الأجنبية أو الفروع أو الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة إلى حد أن هذا الاستثمار يعتبر دائماً بشكل أساسي في المدة، ما لم يكن من الواضح أن الفرق المؤقت سينعكس في المستقبل المنظور.
- (ب) التزام ضريبي مؤجل لفرق مؤقت مرتبط مع الاعتراف المبدئي بالشهرة.
- (ج) كلا (أ) و (ب).

السؤال ٨

في ٢٠×١، تورد منشأة في تقاريرها إلى السلطات الضريبية ربحاً خاضعاً للضريبة بقيمة ٥٠٠٠٠ وحدة عملة، والذي سيخضع للضريبة بالمعدل الضريبي لدخل الشركة في الاختصاص بنسبة ٣٠٪. معدل أرباح رأس المال يساوي صفر ولذلك يتم استثناء أرباح رأس المال من الربح الخاضع للضريبة. تنتظر إدارة المنشأة في تأثير الشك على المبالغ الواردة في التقارير في العائد الضريبي التي سيتم اعتبارها غير هامة إلا في ما يتعلق بمعاملة الربح عند بيع أصل معين. فيما يتعلق بذلك أصل، حددت الإدارة أن هنالك احتمالية بنسبة ٨٠٪ بأن الأرباح البالغة ٥٠٠٠ وحدة عملة هي أرباح رأس مال وبالتالي لن تخضع للضريبة، وأن هنالك

احتمالية بنسبة ٢٠٪ بأن الربح البالغ ٥٠٠٠ وحدة عملة ليست أرباح رأس مال، وبالتالي ستخضع للضريبة بنسبة ٣٠٪.

كيف يتعين على المنشأة قياس التزامها الضريبي المتداول اعتماداً على الربح الخاضع للضريبة؟

- (أ) ١٦٥٠٠ وحدة عملة.
- (ب) ١٦٢٠٠ وحدة عملة.
- (ج) ١٥٣٠٠ وحدة عملة.
- (د) ١٥٠٠ وحدة عملة.

السؤال ٩

ما هي المعالجة الصحيحة فيما يتعلق بخصم أصول والتزامات ضريبة الدخل؟

- (أ) يتم خصم الأصول والتزامات الضريبة المتداولة. لا يتم خصم الأصول والتزامات الضريبة المؤجلة.
- (ب) لا يتم خصم الأصول والتزامات الضريبة المتداولة. يتم خصم الأصول والتزامات الضريبة المؤجلة.
- (ج) يتم خصم الأصول والتزامات الضريبة المتداولة والمؤجلة.
- (د) لا يتم خصم الأصول والتزامات الضريبة المتداولة والمؤجلة.

السؤال ١٠

تعمل منشأة في اختصاص حيث تكون ضرائب الدخل مستحقة الدفع بمعدل أقل على الأرباح غير الموزعة (٢٠٪) مع كون مبلغ إضافي (١٠٪) مستحق الدفع عندما يتم توزيع الأرباح (أي أن المعدل الضريبي على الأرباح الموزعة ٣٠٪). في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تتوقع المنشأة طرح أرباح الأسهم في آذار ٢٠٠٢ من حوالي ٢٠٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية ٢٠٠١. ستتم المصادقة على البيانات المالية للإصدار في نيسان ٢٠٠٢. إن الربح الخاضع للضريبة للسنة ٢٠٠١ هو ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة. تمتلك المنشأة فروقات مؤقتة من المتوقع أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل للسنة ٢٠٠١ بقيمة ٣٠٠٠٠ وحدة عملة. تشكلت المنشأة في ١ كانون ثاني ٢٠٠١. في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، يتعين على المنشأة الاعتراف بالتالي:

- (أ) التزام (ومصروفات) ضريبة متداولة بقيمة ٢٠٠٠٠ وحدة عملة والتزام (ومصروفات) ضريبة مؤجلة بقيمة ٦٠٠٠ وحدة عملة.
- (ب) التزام (ومصروفات) ضريبة متداولة بقيمة ٢٠٠٠٠ وحدة عملة والتزام (ومصروفات) ضريبة مؤجلة بقيمة ٩٠٠٠ وحدة عملة.
- (ج) التزام (ومصروفات) ضريبة متداولة بقيمة ٢٢٠٠٠ وحدة عملة والتزام (ومصروفات) ضريبة مؤجلة بقيمة ٦٠٠٠ وحدة عملة.
- (د) التزام (ومصروفات) ضريبة متداولة بقيمة ٢٥٠٠٠ وحدة عملة والتزام (ومصروفات) ضريبة مؤجلة بقيمة ٧٥٠٠ وحدة عملة.
- (هـ) التزام (ومصروفات) ضريبة متداولة بقيمة ٣٠٠٠٠ وحدة عملة والتزام (ومصروفات) ضريبة مؤجلة بقيمة ٩٠٠٠ وحدة عملة.

الإجابات

- س١ (د) انظر الفقرة ٢٩. ١
- س٢ (ج) انظر الفقرة ٢٩. ٤ - ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة $\times ٤٠\%$
- س٣ (أ) انظر الفقرة ٢٩. ٥ - ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة $\times ٤٠\%$
- س٤ (ب) انظر الفقرة ٢٩. ١٠ - ١٥. ٢٩
- س٥ (ب) انظر الفقرة ٢٩. ١٢
- س٦ (د) انظر الفقرة ٢٩. ١٩
- س٧ (ج) انظر الفقرة ٢٩. ١٦
- س٨ (ج) انظر الفقرة ٢٣. ٢٠ - (٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة $\times ٣٠\%$) + (٠ $\times ٨٠\%$) + (٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة $\times ٣٠\%$)
- س٩ (د) انظر الفقرة ٢٩. ٢٣
- س١٠ (أ) انظر الفقرة ٢٩. ٢٥ - (١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة $\times ٢٠\%$) + (٣٠٠٠٠٠ وحدة عملة $\times ٢٠\%$) =
- وحدة عملة = ١١٥٠٠٠ وحدة عملة \div وحدة عملة = ٥٥٠٠٠٠ وحدة عملة = ٢٠.٩١%.
- ٤٠٠٠ وحدة عملة $\times ٢٠.٩١\% = ٨٣٦$ وحدة عملة

تطبيق المعرفة

تطبيق المعرفة على متطلبات محاسبة وإعداد التقارير الخاصة بضريبة الدخل وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال حل دراسات الحالة أدناه.

بعد إكمال دراسات الحالات، يرجى التحقق من الإجابات وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.

دراسة الحالة ١

تنتهي السنة المالية لمنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم في ٣١ آذار. تمتد السنة الضريبية في الاختصاص الضريبي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ من ١ نيسان - ٣١ آذار. يسمح القانون الضريبي للمنشآت بإرجاع الخسائر الضريبية لسنتين ووضعها مقابل أي أرباح خاضعة للضريبة لتلك السنوات السابقة. يسمح أيضا القانون الضريبي بأي خسائر ضريبية لا يمكن إرجاعها ليتم ترحيلها لعشر سنوات. يعتبر التزام ضريبة الدخل المستحقة عن السنة المنتهية في ٣١ آذار مستحق الدفع بحلول ١٥ كانون أول من نفس السنة.

في السنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠٠، تكبدت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ خسارة ضريبية من ٨٠٠٠٠ وحدة عملة بسبب فيضانات غير متوقعة والإغلاق غير المتوقع لمورد رئيسي. يعتبر هذان الحدتان أحداثا تحصل لمرة واحدة وفي هذا الوقت كان من المتوقع أن تعود فيه المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ إلى الربحية وتظل قادرة على الربح في المستقبل المنظور. من تلك الخسارة الضريبية، يبقى مبلغ ٩٠٠٠ وحدة عملة غير مستخدم بتاريخ ١ نيسان ٢٠٠٠ والذي لا يمكن إرجاعه إلى السنوات التي تنتهي في ٣١ آذار ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

في الاختصاص الضريبي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ، تم تطبيق معدل ضريبة الدخل المعياري بنسبة ٣٠٪ لسنوات عديدة. في ١ تشرين ثاني ٢٠٠٠، أعلنت السلطات الضريبية عن تغيير في المعدل الضريبي من ٣٠٪ إلى ٣٢٪ والتي ستكون سارية المفعول في ١ نيسان ٢٠٠١. يعتبر الإعلان في ١ تشرين ثاني ٢٠٠٠ تشريعا جوهريا.

بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١، اعترفت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم بإجمالي الدخل الشامل من ١٧٠٠٠٠ وحدة عملة ومن المتوقع أن تنمو الأرباح في المستقبل القريب.

في السنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، تعتبر قواعد تحديد الربح الخاضع للضريبة مطابقة لتحديد الأرباح لغايات إعداد التقارير المالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء ما يتعلق بالمعاملات/البند الخمسة المذكورة بشكل منفصل أدناه. افترض أيضا أنه، عدا عن هذه البنود الخمسة أدناه، لا يوجد هناك أية أصول أو التزامات أو بنود أخرى من شأنها أن تؤثر على الاعتراف وقياس الضريبة المؤجلة.

الآلة

في ٣١ آذار ٢٠٠١، تمتلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ آلة بتكلفة ٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة تم شراؤها في ١ نيسان ٢٠٠٧ ويتم قياسها بالتكلفة المستهلكة. تعتبر تكلفة الآلة قابلة للاقتطاع من الدخل الخاضع للضريبة سواء عند استخدام الآلة (عن طريق الاستهلاك الضريبي) أو، على نحو بديل، عند البيع. يتم تطبيق الاستهلاك الضريبي على أساس القسط الثابت على مدى خمس سنوات. لغايات إعداد التقارير المالية، يتم استهلاك الآلة على أساس القسط الثابت على مدى عشر سنوات إلى القيمة المتبقية بقيمة صفر. يعتبر الدخل المتولد عن طريق استخدام الآلة خاضعا للضريبة، وسيكون أي ربح أو خسارة عند التصرف بالآلة خاضعا للضريبة أو قابلا للاقتطاع للغايات الضريبية من خلال تعديل موازنة (مثل إرجاع من مخصصات رأس المال المطالب بها). في ٣١ آذار ٢٠٠١، تم اقتطاع ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة من الاستهلاك الضريبي في السنوات المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠٠ و ٣١ آذار ٢٠٠١ وستكون التكلفة المتبقية قابلة للإعفاء في فترات مستقبلية سواء كاستهلاك أو من خلال اقتطاع عند التصرف.

تكاليف البحث

يتم الاعتراف بتكاليف البحث البالغة ٤٠٠٠ وحدة عملة كمصروفات عند تحديد الربح المحاسبي للسنة ٢٠٠١، ولكن يسمح بها باعتبارها اقتطاع عند تحديد الربح الخاضع للضريبة في العامين القادمين (أي ٢٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠٠٣). لم يتم تحميل أي تكاليف بحث في السنوات السابقة.

منافع الموظفين

في ٣١ آذار ٢٠٠١، تمتلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ التزاما بمبلغ مستحقة للموظفين من ٥٠٠٠٠ وحدة عملة تتعلق بالخدمات المقدمة فعلا من قبل الموظفين للمنشأة. تستحق الدفع في نيسان ٢٠٠١. تعتبر المصروفات قابلة للاقتطاع الضريبي عند دفعها. في ٣١ آذار ٢٠٠٠، كان هنالك التزام مماثل بمبلغ ٦٠٠٠٠ وحدة عملة الذي تم دفعه في نيسان ٢٠٠٠ (أي يكون المبلغ ٦٠٠٠٠ وحدة عملة قابلا للاقتطاع الضريبي في السنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠١) (ولكن يتم صرفها في ٢٠٠٠ لغايات إعداد التقارير المالية) ويكون المبلغ ٥٠٠٠٠ وحدة عملة قابلا للاقتطاع الضريبي في السنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٢ (ولكن يتم صرفها في ٢٠٠١ لغايات إعداد التقارير المالية) - مما يوفر انخفاضا إضافيا في الربح الخاضع للضريبة أكثر من الربح المحاسبي للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠١ من ١٠٠٠٠ وحدة عملة).

الذمم المدينة التجارية

في ٣١ آذار ٢٠٠١، تمتلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ ذمما مدينة تجارية من ٣٠٠٠٠٠ وحدة عملة مع مخصص للديون المدومة أو المشكوك في تحصيلها موضوعة مقابلها مقابل ٢٠٠٠٠ وحدة عملة. يعتبر مخصص الديون المدومة أو المشكوك في تحصيلها قابلا للاقتطاع الضريبي فقط عندما تتأخر الديون ستة أشهر ويتم شطبها رسميا. في ٣١ آذار ٢٠٠٠، تمتلك المنشأة إجمالي ذمم مدينة تجارية بقيمة ٢٥٠٠٠٠ وحدة عملة مع مخصص للديون المدومة أو المشكوك في تحصيلها موضوعة مقابلها مقابل ١٥٠٠٠ وحدة عملة. لم يتم شطب الديون المدومة للغايات الضريبية في السنة.

الغرامة

في ١٥ كانون ثاني ٢٠٠١، دفعت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ غرامة قدرها ٣٠٠٠٠ وحدة عملة بسبب التلوث العرضي لبحيرة قريبة. يتم الاعتراف بهذا المبلغ كمصروفات من الربح المحاسبي للسنة ٢٠٠١. على أساس المشورة المقدمة من محامي ضرائب مشهور، تعتقد المنشأة أن القانون الضريبي غير واضح حول إذا كانت الغرامة الضريبية قابلة للاقتطاع. مع ذلك، اقتطعت المنشأة المبلغ ٣٠٠٠٠ وحدة عملة في العائد الضريبي الخاص بها للسنة المنتهية في آذار ٢٠٠١ وقدمت إفصاحات مناسبة حول الاقتطاع بحيث تستطيع السلطات الضريبية قابليتها لاقتطاع بشكل ملائم. تقدر المنشأة أن احتمالية سماح السلطات الضريبية بالاقتطاع هي ٢٥٪ (أي تقدر المنشأة أن هنالك احتمال بنسبة ٧٥٪ بأنه لن يتم قبول الاقتطاع).

القسم أ

إعداد القيود اليومية لتسجيل المصروفات الضريبية المتداولة والمصروفات الضريبية المؤجلة للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١.

القسم ب

افتراض أنه تمت المصادقة على صدور البيانات المالية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠١ وأن السلطات الضريبية أبلغت المنشأة بعدم جواز اقتطاع الغرامة من الربح الخاضع للضريبة في ٣٠ آب ٢٠٠١، وأن تدفع المنشأة المبلغ المعلق بتاريخ ١ كانون أول ٢٠٠١.

إعداد القيود اليومية لتسجيل الدفعات الضريبية المتداولة.

القسم ج

إعداد مستخلصات من البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٠ تبين كيفية تقديم والإفصاح عن ضريبة الدخل (على سبيل المثال، مستخلصات من بيان الدخل والأرباح المستبقاة، وبيان المركز المالي ومذكرة السياسات المحاسبية، وأيضاً ملاحظات تلي متطلبات الإفصاح في القسم ٢٩).

تجاهل بيان التدفقات النقدية.

لن تكون بعض المقارنات قابلة للتحديد. إذا كان هذا هو الحال، ضع إشارة "x" بدلاً من الرقم.

الإجابة على دراسة الحالة ١

القسم أ

السنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٠

الضريبة الحالية

دائن	ضريبة الدخل - الضريبة الحالية (الربح ٣٩٧٥٠ وحدة (أ) أو الخسارة)	٣٩٧٥٠ وحدة
مدين	الالتزام الضريبي المتداول	٣٩٧٥٠ وحدة

الاعتراف بالمصروفات الضريبية المؤجلة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٠ في الربح أو الخسارة على افتراض أنه لا توجد أية مصروفات تتعلق بالبنود خارج الربح أو الخسارة (أي في الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية).

الضريبة المؤجلة

دائن	ضريبة الدخل - الضريبة الحالية (الربح ١٨٥٢٠ وحدة (ب) أو الخسارة)	١٨٥٢٠ وحدة
مدين	الأصل الضريبي المتداول	١٥٢٠ وحدة عملة (ب)
مدين	الالتزام الضريبي المتداول	١٧٠٠٠ وحدة عملة (ب)

الاعتراف بالأصول والالتزامات المؤجلة ١ نيسان ٢٠١٠ و ٣١ آذار ٢٠١٠ (أي المصروفات الضريبية المؤجلة للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٠) في الربح والخسارة.

القسم ب

السنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٢

الضريبة الحالية المحددة بتاريخ ٣٠ آب ٢٠١٠

دائن	ضريبة الدخل - الضريبة الحالية (الربح ٢٢٥٠ وحدة عملة (أ) أو الخسارة)	٢٢٥٠ وحدة عملة
مدين	الالتزام الضريبي المتداول	٢٢٥٠ وحدة عملة

الاعتراف بالتعديل على المصروفات الضريبية الحالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٠ في الربح أو الخسارة في السنة المنتهية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٢.

ملاحظات:

في التاريخ الذي تؤكد فيه السلطات الضريبية المبلغ المستحق (أي ٣٠ آب ٢٠٠١)، تم بالفعل المصادقة على البيانات المالية لتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠١ للإصدار، لذلك لا يعتبر هذا حدث تعديل في البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١. في هذه الحالة، لا يبدو أن هنالك خطأ في فترة سابقة في محاسبة الضرائب في البيانات المالية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٢، ولكن بدلاً من ذلك تغييراً في التقدير المحاسبي (انظر القسم ١٠ السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية). بناءً على ذلك، يتم عمل التعديل في بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠٢.

يتم الإفصاح عن مبلغ ٢٢٥٠ وحدة عملة وفقاً للفقرة ٢٩. ٣١ (ب) في مذكرة الإفصاحات للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١.

ملاحظة: إذا تم عمل التعديل فيما يتعلق بخطأ فترة سابقة (على سبيل المثال، الأخطاء المتعمدة في البيانات المالية لفترة سابقة بسبب التهرب الضريبي) فإن التعديل سيكون عبارة عن تصحيح خطأ لفترة سابقة ستم محاسبته إعادة صياغة المعلومات المالية للفترة السابقة بأثر رجعي.

الضريبة الحالية المدفوعة بتاريخ ١٥ كانون أول ٢٠٠١

دائن	الالتزام الضريبي المتداول	٤٢٠٠٠	وحدة (أ)
		عملة	
مدين	النقد	٤٢٠٠٠	وحدة
		عملة	

القسم ج

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ

[مستخلص من] البيان الموحد للدخل والأرباح المستبقاة للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١

ملاحظات	السنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١	السنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠٠
	وحدة عملة	وحدة عملة
الإيراد	×	×
تكلفة المبيعات	×	×
إجمالي الربح	×	×
الدخل الآخر	×	×
تكاليف التوزيع	×	×
المصروفات الإدارية	×	×
المصروفات الأخرى	×	×
تكاليف التمويل	×	×
الربح قبل الضريبة	×	×
مصروفات ضريبة الدخل	١٠	٥٨٢٧٠ (ب)
الربح بعد الضريبة	×	×
الأرباح المستبقاة في بداية السنة	×	×
أرباح الأسهم	×	×

×		×		الأرباح المستبقاة في نهاية السنة
المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ				
[مستخلص من] البيان الموحد للمركز المالي في ٣١ آذار ٢٠١٠				
٣١ آذار ٢٠١٠	٣١ آذار ٢٠١٠			
وحدة عملة	وحدة عملة			
الأصول				
الأصول المتداولة				
	×	×		النقد
(د) ٢١٣٠٠	×	-		الأصل الضريبي المتداول
×	×	×		الذمم المدينة التجارية والأخرى
×	×	×		المخزون
×	×	×		
الأصول غير المتداولة				
×	×	×		العقارات والمنشآت والمباني
×	×	×		الأصول غير الملموسة
(ج) ١٠٢٠٠	×	-		الأصل الضريبي المؤجل
×	×	×		
×	×	×		إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق الملكية				
الالتزامات المتداولة				
×	×	×		الحسابات المكشوفة
×	×	×		المبالغ التجارية مستحقة الدفع
×	×	×		الفائدة مستحقة الدفع
-	(أ)	٣٩٧٥٠		الالتزام الضريبي المتداول
الالتزامات غير المتداولة				
×	×	×		القروض البنكية
-	(هـ)	٨٣٢٠		الالتزام الضريبي المؤجل
×	×	×		إجمالي الالتزامات
حقوق الملكية				
×	×	×		أسهم رأس المال
×	×	×		الأرباح المستبقاة
×	×	×		

إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ

[مستخلص من] الملاحظات

ملاحظة ٢ السياسات المحاسبية

ضريبة الدخل

تمثل مصروفات ضريبة الدخل مجموع الضريبة الحالية مستحقة الدفع والضريبة المؤجلة.

الضريبة الحالية

تعتمد الضريبة الحالية مستحقة الدفع لهذه السنة على الربح الخاضع للضريبة لهذه السنة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح كما يرد في البيان الموحد للدخل الشامل، بسبب بنود الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو القابلة للاقتطاع في السنوات المختلفة، والبنود التي لا تخضع أبدا للضريبة أو تكون قابلة للاقتطاع. يتم حساب الالتزام الضريبي المتداول باستخدام المعدلات الضريبية التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري في نهاية فترة إعداد التقارير. يعتبر الإعلان الحكومي الرسمي عن التغيرات في المعدلات الضريبية أو القوانين الضريبية تشريعا جوهريا في الاختصاص.

يسمح القانون الضريبي للمنشآت بإرجاع الخسائر الضريبة سنة واحدة وموازنتها مقابل أرباح تلك السنة السابقة. يسمح القانون الضريبي أيضا بأن يتم ترحيل أية خسائر ضريبية لا يمكن إرجاعها لعشر سنوات.

الضريبة المؤجلة

تتم محاسبة الضريبة المؤجلة باستخدام منهجية الفرق المؤقت. يتم الاعتراف بالالتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروقات المؤقتة المتوقعة أن تزيد الربح الخاضع للضريبة في المستقبل. يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة المتوقعة أن تخفض الربح الخاضع للضريبة في المستقبل، وترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة. إن الفروقات المؤقتة عبارة عن اختلافات بين القيمة المسجلة لأصل أو التزام أو بند آخر في البيانات المالية وأساسها الضريبي المتوقعة أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند استرداد أو تسوية القيمة المسجلة للأصل أو الالتزام (أو، في حالة بنود أخرى غير الأصول والالتزامات، التي ستؤثر على الربح الخاضع للضريبة في المستقبل).

يتم الاعتراف بمخصص تقييم مقابل الأصول الضريبة المؤجلة بحيث يساوي صافي المبلغ أعلى مبلغ من المرجح تحقيقه على أساس الربح الخاضع للضريبة الحالي أو المستقبلي. تتم مراجعة صافي القيمة المسجلة للأصول الضريبة المؤجلة في كل تاريخ إعداد تقارير ويتم تعديله ليعكس التقييم الحالي للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة.

يتم حساب الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية المتوقعة أن تطبق على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) للفترات المتوقعة أن يتم فيها تحقيق الأصل الضريبي المؤجل أو تسوية الالتزام الضريبي المؤجل، على أساس المعدلات الضريبة التي تم سنها أو يتم سنها بشكل جوهري في نهاية فترة إعداد التقارير.

تعترف منشأة بالمصروفات الضريبية إما في الربح أو الخسارة، أو الدخل الشامل الآخر حقوق الملكية اعتمادا على المعاملة أو حدث آخر ينتج عن المصروفات الضريبية.

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ

[مستخلص من] الملاحظات ١٠ مصروفات ضريبة الدخل

٢٠×٠ آذار ٣١	٢٠×١ آذار ٣١	
وحدة عملة	وحدة عملة	
-	٣٩٧٥٠	المصروفات الضريبية المتداولة
-	-	التعديلات المعارف بها في فترة للضريبة الحالية من فترات سابقة
×	(١٨٠٠٠) (و)	قيمة المصروفات الضريبية المؤجلة المتعلقة بنشوء وعكس الفروقات المؤقتة
-	(٥٢٠) (و)	قيمة المصروفات (الدخل) الضريبية المؤجلة المتعلقة بالتغيرات في المعدلات الضريبية
×	٥٨٢٧٠	إجمالي المصروفات الضريبية

تحتوي المصروفات الضريبية على:

يتم الاعتراف بالالتزامات (الأصول) الضريبية المؤجلة من قبل المجموعة (ج) و(هـ):

الإجمالي	الخسائر الضريبية غير المستخدمة	الزمن المدينة التجارية	منافع الموظفين	تكاليف البحث والتطوير	الألة	
وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	
×	-	×	×	-	-	١ نيسان ٢٠٧٩
×	-	×	×	-	١٥٠٠٠	التغير (التخفيض) في الربح أو الخسارة للسنة
(١٠٢٠٠)	(٢٧٠٠)	(٤٥٠٠)	(١٨٠٠٠)	-	١٥٠٠٠	٢٠×٠ آذار ٣١
١٨٥٢٠	٢٧٠٠	(١٩٠٠)	٢٠٠٠	(١٢٨٠)	١٧٠٠٠	التغير (التخفيض) في الربح أو الخسارة للسنة
٨٣٢٠	-	(٦٤٠٠)	(١٦٠٠٠)	(١٢٨٠)	٣٢٠٠٠	٢٠×١ آذار ٣١

لا تمتلك أي من الأصول الضريبية المؤجلة لتكاليف البحث والتطوير، ومنافع الموظفين والذمم المدينة التجارية مخصص تقييم موجود مقابلها لأنه من المتوقع أن تكون جميعها قابلة للتحقيق بالكامل اعتماداً على الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة.

تختلف مصروفات ضريبة الدخل للعام البالغة ٥٨٢٧٠ وحدة عملة في ٢٠×١ (× وحدة عملة في ٢٠×٠) عن المبلغ الذي سينجم عن تطبيق المعدل الضريبي ٣٠٪ (في كلا ٢٠×١ و ٢٠×٠) إلى إجمالي الدخل الشامل لأنه، بموجب القوانين الضريبية [الاسم الاختصاص الضريبي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ]،

تكون بعض المصروفات التي يتم اقتطاعها عند قياس الربح المحاسبي قابلة للاقتطاع الضريبي في فترة إعداد تقارير مختلفة.

يتم حساب الضريبة الحالية بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٠١ (٢٠٠٠: ٣٠٪) من الربح القابل للتقييم المقدر لهذه السنة. تم جوهرياً تشريع تغيير في معدل ضريبة الدخل من ٣٠٪ إلى ٣٢٪ في ١ تشرين ثاني ٢٠٠٠، ساري المفعول اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٠١. يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة على الفروقات المؤقتة المتوقع أن تنعكس بعد ١ نيسان ٢٠٠١ بنسبة ٣٢٪ (٢٠٠٠: ٣٠٪).

لا تشكل الحسابات والملاحظات التوضيحية أدناه جزءاً من الإجابة على دراسة الحالة هذه:

(أ) يمكن تحديد الضريبة الحالية مستحقة الدفع على الربح الخاضع للضريبة على النحو التالي:

وحدة عملة

١٧٠٠٠٠	إجمالي الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١
(٥٠٠٠٠)	ناقص الاستهلاك الإضافي القابل للاقتطاع (١٠٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٥٠٠٠٠ وحدة عملة)
٤٠٠٠	زائد مصروفات البحث غير القابلة للاقتطاع الضريبي حتى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣
٥٠٠٠	زائد الزيادة في مخصص الديون المدومة غير القابل للاقتطاع (٢٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ١٥٠٠٠ وحدة عملة)
(١٠٠٠٠)	ناقص منافع الموظفين الإضافية القابلة للاقتطاع الضريبي في ٢٠٠١ (٦٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٥٠٠٠٠ وحدة عملة)
١١٩٠٠٠	الربح الخاضع للضريبة قبل اعتبار الخسائر الضريبية غير المستخدمة
(٩٠٠٠)	الخسائر الضريبية المرحلة
١١٠٠٠٠	الربح الضريبي المبلغ للسلطات الضريبية
٢٢٥٠٠	تعديل المركز الضريبي غير المؤكد (٣٠٠٠٠ وحدة عملة مصروفات غرامات ٧٥٪ احتمالية أن الاقتطاع لن يتم السماح به من قبل السلطات الضريبية)
١٣٢٥٠٠	الدخل الخاضع للضريبة المعدل
٣٩٧٥٠	مصروفات الضريبة الحالية (٣٠٪ × ١٣٢٥٠٠ وحدة عملة الربح الخاضع للضريبة المعدل)

إذا كانت الغرامة غير قابلة للاقتطاع، ستحتاج المنشأة لدفع ٤٢٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٤٠٠٠٠ وحدة عملة × ٣٠٪).

إن التعديل على مصروفات الضريبة الحالية للسنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١ في الربح أو الخسارة في السنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠٢ هو ٢٢٥٠ وحدة عملة (أي ٤٢٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٣٩٧٥٠ وحدة عملة).

تستخدم المطابقة بين الربح الخاضع للضريبة والربح المحاسبي في دراسة الحالة هذه لتحديد الربح الخاضع للضريبة. مع ذلك، إن هذه المطابقة غير مطلوبة من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تعتبر الطرق الأخرى لتحديد الربح الخاضع للضريبة والمصروفات الضريبية المتداولة مناسبة على نحو متكافئ، مثل تحديد الربح الخاضع للضريبة بشكل منفصل عن الربح المحاسبي. تعتبر المطابقة عادة الطريقة الأبسط حيث تكون القواعد الضريبية مشابهة للمحاسبية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي تختلف فقط في حالات قليلة).

(ب) إن الحركة في صافي الأصل الضريبي المؤجل للسنة هو المصروفات البالغة ١٨٥٢٠ وحدة عملة (أي ١٠٢٠٠ وحدة عملة^(٢) + ٨٣٢٠ وحدة عملة^(٣)). يتألف هذا من الزيادة في الالتزام الضريبي المؤجل البالغة ١٧٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٢٠٠٠ وحدة عملة^(٤) ناقص ١٥٠٠٠ وحدة عملة^(٥)) والانخفاض في الأصل الضريبي المؤجل البالغ ١٥٢٠ وحدة عملة (٢٥٢٠٠ وحدة عملة^(٦) ناقص ٢٣٦٨٠ وحدة عملة^(٧)). وبالتالي يكون إجمالي ضريبة الدخل للسنة

المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠١ هو ٥٨٢٧٠ وحدة عملة (أي ١٨٥٢٠ وحدة عملة الضريبة المؤجلة + ٣٩٧٥٠ وحدة عملة^(١) الضريبة الحالية).

(ج) الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٠:

البند - استرداد أو تسوية القيمة المسجلة المتوقعة أن تؤثر على الربح الخاضع للضريبة

القيمة المسجلة الأساس الضريبي الفرق المؤقت الضريبة المؤجلة بنسبة %٣٠

الآلة - نعم	٤٥٠٠٠٠ وحدة نقد	٤٠٠٠٠٠ وحدة نقد	٥٠٠٠٠ وحدة نقد	التزام ضريبي مؤجل بقيمة ١٥٠٠٠ وحدة نقد
منافع الموظفين - نعم	(٦٠٠٠٠ وحدة نقد)	-	٦٠٠٠٠ وحدة نقد	أصل ضريبي مؤجل بقيمة ١٨٠٠٠ وحدة نقد
الذمم المدينة التجارية - نعم	٢٣٥٠٠٠ وحدة نقد	٢٥٠٠٠٠ وحدة نقد	١٥٠٠٠ وحدة نقد	أصل ضريبي مؤجل بقيمة ٤٥٠٠ وحدة نقد

بما في ذلك الأصل الضريبي المؤجل البالغ ٢٧٠٠ وحدة عملة (أي ٩٠٠٠ وحدة عملة^(٢) × ٣٠٪) للخسائر الضريبية غير المستخدمة لعام ٢٠٠٠. تمتلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أصولاً ضريبياً مؤجلاً بقيمة ٢٥٢٠٠ وحدة عملة (أي ٢٧٠٠ وحدة عملة + ١٨٠٠٠ وحدة عملة + ٤٥٠٠ وحدة عملة) والتزاماً ضريبياً مؤجلاً بقيمة ١٥٠٠٠ وحدة عملة.

ليس هنالك ضرورة لمخصص تقييم مقابل الأصل الضريبي المؤجل البالغ ٢٥٢٠٠ وحدة عملة حيث تمتلك المنشأة فروقات مؤقتة قائمة سنوياً إلى مبالغ خاضعة للضريبة في المستقبل ومن المتوقع أن تمتلك أرباحاً مستقبلية خاضعة للضريبة كافية لتحقيق الأصل الضريبي المؤجل.

يمكن مقاصة الأصل والالتزام الضريبي المؤجل حيث تؤدي الفروقات المؤقتة إلى عكس الأصل الضريبي المؤجل قبل أن تؤدي تلك الالتزام الضريبي المؤجل. يتعين الاعتراف بصافي أصل ضريبي مؤجل بقيمة ١٠٢٠٠ وحدة عملة (أي ٢٥٢٠٠ وحدة عملة ناقص ١٥٠٠٠ وحدة عملة).

(د) في السنة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠٠، تكبدت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أضراراً ضريبية من ٨٠٠٠٠ وحدة عملة. من تلك الأضرار الضريبية، لا تزال ٩٠٠٠ وحدة عملة غير مستخدمة في ١ نيسان ٢٠٠٠ التي لا يمكن إرجاعها للسنوات السابقة. وهذا يعني أنه يمكن إرجاع المبلغ ٧١٠٠٠ وحدة عملة (أي ٨٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٩٠٠٠ وحدة عملة) للسنوات المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. يتعين على المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم الاعتراف بأصل متداول للاسترداد الضريبي للمبلغ ٢١٣٠٠ وحدة عملة (أي ٧١٠٠٠ وحدة عملة × ٣٠٪) في ٣١ آذار ٢٠٠٠.

(هـ) الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠١:

هل من المتوقع أن يؤثر استرداد أو تسوية القيمة المسجلة لبند على الربح الخاضع للضريبة؟

القيمة المسجلة الأساس الضريبي الفرق المؤقت الضريبة المؤجلة بنسبة %٣٢

الآلة - نعم	٤٠٠٠٠٠ وحدة نقد	٣٠٠٠٠٠ وحدة نقد	١٠٠٠٠٠ وحدة نقد	التزام ضريبي مؤجل بقيمة ٣٢٠٠٠ وحدة نقد
تكاليف البحث - نعم	-	٤٠٠٠ وحدة عملة	٤٠٠٠ وحدة عملة	أصل ضريبي مؤجل بقيمة ١٢٨٠ وحدة عملة
منافع الموظفين - نعم	(٥٠٠٠٠ وحدة نقد)	-	٥٠٠٠٠ وحدة نقد	أصل ضريبي مؤجل بقيمة ١٦٠٠٠ وحدة نقد
الذمم المدينة التجارية - نعم	٢٨٠٠٠٠ وحدة نقد	٣٠٠٠٠٠ وحدة نقد	٢٠٠٠٠ وحدة نقد	أصل ضريبي مؤجل بقيمة ٦٤٠٠ وحدة نقد

تمتلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أصولاً ضريبياً مؤجلاً بقيمة ٢٣٦٨٠ وحدة عملة (أي ١٢٨٠ وحدة عملة + ١٦٠٠٠ وحدة عملة + ٦٤٠٠ وحدة عملة) والتزاماً ضريبياً مؤجلاً بقيمة ٣٢٠٠٠ وحدة عملة.

ليس هنالك ضرورة لمخصص تقييم مقابل الأصل الضريبي المؤجل البالغ ٢٣٦٨٠ وحدة عملة لأن المنشأة تمتلك فروقات مؤقتة قائمة سنوياً إلى مبالغ خاضعة للضريبة في المستقبل وتحقيق الأصل الضريبي المؤجل.

يمكن مقاصة الأصل والالتزام الضريبي المؤجل حيث تؤدي الفروقات المؤقتة إلى عكس الأصل الضريبي المؤجل قبل أن تؤدي تلك إلى الالتزام الضريبي المؤجل. يتعين الاعتراف بصافي أصل ضريبي مؤجل بقيمة ٨٣٢٠ وحدة عملة.

(و) إذا بقي المعدل الضريبي بنسبة ٣٠٪، فإن صافي الالتزام الضريبي المؤجل سيكون ٧٨٠٠ وحدة عملة (أي ٨٣٢٠ × ٣٠ ÷ ٣٢). بناءً على ذلك، يعزى مبلغ ٥٢٠ وحدة عملة (أي وحدة عملة ٨٣٢٠ ناقص ٧٨٠٠ وحدة عملة) من المصروفات الضريبة المؤجلة إلى التغيير في المعدلات الضريبية من ٣٠٪ إلى ٣٢٪. يعزى المبلغ المتبقي ١٨٠٠٠ وحدة عملة (أي وحدة عملة ١٨٥٢٠ ناقص ٥٢٠ وحدة عملة) من المصروفات الضريبة المؤجلة إلى نشوء وعكس الفروقات المؤقتة.

دراسة الحالة ٢

في ١ كانون ثاني ٢٠٠٥، استمكت المنشأة أن نسبة ١٠٠٪ من أسهم المنشأة بـ ٦٠٠٠٠٠ وحدة عملة. في تاريخ الاستملاك، كان الأساس الضريبي لاستثمار المنشأة في المنشأة بـ ٦٠٠٠٠٠ وحدة عملة. التخفيضات في القيمة المسجلة للشهرة غير قابلة للاقتطاع للغايات ضريبية، ولن تكون تكلفة الشهرة أيضاً قابلة للاقتطاع إذا لم تتصرف المنشأة بـ أعمالها الأساسية. إن المعدل الضريبي في الاختصاص الضريبي للمنشأة ٣٠٪ والمعدل الضريبي في الاختصاص الضريبي للمنشأة بـ ٤٠٪.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد المستمكة والالتزامات المفترضة (باستثناء الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة) من قبل المنشأة أ في ١ كانون ثاني ٢٠٠٥، مع أسسها الضريبية في الاختصاص الضريبي للمنشأة ب والفروق المؤقتة الناتجة:

المبالغ المعترف بها الأساس الضريبي في الفروقات المؤقتة
عند الاستملاك في اختصاص المنشأة ب
البيانات المالية الموحدة

	وحدة عملة	وحدة عملة	
الممتلكات والمنشآت والمعدات	٢٧٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠	وحدة عملة
الذمم المدينة	٢١٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	وحدة عملة
المخزون	١٧٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	وحدة عملة
التزامات منافع التقاعد	(٣٠٠٠٠)	-	وحدة عملة
الذمم مستحقة الدفع	(١٢٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠٠)	وحدة عملة
القيمة العادلة للأصول المحددة التي تم استملاكها والالتزامات المفترضة باستثناء الضريبة المؤجلة	٥٠٤٠٠٠	٣٦٩٠٠٠	وحدة عملة

القسم أ

حساب كل من الالتزام الضريبي المؤجل المستمك والشهرة الناجمة عند استملاك المنشأة ب.

القسم ب

في ٢٠٠٥، تغيرت حقوق الملكية للمنشأة ب (بعد إدراج تعديلات القيمة العادلة التي تم إجراؤها نتيجة لدمج الأعمال) على النحو التالي:

٤٥٠٠٠٠ وحدة عملة

في ١ كانون ثاني ٢٠٠٥

الأرباح المستبقاة للسنة ٢٠×٥ (الربح للسنة ٧٠٠٠٠ وحدة عملة)
 في ٣١ كانون أول ٢٠×٥
 حساب قيمة الالتزام الضريبي المؤجل في ٣١ كانون أول ٢٠×٥ الذي يعزى إلى الفرق المؤقت على استثمار المنشأة أ في المنشأة ب (يشار إليها أحيانا بالفرق المؤقت "لأساس خارجي").

الإجابة على دراسة الحالة ٢

القسم أ

يعتبر الأصل الضريبي المؤجل الناجم عن التزامات منافع التقاعد مقاصة مقابل الالتزامات الضريبة المؤجلة الناجمة عن الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزون (انظر الفقرة ٢٩.٢٩ لمتطلبات المقاصة). بناء على ذلك، سيتم الاعتراف بصافي التزام ضريبي مؤجل من ٥٤٠٠٠ وحدة عملة - الحساب ٤٠٪ × ١٣٥٠٠٠ وحدة عملة (أي ١١٥٠٠٠ وحدة عملة بالاعتماد على الممتلكات والمنشآت والمعدات + ٥٠٠٠٠ وحدة عملة بالاعتماد على المخزون ناقص ٣٠٠٠٠ وحدة عملة بالاعتماد على التزامات منافع التقاعد) في الالتزامات والأصول الفردية للمنشأة ب.

لا يتوفر أي اقتطاع في الاختصاص الضريبي للمنشأة ب لتكلفة الشهرة. بناء على ذلك، يكون الأساس الضريبي للشهرة في اختصاص المنشأة ب صفر. مع ذلك، تحظر الفقرة ٢٩.١٦ (ب) الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل عند الاعتراف المبدئي بالشهرة.

وبالتالي، عند الاستملاك، تتألف القيمة المسجلة للمنشأة ب في البيانات المالية الموحدة للمنشأة أ كالتالي:

وحدة عملة	
٥٠٤٠٠٠	القيمة العادلة للأصول المحددة المستمكة والالتزامات المفترضة، باستثناء الضريبة المؤجلة
(٥٤٠٠٠)	الالتزام الضريبي المؤجل
٤٥٠٠٠٠	القيمة العادلة للأصول المحددة المستمكة والالتزامات المفترضة
١٥٠٠٠٠	الشهرة
٦٠٠٠٠٠	القيمة المسجلة

لأنه، في تاريخ الاستملاك، يكون الأساس الضريبي في الاختصاص الضريبي للمنشأة أ، لاستثمار المنشأة أ في المنشأة ب ٦٠٠٠٠٠ وحدة عملة، فإنه لا يوجد هناك فرقا مؤقتا في الاختصاص الضريبي للمنشأة أ للاستثمار.

الجزء ب

في ٣١ كانون أول ٢٠×٥، كانت القيمة المسجلة للاستثمار الأساسي للمنشأة أ في المنشأة ب كالتالي:

٥٢٠٠٠٠ وحدة عملة	صافي أصول المنشأة ب
١٥٠٠٠٠ وحدة عملة	الشهرة ^(١)
٦٧٠٠٠٠ وحدة عملة	القيمة المسجلة

^(١) في هذا المثال، تم تجاهل إطفاء الشهرة. وفقا للفقرة ٢٣.١٩، يتوجب إطفاء الشهرة.

إن الفرق المؤقت المرتبط بالاستثمار الأساسي للمنشأة أ ٧٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٦٧٠٠٠٠ وحدة عملة القيمة المسجلة ناقص ٦٠٠٠٠٠ وحدة عملة الأساس الضريبي). هذا المبلغ يساوي الأرباح المستبقاة التراكمية منذ تاريخ الاستملاك.

إذا لم تكن المنشأة ب شركة تابعة أجنبية واستثمار المنشأة أ دائما بشكل أساسي في المدة، فإن المنشأة أ ستعترف بالتزام ضريبي مؤجل للفرق المؤقت البالغ ٧٠٠٠٠ وحدة عملة. بناء على ذلك، في غالبية الظروف، تعترف المنشأة أ بالتزام ضريبي مؤجل بقيمة ٢١٠٠٠ وحدة عملة (أي ٧٠٠٠٠ وحدة عملة × ٣٠٪) للفرق المؤقت الناجم بسبب الفرق بين القيمة المسجلة للاستثمار في البيانات المالية الموحدة والأساس الضريبي للاستثمار.

ملاحظة: يتم الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل البالغ ٢١٠٠٠ وحدة عملة بالإضافة إلى أية ضريبة مؤجلة معترف بها في الأصول والالتزامات الفردية للشركة التابعة (مثل، التغييرات في الالتزام الضريبي المؤجل البالغ ٥٤٠٠٠ وحدة عملة في مخزون وممتلكات ومنشآت ومعدات المنشأة ب والتغييرات، في الأصل الضريبي المؤجل المعترف بها في التزام منافع التقاعد للمنشأة ب).

دراسة الحالة ٣

قبل ١ شباط ٢٠٠١، تألقت المجموعة أ من منشأة أم وشركة تابعة مملوكة بالكامل (الشركة التابعة أ) شكلتها المنشأة الأم منذ عدة سنوات. مع اعتبار سريان اعتبارا من ١ شباط ٢٠٠١، أدرجت المجموعة أ أيضا الشركة التابعة ب (انظر دمج الأعمال أدناه). تقع جميع المنشآت في نفس الاختصاص الضريبي وجميعها تمتلك نفس النهاية للسنة المالية في ٣١ كانون أول. تنتهي أيضا السنة الضريبية في الاختصاص في ٣١ كانون أول. تودع المجموعة عائد ضريبي موحد، على النحو المسموح به في الاختصاص، وتخضع للضريبة على الأرباح الخاضعة للضريبة الموحدة.

الخسائر الضريبية

يسمح القانون الضريبي للمنشآت بإرجاع الخسائر الضريبية سنتين ووضعها مقابل أية أرباح خاضعة للضريبة من تلك السنوات السابقة. يسمح القانون الضريبي أيضا بأي خسائر ضريبية لا يمكن إرجاعها ليتم ترحيلها لأربع سنوات. يمكن فقط وضع خسائر رأس المال مقابل أرباح رأس المال. إن ربح/خسارة رأس المال عبارة عن ربح/خسارة ناتجة عن بيع بند رأس مال (مثل، الممتلكات والمنشآت والمعدات والاستثمارات).

في ٣١ كانون أول ٢٠٠٠، تمتلك المجموعة أ خسائر ضريبية غير مستخدمة من ١١٠٠٠٠٠ وحدة عملة التي لا يمكن إرجاعها لأن المجموعة أ تكبدت خسائر في السنوات الثلاث الماضية (٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة من هذه الخسائر عبارة عن خسائر رأس مال). في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، اعترفت المجموعة أ بمخصص تقييم مقابل الأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية. لا يعزى أي من مخصصات التقييم إلى القسم من الأصل الضريبي المؤجل المتعلق بالمبلغ ٨٠٠٠ وحدة عملة من أرباح رأس المال. تم عمل مخصص التقييم لأنه من غير المتوقع أن توفر المنشأة الأم وشركتها التابعة أرباحا في المستقبل المنظور. مع ذلك، من المتوقع أن تتم مقاصة المبلغ ٨٠٠٠ وحدة عملة من خسائر رأس المال عندما تقوم الشركة التابعة ببيع إحدى ممتلكاتها. تسمح السلطات الضريبية بأن يتم وضع الخسائر إحدى منشآت المجموعة مقابل أرباح منشأة أخرى من المجموعة.

المعدلات الضريبية

في الاختصاص الضريبي للمجموعة أ، بقيت معدلات ضريبة الدخل دون تغيير لسنوات عديدة. إن معدل ضريبة الدخل المعياري هو ٤٠٪. مع ذلك، فإنه يتم تطبيق معدل ضريبي من ٢٠٪ على أية أرباح رأس مال (ضريبة أرباح رأس المال).

دمج الأعمال

في ١ شباط ٢٠٠١، استمكت المنشأة ١٠٠٪ من الأسهم في منشأة أخرى (الشركة التابعة ب) في نفس الاختصاص بتكلفة من ٤٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة. في تاريخ الاستملاك، كان الأساس الضريبي لاستثمار المنشأة الأم في المنشأة ب ٤٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة. تعتبر التخفيضات في القيمة المسجلة للشهرة غير قابلة للاقتطاع للغايات الضريبية، ولن تكون أيضا تكلفة الشهرة قابلة للاقتطاع إذا توجب على المنشأة الأم التصرف بأعمالها الأساسية.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد للشركة التابعة ب (باستثناء الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة) كما تم استملاكها من قبل المنشأة الأم في ١ شباط ٢٠٠١، مع أسسها الضريبية والفروقات المؤقتة الناتجة:

المبالغ المعترف بها الأساس الضريبي		الفروقات المؤقتة	وحدة عملة
عند الاستملاك في			
البيانات المالية الموحدة			
وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	
١٧٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	١١٥٠٠٠	الممتلكات والمنشآت والمعدات
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	الذمم المدينة
٧٤٠٠٠	٤٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	المخزون
(١١٠٠٠٠)	(١١٠٠٠٠)	-	التزامات منافع التقاعد
٢٣٤٠٠٠	٨٩٠٠٠	١٤٥٠٠٠	القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد باستثناء الضريبة المؤجلة

بين ١ شباط ٢٠٠١ و ٣١ كانون أول ٢٠٠١، جنت الشركة التابعة ب أرباحا بقيمة ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة (بعد التعديلات لأغراض التوحيد، على سبيل المثال إلغاء المعاملات ضمن المجموعة مثل دفع أرباح الأسهم الخاصة بالشركة التابعة ب) التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية الموحدة (يشمل المبلغ ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة تأثير التغيير في الأصول الضريبية المؤجلة وإطفاء الشهرة للشركة التابعة ب). في ١٥ كانون أول ٢٠٠١، أعلنت الشركة التابعة ب أرباح أسهم بقيمة ١٦٤٠٠ وحدة عملة للمنشأة الأم التي سيتم دفعها في كانون ثاني ٢٠٠٢. يتم تحميل الضريبة المقطوعة على أرباح الأسهم للمنشأة الأم بنسبة ٢٠٪. لا تخضع المنشأة الأم لضريبة إضافية عند استلام أرباح الأسهم.

في نهاية السنة، تكون الأصول والالتزامات (باستثناء الالتزام الضريبي المؤجل والشهرة) للشركة التابعة ب (كما تم تعديلها للتوحيد، أي إلغاء الأرصدة بين الشركات، الخ) كما يلي:

المبالغ المعترف بها الأساس الضريبي		الفروقات المؤقتة	وحدة عملة
عند الاستملاك في			
البيانات المالية الموحدة			
في ٣١ كانون أول ٢٠٠١			
وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	
١٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	الممتلكات والمنشآت والمعدات
١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	-	الذمم المدينة

-	٨٥.٠٠٠	٨٥.٠٠٠	المخزون
-	٨.٠٠٠	٨.٠٠٠	النقد
-	(١١٥.٠٠٠)	(١١٥.٠٠٠)	الذمم مستحقة الدفع والمبالغ مستحقة الدفع الأخرى
٩٥.٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠	٣٢٠.٠٠٠	الأصول والالتزامات باستثناء الضريبة المؤجلة والشهرة

تنتهي السنة المالية للشركة التابعة ب في ٣١ كانون أول. افترض أنه في كلا التاريخين ١ كانون ثاني و ٣١ كانون أول ٢٠٠١، من المتوقع استخدام جميع بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات الخاصة بالشركة التابعة ب من قبل الشركة التابعة ب حتى نهاية عمرها الإنتاجي ومن المتوقع بيع جميع بنود مخزون الشركة التابعة ب في أعمال يوم بعد يوم. يتم إطفاء الشهرة خلال ١٠ سنوات مع سنة كاملة من الإطفاء في السنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠١.

المنشأة الخاضعة لسيطرة مشتركة

تمتلك المنشأة الأم استثمارا في منشأة أجنبية خاضعة لسيطرة مشتركة والتي تم شراؤها منذ خمس سنوات. تركز المنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة في اختصاص ضريبي مختلف. في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تكون القيمة المسجلة للمنشأة الخاضعة لسيطرة مشتركة في البيانات المالية الموحدة ٦٠.٠٠٠ وحدة عملة (يتم قياسها باستخدام طريقة حقوق الملكية). يكون الأساس الضريبي للاستثمار ٤٠.٠٠٠ وحدة عملة.

يعتبر الاستثمار في منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة دائما بشكل أساسي في المدة وليس هنالك أدلة بأن الفرق المؤقت سينعكس في المستقبل المنظور.

الخسائر الضريبية غير المستخدمة

من الخسائر الضريبية غير المستخدمة البالغة ١١٠.٠٠٠ وحدة عملة القائمة في ١ كانون ثاني ٢٠٠١، يمكن وضع الخسائر غير المتعلقة برأس المال البالغة ٧٠.٠٠٠ وحدة عملة مقابل أرباح الشركة التابعة ب بين تاريخ الاستملاك و ٣١ كانون أول ٢٠٠١. بسبب عدم تحقيق أي من منشآت المجموعة أية أرباح رأس مال في السنة، فإنه لا يمكن استخدام خسائر رأس المال.

تتوقع الشركة التابعة ب بيع ممتلكات في ٢٠٠٢ تسمح باستخدام المبلغ ١٠.٠٠٠ وحدة عملة من خسائر رأس المال (في نهاية ٢٠٠٠، كان من المتوقع إمكانية استخدام ٨.٠٠٠ وحدة عملة). من المرجح بشكل أكبر أن المبلغ ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة المتبقي سينتهي غير مستخدم.

افتراضات أخرى

افتراض أن الاقتطاعات الضريبية على بيع واستخدام أصول تكون دائما متساوية. افترض أيضا أنه لأغراض أخرى غير الخسائر الضريبية غير المستخدمة، المنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة، استثمار المنشأة الأم في الشركة التابعة ب، وشهرة الشركة التابعة ب، الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزون، لا توجد أية أصول أو التزامات أو بنود أخرى ستؤثر على الاعتراف وقياس الضريبة المؤجلة.

القسم أ

حساب كل من الالتزام الضريبي المؤجل المستمك والشهرة الناتجة عن استملاك الشركة التابعة ب.

القسم ب

إعداد القيود اليومية لإظهار التغيرات بين ١ شباط ٢٠×١ و ٣١ كانون أول ٢٠×١ على الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المحددة في القسم أ المتعلقة بالأصول والالتزامات الخاصة بالشركة التابعة ب.

القسم ج

إعداد القيود اليومية لإظهار التغيرات بين ١ شباط ٢٠×١ و ٣١ كانون أول ٢٠×١ على الشهرة المحددة في القسم أ التي نجمت عند استملاك الشركة التابعة ب.

القسم د

إعداد القيود اليومية لتسجيل دفع أرباح الأسهم من الشركة التابعة ب للمنشأة الأم. اعتبار القيود في كلا البيانات المالية الفردية للشركة التابعة ب والبيانات المالية الموحدة للمجموعة أ.

القسم هـ

إعداد القيود اليومية لإظهار الأصل الضريبي المؤجل ومخصص التقييم كما وردت في ١ كانون ثاني ٢٠×١ و ٣١ كانون أول ٢٠×١ والحركة في السنة.

القسم و

إعداد القيود اليومية للاعتراف بتأثير الضريبة المؤجلة للفروقات المؤقتة المرتبطة بالأرباح غير المحولة الخاصة بالشركة التابعة ب.

القسم ز

إعداد القيود اليومية للاعتراف بتأثير الضريبة المؤجلة للفروقات المؤقتة المرتبطة بالأرباح غير المحولة الخاصة بالمنشأة الخاضعة لسيطرة مشتركة أجنبية.

القسم ح

حساب المصروفات/المنفعة الضريبية المؤجلة للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠×١ والأصل/الالتزام الضريبي المؤجل كما ورد في ٣١ كانون أول ٢٠×١.

الإجابة على دراسة الحالة ٣

القسم أ

يكون الالتزام الضريبي المؤجل المستمك كجزء من أصول والتزامات الشركة التابعة ب ٥٨٠٠٠ وحدة عملة^(١).

لا يتوفر أي اقتطاع في الاختصاص الضريبي لتكلفة الشهرة. بناء على ذلك، يكون الأساس الضريبي للشهرة صفر. مع ذلك، تحظر الفقرة ٢٩. ١٦ (ب) الاعتراف بالالتزام ضريبي مؤجل عند الاعتراف المبدئي بالشهرة.

وبالتالي، عند الاستملاك، تتألف القيمة المسجلة للمنشأة ب في البيانات المالية الموحدة للمجموعة أ كالتالي:

وحدة عملة

القيمة العادلة للأصول المحددة المستمكة والالتزامات المفترضة، باستثناء الضريبة المؤجلة ٢٣٤٠٠٠

الالتزام الضريبي المؤجل (٥٨٠٠٠)

القيمة العادلة للأصول المحددة المستمكة والالتزامات المفترضة ١٧٦٠٠٠

الشهرة (٤٠٠٠٠٠) وحدة عملة مدفوعة ناقص ١٧٦٠٠٠ صافي الأصول المستمكة القابلة ٢٢٤٠٠٠

(للتحديد)

٤٠٠٠٠٠

القيمة المسجلة للمجموعة

في ١ شباط ٢٠٠١، لا ينجم أي ضريبة مؤجلة عن استثمار المنشأة الأم في الشركة التابعة ب لأن الدخل الخاضع للضريبة والمبالغ القابلة للاقتطاع من الدخل الخاضع للضريبة المتساوية ستنتشأ إذا كان سيتم بيع الاستثمار قيمته المسجلة البالغة ٤٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ١ شباط ٢٠٠١، مع وجود صافي تأثير صفري. وهذا لأن الأساس الضريبي (أي الاقتطاعات المتوفرة عند البيع) لاستثمار المنشأة الأم في الشركة التابعة ب في هذا التاريخ هو ٤٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة.

القسم ب

يكون الالتزام الضريبي المؤجل في ٣١ كانون أول ٢٠٠١ على الأصول والالتزامات الخاصة بالشركة التابعة ب ٣٨٠٠٠ وحدة عملة^(ب). يتم الاعتراف بالحركة في الالتزام الضريبي المؤجل بين ١ شباط ٢٠٠١ و ٣١ كانون أول ٢٠٠١ كالتالي:

دائن	الالتزام الضريبي المؤجل	٢٠٠٠٠ وحدة عملة	وحدة
مدينة	الربح أو الخسارة - ضريبة الدخل (الضريبة المؤجلة)	٢٠٠٠٠ وحدة عملة	وحدة

الاعتراف بالانخفاض في الالتزام الضريبي المؤجل في السنة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠١.

القسم ج

إن الأساس الضريبي للشهرة صفر. يتم تخفيض القيمة المسجلة للشهرة إلى ٢٠١٦٠٠ وحدة عملة^(ج) نتيجة لسنة واحدة من الإطفاء. بناءً على ذلك، يكون الفرق المؤقت الآن ٢٠١٦٠٠ وحدة عملة. مع ذلك، يتم أيضاً اعتبار التخفيضات اللاحقة في التزام ضريبي مؤجل والتي تكون غير معترف بها لأنها تتجم عن الاعتراف المبدئي بالشهرة باعتبارها تتجم عن الاعتراف المبدئي بالشهرة وبالتالي لا يتم الاعتراف بها. بناءً على ذلك، لا يتم الاعتراف بأي التزام ضريبي مؤجل للشهرة. يتم الاعتراف بالإطفاء كالتالي:

دائن	الإطفاء	٢٢٤٠٠ وحدة عملة	وحدة
مدينة	الشهرة - الإطفاء التراكمي	٢٢٤٠٠ وحدة عملة	وحدة

الاعتراف بإطفاء الشهرة في السنة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠٠١.

القسم د

تقوم الشركة التابعة ب بعمل القيود اليومية التالية في السنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠١ في بياناتها المالية الخاصة لأرباح الأسهم المعلنة في ١٥ كانون أول ٢٠٠١:

دائن	الأرباح المستبقة - أرباح الأسهم المدفوعة	١٦٤٠٠ وحدة عملة	وحدة
مدينة	مستحق الدفع (مبلغ بسبب المنشأة الأم)	١٦٤٠٠ وحدة عملة	وحدة (د)
مدينة	مستحق الدفع (مبلغ بسبب السلطات الضريبية)	٣٢٨٠ وحدة عملة	وحدة (د)

الاعتراف بتوزيع أرباح الأسهم.

تعترف الشركة التابعة ب بالتزام بالمبلغ المقتطع الذي سيحتاج الدفع للسلطات الضريبية والتزام بصافي الأرباح مستحقة الدفع للمنشأة الأم. إن الدفعة للسلطات الضريبية عبارة عن ضريبة الدخل مستحقة الدفع من قبل المجموعة الموحدة. في البيانات المالية للشركة التابعة ب، يعتبر كامل المبلغ ١٦٤٠٠ وحدة عملة دفعة أرباح أسهم للمنشأة الأم.

عند التوحيد، يتم عكس القيود اليومية الواردة أعلاه واستبدالها بالقيود اليومية الواردة أدناه لإظهار أن الضريبة المقتطعة مستحقة الدفع هي في الواقع ضريبة دخل مستحقة الدفع من قبل المجموعة الموحدة. يتم جمع الضرائب بشكل فعال من قبل الشركة التابعة ب بالنيابة عن السلطة الضريبية.

دائن	ضريبة الدخل - الضريبة الحالية	٣٢٨٠ وحدة عملة
مدين	الضريبة الحالية مستحقة الدفع (مبلغ بسبب السلطات الضريبية)	٣٢٨٠ وحدة عملة

الاعتراف بالتزام ضريبة الدخل.

الجزء هـ

يتم الاعتراف بالقيود اليومية التالية في السنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠١:

دائن	مخصص التقييم	٢٨٤٠٠ وحدة (هـ) عملة
مدين	أصل ضريبي مؤجل	٢٨٠٠٠ وحدة (هـ) عملة
مدين	مصروفات ضريبة الدخل - منفعة ضريبية مؤجلة	٤٠٠ وحدة عملة (هـ)

الاعتراف بمخصص التقييم في السنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠١.

في ٣١ كانون أول ٢٠٠٠، اعترفت المجموعة بأصل ضريبي مؤجل من ٣٦٠٠٠ وحدة عملة (هـ) مع مخصص تقييم معترف به مقداره ٣٤٤٠٠ وحدة عملة (هـ) عن خسائرها غير المستخدمة البالغة ١١٠٠٠٠ وحدة عملة. يؤدي هذا إلى صافي أصل ضريبي مؤجل من ١٦٠٠ وحدة عملة. في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، يمكن أن لا تؤخذ إمكانية استخدام أرباح الشركة التابعة ب من أجل استخدام الخسائر في الاعتبار لأنه لم يتم استهلاك الشركة التابعة ب بعد. فقط في ١ شباط ٢٠٠١ يمكن أن يسمح بذلك، وبالتالي سينعكس هذا فقط كإخفاض في مخصص التقييم في أول تاريخ لإعداد التقارير بعد ١ شباط ٢٠٠١. في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تمتلك المجموعة أ خسائر غير مستخدمة من ٤٠٠٠٠ وحدة عملة وأصل ضريبي مؤجل من ٨٠٠٠ وحدة عملة (هـ) مع مخصص تقييم مقداره ٦٠٠٠ وحدة عملة (هـ). يؤدي هذا إلى صافي أصل ضريبي مؤجل من ٢٠٠٠ وحدة عملة.

القسم و

دائن	ضريبة الدخل - الضريبة المؤجلة	١٦٧٢٠ وحدة (و) عملة
مدين	التزام ضريبي مؤجل	١٦٧٢٠ وحدة (و) عملة

الاعتراف بالزيادة في الالتزام الضريبي المؤجل في السنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠٠١.

سيؤثر استرداد القيمة المسجلة لشركة تابعة سواء من خلال البيع أو عن طريق تلقي دخل أرباح الأسهم على الربح الخاضع للضريبة. بناءً على ذلك، تتم محاسبة الضريبة المؤجلة. يكون الفرق المؤقت المرتبط بالاستثمار الأساسي للمنشأة الأم في الشركة التابعة بـ ٨٣٦٠٠ وحدة عملة^(١). يعتبر هذا المبلغ مساوي للأرباح المستبقة التراكمية منذ تاريخ الاستملاك.

ملاحظة: يتم الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل البالغ ١٦٧٢٠ وحدة عملة بالإضافة إلى الالتزام الضريبي المؤجل البالغ ٣٨٠٠٠ وحدة عملة المعترف بها في الأصول والالتزامات الفردية للشركة التابعة بـ.

القسم ز

سيؤثر استرداد القيمة المسجلة للمنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة من خلال البيع أو كسب دخل أرباح الأسهم على الربح الخاضع للضريبة. يتعين أن لا تعترف المجموعة أ بالالتزام ضريبي مؤجل للفرق المؤقت البالغ ٢٠٠٠٠ وحدة عملة^(٢) بموجب الفقرة ٢٩. ١٦ (أ) لأن الاستثمار في المنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة الأجنبية يعتبر دائماً بشكل أساسي في المدة، ومن غير الواضح أن الفرق المؤقت سينعكس في المستقبل المنظور.

على افتراض أنه تمت أيضاً تلبية الإعفاء بتاريخ ١ كانون ثاني ٢٠×١، فإنه لا يوجد هناك أية قيود ضريبية مؤجلة للاعتراف في السنة. إذا لم تتم تلبية الإعفاء بتاريخ ١ كانون ثاني ٢٠×١، فإنه يتعين إلغاء الاعتراف بأي أصل/التزام ضريبي مؤجل في ذلك التاريخ المتعلق بالأرباح غير المحولة الخاصة بالمنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة في ٢٠×١.

القسم هـ (ملخص)

يمكن تلخيص الحركة في الأصول والالتزامات الضريبة المؤجلة على النحو التالي:

دائن	الالتزام الضريبي المؤجل (ممتلكات ٢٠٠٠٠ وحدة و منشآت ومعدات ومخزون الشركة عملة التابعة ب)	
دائن	مخصص التقييم (الخسائر غير ٢٨٤٠٠ وحدة عملة المستخدمة)	
مدين	الالتزام الضريبي المؤجل (الاستثمار في الشركة التابعة)	١٦٧٢٠ وحدة عملة
مدين	الأصل الضريبي المؤجل	٢٨٠٠٠ وحدة عملة
مدين	مصرفات ضريبة الدخل - منفعة ضريبية مؤجلة	٣٦٨٠ وحدة عملة (ح)

الاعتراف بالحركة في الالتزام الضريبي المؤجل للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠×١.

تعتبر مصرفات ضريبة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠×١ المتعلقة بالضريبة المؤجلة منفعة (ائتمان) من ٣٦٨٠ وحدة عملة.

يتعين على المجموعة أ الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل مقابل ٢٠٠٠ وحدة عملة. لا يمكن مقاصة الأصل الضريبي المؤجل مقابل الالتزامات الضريبة المؤجلة القائمة في ٣١ كانون أول ٢٠×١ لأنه يتعلق بخسائر رأس المال. يكون إجمالي الالتزام الضريبي المؤجل المعترف به من قبل المجموعة ٥٤٧٢٠ وحدة عملة^(ط).

- (أ) الالتزام الضريبي المؤجل = ٥٨٠٠٠ وحدة عملة (أي ١١٥٠٠٠ وحدة عملة \times ٤٠%) + ٣٠٠٠٠ وحدة عملة + ٤٠%)). تتوفر نفس الاقتطاعات عند الاستخدام كما هو الحال عند البيع. بناءً على ذلك، بموجب الفقرة ٢٠.٢٩، من الملائم استخدام معدل الاستخدام للفرق المؤقت الناجم عن الممتلكات والمنشآت والمعدات ومعدل البيع للفرق المؤقت الناجم عن المخزون. يكون المعدل ٤٠% لكل منهما لأن الربح عند بيع المخزون لا يعتبر ربح رأس مال.
- (ب) الالتزام الضريبي المؤجل = ٣٨٠٠٠ وحدة عملة (أي ٩٥٠٠٠ وحدة عملة \times ٤٠%) تتوفر نفس الاقتطاعات عند الاستخدام كما هو الحال عند البيع. بناءً على ذلك، بموجب الفقرة ٢٠.٢٩، من الملائم استخدام المعدل الضريبي ٤٠% للفرق المؤقت الناجم عن الممتلكات والمنشآت والمعدات.
- (ج) القيمة المسجلة للشهرة في ٣١ كانون أول ٢٠٠١ بعد سنة واحدة من الإطفاء ٢٠١٠٠٠ وحدة عملة. (أي ٢٢٤٠٠٠ وحدة عملة \times ٩ \div ١٠). إن سنة واحدة من الإطفاء تعادل ٢٢٤٠٠ وحدة عملة (أي ٢٢٤٠٠٠ وحدة عملة \times ١ \div ١٠).
- (د) تعترف الشركة التابعة بـ بالالتزام مالي مقابل المبلغ المقتطع الذي سيحتاج لأن يتم دفعه للسلطات الضريبية بقيمة ٣٢٨٠ وحدة عملة (أي ١٦٤٠٠ وحدة عملة \times ٢٠%) وصافي أرباح الأسهم مستحقة الدفع للمنشأة الأم بقيمة ١٣١٢٠ وحدة عملة (أي ١٦٤٠٠ وحدة عملة ناقص ٣٢٨٠ وحدة عملة).
- (هـ) في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تمتلك المجموعة أصولاً ضريبياً مؤجلاً بقيمة ٣٦٠٠٠ وحدة عملة (أي ٧٠٠٠٠ وحدة عملة \times ٤٠%) + (٤٠٠٠٠ وحدة عملة \times ٢٠%) مع مخصص تقييم معترف به مقابله بقيمة ٣٤٤٠٠ وحدة عملة (أي ٧٠٠٠٠ وحدة عملة \times ٤٠%) + (٣٢٠٠٠ وحدة عملة \times ٢٠%). يؤدي هذا إلى صافي أصل ضريبي مؤجل من ١٦٠٠ وحدة عملة (أي ٣٦٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٣٤٤٠٠ وحدة عملة).
- في ٣١ كانون أول ٢٠٠١، تمتلك المجموعة أصولاً ضريبياً مؤجلاً بقيمة ٨٠٠٠ وحدة عملة (أي ٤٠٠٠٠ وحدة عملة \times ٢٠%) مع مخصص تقييم معترف به مقابله بقيمة ٦٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٠٠٠٠ وحدة عملة \times ٢٠%). يؤدي هذا إلى صافي أصل ضريبي مؤجل من ٢٠٠٠ وحدة عملة (أي ٨٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٦٠٠٠ وحدة عملة).
- الانخفاض في الأصل الضريبي المؤجل في السنة = ٢٨٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٦٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٦٠٠٠ وحدة عملة).
- الانخفاض في مخصص التقييم = ٢٨٤٠٠ وحدة عملة (٣٤٤٠٠ وحدة عملة ناقص ٦٠٠٠ وحدة عملة).
- المنفعة الضريبية المؤجلة = ٤٠٠ وحدة عملة (أي ٢٨٤٠٠ وحدة عملة ناقص ٢٨٠٠٠ وحدة عملة).
- (و) المبلغ المسجل للشركة التابعة بـ في ٣١ كانون أول ٢٠٠١ هو ٤٨٣٦٠٠ وحدة عملة (أي ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة + ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة الربح ناقص ١٦٤٠٠ أرباح الأسهم). إن الفرق المؤقت هو ٨٣٦٠٠ وحدة عملة (أي ٤٨٣٦٠٠ وحدة عملة ناقص ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة). ستعترف المجموعة بالالتزام ضريبي مؤجل بقيمة ١٦٧٢٠ وحدة عملة (أي ٨٣٦٠٠ وحدة عملة \times ٢٠%) مقابل الفرق المؤقت الناجم بسبب الفرق بين القيمة المسجلة للاستثمار في البيانات المالية الموحدة والأساس الضريبي للاستثمار.

وحدة عملة	
(ج) ٢٠١٦٠٠	الشهرة
١٥٠٠٠٠	الممتلكات والمنشآت والمعدات
١٢٠٠٠٠	الذمم المدينة
٨٥٠٠٠	المخزون
٨٠٠٠٠	النقد
(١١٥٠٠٠)	الذمم مستحقة الدفع
(ب) (٣٨٠٠٠)	الالتزام الضريبي المؤجل
٤٨٣٠٠٠	القيمة المسجلة في ٣١ كانون أول ٢٠٠١
٤٠٠٠٠٠	القيمة المسجلة في ٣١ كانون أول ٢٠٠٠

- (ز) الفرق المؤقت للاستثمار في المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة ٢٠٠٠٠ وحدة عملة (أي الفرق بين الأساس الضريبي البالغ ٤٠٠٠٠ وحدة عملة والقيمة المسجلة البالغة ٦٠٠٠٠ وحدة عملة).
- (ح) المنفعة الضريبية المؤجلة = ٣٦٨٠ وحدة عملة (أي ٢٠٠٠٠ وحدة عملة القسم ب + ٤٠٠ وحدة عملة القسم هـ ناقص ١٦٧٢٠ وحدة عملة القسم و).
- (ط) الالتزام الضريبي المؤجل = ٥٤٧٢٠ وحدة عملة (أي ٣٨٠٠٠ وحدة عملة القسم ب + ١٦٧٢٠ وحدة عملة القسم و).